محطات على المسيرة التاريخية الحزبية: من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي

ـ عبد الغني بوستة السرايري ـ

مدخـــــــــــل

يتأهب حزبنا العتيد، حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، لعقد مؤتمره الوطني الرابع، كمحطة رئيسية ضمن مسيرته الكفاحية التاريخية، الحافلة بالعطاءات الفكرية والعملية والتضحيات المسترسلة الدائمة، مسيرة التفاني في خدمة المثل والمصالح العليا لشعبنا ووطننا، مسيرة الكفاح المستميت من أجل انهاء عهد الاستعمار الجديد والتبعية، وارساء أسس الديموقراطية الحقة، وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية والتقدم...

ومع اقتراب موعد المؤتمر الوطني الرابع، يزيد الشعور بالمسؤولية تعمقا وتأججا، مسؤولية تطوير وتعميق المسيرة الكفاحية الحزبية التاريخية، وفاء لأرواح شهداء التحرير والديموقراطية الابطال، أولئك الذين استرخصوا أرواحهم خدمة لشعبهم، وتركوا بين أيدينا هذه الأمانة الغالية ـ المسيرة الحزبية الكفاحية ـ وحملونا مسؤولية رعايتها والدود عنها وصيانتها من كل شائبة، والاستمرار بها في تطوير وتثوير دائمين، مهما كانت الظروف ومهما بلغت التضحيات...

انها فعلا لمسؤولية جسيمة تلك التي لا تقتضي الوفاء للخط التقدمي الأصيل والمضي قدما على طريق الكفاح الوعرة المعبدة بالدماء والدموع ومعانات السجون والمنافي.. وحسب، بل تستلزم ايضا الارتقاء الى مستوى طرح البديل الوطني التقدمي الشامل في كافة المستويات بروح مستقبلية متفتحة، والتوجه بصدر رحب لكل المخلصين لهذا الوطن والشعب لتوحيد كل الطاقات الثورية الفعلية من أجل تثبيت صرح الاداة الطلائعية القادرة على تاطير مسيرة شعبنا نحو تحقيق ما يصبو اليه من تحرر وتقدم.

وهذه المسؤولية التاريخية تقتضي من حزبنا الى جانب الاضطلاع بمهامه اليومية وبجملة من الاجتهادات والمهام المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها، ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وجماهيريا.. الوقوف عند مسيرته الكفاحية التاريخية الطويلة بما لها وما عليها، لاستخلاص الدروس الاساسية منها، وتحصيل مكتسباتها وتراكماتها الفكرية والعملية، واستخراج العصارة والصفوة النقية، ومصارحة الجماهير بنقد ذاتي جريئ يطرح الحقائق بأكثر ما يمكن من الموضوعية والشفافية، ويبرز الايجابيات والمكتسبات قصد الاستفادة منها وتطويرها، وكذلك السلبيات ومسببات النكسات قصد تجنبها والالتزام القاطع بعدم اتاحة المجال لتكرارها.

والموضوعية هنا لا يمكن ان تكون الا نسبية، اذ لا بد لأي مناضل ساهم عن كتب في جزأ من المسيرة الحزبية التاريخية من التاثر بالظروف المحيطة وبمنطلقاته ووجهة نظره الخاصة، وبالتالي فاننا لا نطمح هنا الى أكثر من تسليط بعض الاضواء على المحطات التي بدت لنا أساسية في تلك المسيرة والوقوف عند بعض المنعرجات التي أثرت بشكل ملحوظ في تاريخ الحزب وشكل بعضها تتويجا لمراحل كاملة من تطور عمله وصراعه ضد خصومه، خارجيا وداخليا...

وهذه المحاولة تبقى ايضا جزئية، لانها لا تستهذف سرد جميع الاحداث والوقائع التي عاشها الحزب، فبالاحرى التأريخ لها مما يقتضي ذلك من استحضار لكافة الظروف التي أحاطت بها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وتفاعلت معها وأثرت فيها بهذا القسط او ذاك .. الشيء الذي لا يسع له مجال هذه المقالة. سنكتفي اذن بما بدا لنا جوهريا وأساسيا من زاوية استخلاص الدروس والنقد الذاتي الصريح، أملا في فتح الجدل والنقاش الديموقراطي مع كل المعنيين بالتجربة الحزبية، وبخاصة خصوم الحزب السياسيين الذين جمعتهم بنا الظروف لفترة من الفترات قبل ان ينكشف امرهم وحقيقة اختياراتهم ومماراستهم التحريفية المغامرة. فنحن في انتظار ردودهم بالنسبة للحقائق التي سنطرحها والتي تعنيهم كما تعنينا .. ان كانت لهم الجرأة والقدرة على الرد والجدل والنقاش الديموقراطي الصريح امام الجماهير...

ولتسهيل القراءة قسمنا هذه المقالة الى جزأين أساسيين، الاول يتناول المسيرة الحزبية من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والثاني من الاتحاد الاشتراكي الى حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي. وداخل كل واحد من الجزأين نتعرض لبعض المحطات الاساسية في شكل تشريح للمسيرة العامة، قبل اعادة تركيبها واستنتاج الخلاصات من مجملها ومن ديناميتها ونتائجها في كافة المستويات الايديولوجية والاستراتيجية والسياسية والتنظيمية...

الجزأ الاول :
من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

١ ـ تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

يعتبر تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حدثا تاريخيا ليس بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية وحسب، بل بالنسبة لتاريخ البلاد ككل والتاريخ النضالي للشعب المغربي على وجه التحديد، ذلك ان هذا التأسيس ارتبط بظروف موضوعية تهم الوطن بأسره، وتوج مرحلة من التطور والمخاض داخل الحركة الوطنية مغربيا، وفي تفاعل مع المحيط المغاربي والدولي...

ظروف التأسيس

واذا ما حاولنا البحث والتمحيص في الظروف والدوافع الموضوعية لقيام الاتحاد سنة ١٩٥٩ ، فاننا سوف نجدها ممتدة الى منتصف الاربعينيات وما شهدته من تجذر في الكفاح الوطني ووضوح في المطلب الاستقلالي من جهة، ومن جهة ثانية ما شهده حزب الاستقلال تحديدا من تحولات نوعية في تركيبته الاجتماعية، نتيجة التحاق افواج العمال والفلاحين بصفوفه وتحوله هو نفسه من حركة سلفية فكرية نخبوية الى حزب وطني جماهيري يمثل عن حق طموحات الشعب المغربي في الحرية والاستقلال ويأطر كفاحه الوطني المتعدد الاشكال والمجالات...

وكان من الطبيعي ان يترتب عن هذا التحول الاجتماعي البنوي النوعي داخل حزب الاستقلال، بموازاة نشوء الطبقة العاملة المغربية وتوسع صفوفها وبروز وتجدر نضالها النقابي والوطني.. ان يترتب عن هذا التحول مخاض داخلي وصراعات مشروعة ما بين المد الشعبي الطامح الى التحرر بمحتواه الوطني والاجتماعي الكامل، والفئة البورجوازية المهيمنة على قيادة الحزب التي سعت الى حصر الحركة الاستقلالية في نطاق اصلاحي ضيق.

وبدون الخوض في تفاصيل مجريات الكفاح الوطني البطولي الذى خاضه الشعب المغربي ، سواء باشكاله المطلبية والسياسية او باشكال المقاومة المسلحة وحرب التحرير الشعبية والانتفاضات الجماهيرية الواسعة، يمكن القول بان هذا الكفاح يعد في مجمله ثورة وطنية شعبية فعلية، ألحقت الهزيمة بالاستعمار المباشر وأرغمته على الرحيل، وحققت الاستقلال السياسي للبلاد، وفجرت الطاقات الوطنية الثورية الخلاقة لفئات واسعة من شعبنا.. الا ان هذه الثورة الوطنية قد تعرضت للاجهاض في نهاية المطاف، ولثورة مضادة بقيادة الاستعمار الجديد وحلفائه المحليين من اقطاعيين وبورجوازيين عملاء وآخرين وطنيين اصلاحيين مترددين... وكان العنوان البارز لعملية الاجهاض هذه هو مفاوضات «ايكس ليبان» التى نظمها الاستعمار الجديد وعملائه وبتزكية من قيادة حزب الاستقلال، وذلك لتفويت السيادة الوطنية والشعبية معا على شعبنا وضرب وتوقيف المد الثوري في المغرب العربي ككل واسقاط البلاد في شباك التبعية والاستعمار الجديد.

وهذا الذى بدأ يتضح تدريجيا للشعب المغربي ولقواه الحية غداة الاستقلال، بعد مرحلة الحماس والفرحة بالانتصار، اذ ان هذا الاستقلال ظل ناقصا وصوريا في عمقه، كما بدا جليا في الظواهر الاستعمارية الجديدة الآتية:

ـ استمرار أجزاء أساسية من التراب الوطني تحت سيطرة الاستعمار المباشر، وبقاء القواعد العسكرية الاجنبية جاثمة فوق ترابنا،

ـ استمرار الهياكل الاقتصادية الاساسية خاضعة لهيمنة الرأسمال الاجنبي ومرتبطتا عضويا به وبالسوق الرأسمالية العالمية،

ـ تقنين هيمنة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، حليفة الاستعمار، وتمكينها من كافة السلطات وترسيخ الحكم المطلق بنفي مفهوم السيادة على الشعب المغربي وحرمانه بالعنف والخدعة معا من حقه في تقرير مصيره واختيار المؤسسات الكفيلة بضمان سيادته وصيانة مصالحه الوطنية العليا...

وما كانت هذه النتائج الوخيمة لتتحقق لولا اندماج الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في مخطط الاستعمار الجديد من جهة، وتخاذل جزئ من البورجوازية الوطنية (المهيمنة على قيادة حزب الاستقلال) واقبالها على تزكية هذا الوضع مقابل بعض الفتات الاقتصادي والسياسي، من جهة ثانية.

فكان من الطبيعي والموضوعي ان ينعكس هذا الواقع على التناقض المشار اليه أعلاه داخل حزب الاستقلال، وفي الساحة الجماهيرية عموماً بتأجيج هذا التناقض الكامن منذ سنين، وهذا هو المغزى العميق لقيام «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» كانتفاضة تنظيمية شعبية ضد القيادة المساومة داخل الحزب، وكتيار جماهيري يعبر بصدق عن رغبة الجماهير الشعبية في استمرار النضال الوطني التحرري، وينادي بفصل

البورجوازية المتخاذلة عن قيادة حركة التحرير الشعبية، وذلك بمساهمة وتأطير من القادة الوطنيين على الصعيدين الاقليمي والوطني، وعلى رأسهم الشهيد المهدى بن بركة. وهذه هي الظروف التى أحاطت بتأسيس حزبنا، بل أملته وفرضته تاريخيا، اذ انه لم يتأسس بمحض ارادة نخبة من النخب، بل جاء تتويجا لحركة «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» وموحدا لها ضمن اطار جديد: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما جاء استجابة لطموحات اوسع الجماهير الشعبية التواقة الى استكمال التحرر الوطني الفعلي وارساء دعائم السيادة الوطنية والشعبية. ومن تم ضم في صفوفه تلقائيا ومنذ التأسيس،تنظيمات المقاومة وجيش التحرير، والنقابة العمالية)الاتحاد المغربي للشغل بكاملها، والتنظيمات السياسية الاساسية لحزب الاستقلال وضمنها جماهير غفيرة من المناضلين والمتعاطفين...

المؤتمر التأسيسي (١٩٥٩)

هذه هي المكونات التنظيمية الاساسية التى اجتمعت يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٩ لتعلن عن ميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بعد ان اتضحت استحالة عقد المؤتمر الوطني لحزب الاستقلال المعلن عنه منذ ١٩٥٥، والذى عملت القيادة البورجوازية للحزب على عرقلة انعقاده باستمرار، وبعد ان اعلنت فروع حزب الاستقلال ومختلف منظماته الحسم مع القيادة المتخادلة والمساومة من خلال المؤتمرات الجهوية ليوم ٢٥ يناير ١٩٥٩ .

ولقد جاء ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد ليعبر اصدق تعبير عن ظروف التأسيس وواقع التنظيمات الوطنية الجماهيرية التى ساهمت فيه، عندما قال في أول فقرة له:

«يجتاز المغرب مرحلة حاسمة من تاريخه الوطني، حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء يجد فيها نفسه وجها لوجه امام الاستعمار الذى يعمل جاهدا باستمرار سيطرته والمحافظة على امتيازاته تحت ستار الاستقلال الشكلي.» واضاف الميثاق:

«وان الموقعين على هذا الميثاق المقدرين لمسؤولياتهم امام خطورة الساعة ومن بينهم مسؤولون عن منظمات سياسية واخرى مهنية وثقافية، سواء منهم رجال الصناعة والعملة والفلاحون والتجار والطلبة، وكلهم ان كانوا ينتمون الى منظمات مختلفة واوساط اجتماعية متعددة فانه تجمعهم جميعا رغبة متعادلة صادقة في الوحدة والعمل الوطني، يعلنون: انه لا يوجد اي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي، وان الاتحاد وحده كفيل باحباط المطامع الاستعمارية، وبتحقيق الاهداف الوطنية».

ثم استطرد البيان يؤكد تلك الاهداف مجسدة في الدفاع عن الاستقلال ووحدة التراب الوطني، وجلاء القوات الاجنبية وتصفية القيود العسكرية والاقتصادية والفنية الاستعمارية، ومواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الاصلاح الزراعي والتصنيع والاصلاحات الجوهرية في الادارة، واتباع سياسة منطقية في التعليم تطابق روح العصر، واقامة ديموقراطية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بانفسهم، ومساعدة الشعب الجزائري من اجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي ضمن الوحدة العربية، وتطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من اجل التحرر وعلى اساس تقوية دعائم السلام العالمي...

واذ اطلنا شيئا ما في الوقوف عند دوافع ومضامين تأسيس الاتحاد، فلكي نستنتج منها خلاصة هامة ستكون لها تأثيراتها وستخلف بصماتها في المسيرة الحزبية لعقود بكاملها، وهي ان الاتحاد لم ينشأ كحزب طبقي بالمفهوم المتداول، يعبر ويدافع عن مصالح طبقة معينة وفق ايديولوجية محددة، بقدر ما كان عبارة عن تيار جماهيري واسع وجبهة طبقية تضم العمال والفلاحين والصناع والمثقفين والطلبة والتجار الصغار، وعناصر بورجوازية وطنية وحتى بعض الاقطاعيين المتذمرين من نتائج الاستقلال... كما انه احتضن وضم على الصعيد التنظيمي مكونات ذات طابع مختلف ان لم نقل متضارب، كالنقابة العمالية العتيدة آنذاك الجيش والمقاومة المسلحة وجيش التحرير الى جانب التنظيمات السياسية في حد ذاتها.. مما يشكل تركيبة تنظيمية مخضرمة فريدة من نوعها... اما الاشكال والاساليب التنظيمية فلقد اعتمد الاتحاد التجمعات العامة كاسلوب مفتوح يستوعب كل هذه التناقضات الطبقية والوظيفية، ورفع شعار اللامركزية في التنظيم وشعار «لا حزبية بعد اليوم» نسبة لحزب الاستقلال وكرد فعل على الاسلوب البيروقراطي الابوي الذى ينتهجه قيادة هذا الاخير. وفي اتجاه رد الفعل هذه استقطب الاتحاد ايضا بعض العناصر لمجرد عدائها لحزب الاستقلال، وخاصة عناصر وتنظيمات من حزب الشورى التى لعبت دورا هاما في تعميم شعار «اللاحزبية»...

والى جانب الصراع المشروع ضد قيادة حزب الاستقلال، فان القاسم المشترك الاساسي والموضوعي بين مختلف هذه الروافد والمكونات يبقي هو الهدف المشترك والموحد في استكمال التحرر الوطني والذى سيحجب مرحليا التناقضات الداخلية التى حملها الاتحاد منذ التأسيس والتى تجاوزها الميثاق التأسيسي عندما نفى وجود «اي تناقض بين مصالح العناصر التى تؤلف

الشعب المغربي»... وبالتالي)فان التحول الذى حدث في صفوف الحركة الوطنية)من خلال تاسيس الاتحاد،لم يتم على أسس ايديولوجية وسياسية وتنظيمية واضحة)تضمن فعلا،اعطاء النضال التحررى مضمونه الاجتماعي الشعبي) في ارتباط عضوي بالصراع الطبقي ضد اعداء الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، بل انه تم عبر تيار جماهيري ضم في صفوفه عناصر ومكونات ذات الطبيعة الاجتماعية والمصالح المتضاربة والمتناقضة.

وقد يكون من المشروع التساؤل عن مدى ايجابية او سلبية الشكل الذى تم به هذا التحول، وهل كان بالامكان بلورة الصراع ضد القيادة البورجوازية داخل حزب الاستقلال بنفس اطول حتى يتخذ ابعاده ومضامينه الايديولوجية والسياسية والتنظيمية الصحيحة؟ ام ان بعض العوامل الذاتية ـ ومنها تدخل الاعداء الطبقيين لتشجيع وتدعيم شروط الانشقاق وفق مقولة «فرق تسد» ـ قد عجلت بالانشقاق قبل انضاجه تمام النضج؟ ام انه كان من الحتمي تاريخيا وفق الشروط العملية العينية للمرحلة المرور من منعطف جماهيري من هذا القبيل؟

الا ان الذى يهمنا هنا هو الادراك الصحيح للاسس الاجتماعية والسياسية والتنظيمية التى انبنى عليها الاتحاد، والتناقضات الداخلية التى حملها منذ البداية، ذلك ان تحليل المسيرة الحزبية التاريخية،والكشف عن طبيعتها، وتفسير مغزى محطاتها ومنعرجاتها الاساسية، يمر عبر الفحص الدقيق لتلك التناقضات ومواكبة تطوراتها الكمية والنوعية، وانعكاس صراعها وتفاعلاتها على مستوى الاختيارات الاساسية للحزب وعمله وممارسته السياسية والجماهيرية...

٢ ـ المؤتمر الوطني الثاني

لقد لقي تاسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية،وانطلاقه على اساس استمرار مهام التحرر الوطني كمهام عاجلة ملحة، تجاوبا كبيرا لدى الشعب المغربي،وحضي بتعاطف جماهيري واسع النطاق، اذ التقت اوسع فئات الشعب المغربي حول الشعارات الاساسية التى طرحها، وانخرطت بحماس منقطع النظير في الحملات النضالية التى أقبل عليها غداة تاسيسه، وعلى رأسها الحملة من اجل جلاء القواعد العسكرية الاجنبية، واستكمال الوحدة الترابية بتحرير التراب الوطني من السيطرة الاستعمارية تحريرا كاملا، من الشمال الى الجنوب،بما في ذلك الصحراء المغربية، وتوفير كل الوسائل المادية والمعنوية والبشرية الكفيلة بتمكين جيش التحرير من انجاز مهامه...

معركة الجلاء (١٩٦٠)

يقول البيان الصادر عن المجلس الوطني للاتحاد يوم ٣ ابريل ١٩٦٠ : «ان المجلس الوطني يبتهج بالارادة الشعبية المصممة على ان تجعل من هذه السنة سنة جلاء القوات الاجنبية عن بلادنا، ويضع اعضاء الاتحاد في خدمة تحقيق هذا الهدف الوطني، ويؤكد استعدادهم لخوض معركة الجلاء ان اقتضى الحال بجميع ما تتطلبه من تضحيات، ويطالب بتعبئة طبقات الشعب عن طريق التجنيد العام الذى ينبغي ان يدخل في حيز التطبيق. كما يطالب المجلس الوطني باسترجاع ما بقي من ترابنا الوطني تحت الاحتلال الأجنبي.»

الا ان مهام تحرير التراب لم تكن مطروحة بمعزل عن تحرير الانسان المغربي من مخلفات الاستعمار، ومن استبداد حلفائه المعمرين الجدد، الذين قال عنهم نفس البيان: «ويهيب (المجلس الوطني) بضرورة وضع حد للتناقض والفساد بتطهير الادارة تطهيرا كاملا من عناصر الخيانة ومن جميع العناصر الاجنبية التى تحرك خيوط المؤامرات على الشعب المغربي بواسطة منفذين مغاربة لا ضمير لهم» . ومن تم ضرورة طرح مسالة الديموقراطية بنفس الاستعجال وفي ارتباط عضوي مع مسالة التحرير، «ولذلك يطالب المجلس الوطني بالشروع فورا في انتخاب مجلس تاسيسي لوضع دستور ديموقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الاساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية.

وما زال المجلس الوطني متمسكا بتحفظه السابق من الانتخابات البلدية والقروية وبملاحظته على طرق اجرائها،وهو يعتبر ان كل انتخابات لا تتوفر على جو سليم لاجرائها هي انتخابات مزيفة وبالتالي،لا يمكن ان تترتب عنها نتائج سياسية».

وخلاصة القول ان الاتحاد نجح نجاحا باهرا، منذ انطلاقه، في توعية وتجنيد جماهير شعبنا في معارك التحرير والديموقراطية، وفضح طبيعة أعدائها المندسين والظاهرين، الاستعمار الجديد وحلفائه المحليين، وطرح مسالة الحكم وضرورة انهاء عهود الاقطاع والاوتوقراطية، مما اضفى على الاتحاد طابع الحزب الجماهيرى الشعبي الملتحم بالجماهير، والمعبر بالنضال الملموس،وعن جدارة واستحقاق، على طموحات شعبنا المشروعة في استكمال سيادته الوطنية وتحقيق السيادة الشعبية.

ولقد ادت الحملات النضالية الجماهيرية التى قادها الاتحاد،الى تحقيق عدة مكاسب، منها ما هو عملي ملموس،مثل جلاء القوات الاجنبية ولو بشكل نسبي ومحدود، ومنها ما يتعلق برفع مستوى الوعي السياسي للشعب المغربي بطبيعة الاستعمار الجديد (الذى «دخل من النافذة بعد ان خرج من الباب» كما قال الشهيد المهدي) وبطبيعة مهام التحرير والديموقراطية وبالتالي، ترجمة هذا الوعي الى قوة مادية فاعلة في شكل تيار جماهيري واسع النطاق،يؤمن ايمانا راسخا بتلك المهام وينخرط طواعية وبحماس هائل في النضال والتضحية من أجلها...

المشاركة في الحكومة (١٩٥٨ـ ١٩٦٠)

لقد حاول الاتحاد، حتى قبل تاسيسه، وفي ظل موازين قوى لم تحسم بعد لصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، ان يحقق بعض الاصلاحات عبر الحكومة التى ترأسها الاستاذ عبد الله ابراهيم وشارك فيها عدد من القادة والاطر الاتحاديين. ومما لاشك فيه ان هذه الحكومة تمكنت فعلا،من تحقيق بعض المنجزات والمشاريع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (التصميم الخماسي، الاصلاح الزراعي، التعليم، التصنيع...) وكذلك في مجال الحقوق الديموقراطية (قانون الحريات العامة) .

وكان بامكان هذه المنجزات ان تصبح مكاسب لا رجعة فيها لو تمكنت الحكومة الاتحادية من انجاز الترابط العضوي بين العمل الذي قادته من أعلى من جهة، والعمل والحملات النضالية التحررية التى كان يقودها الحزب جماهيريا من جهة ثانية، حتى يتوفر السند الشعبي للمنجزات الرسمية،ويتم اشراك أوسع الجماهير في تملكها وصيانتها والدفاع عنها، وذلك وفق برنامج واضح ومحدد، ولو انها جعلت من الصراعات مع

الرجعية التي كانت تستعد لاحداث انقلاب في الحكم لصالحها، وتناوئ وتعادي اي تقدم او تحرر، صراعات معلنة في واضحة النهار... والحال ان تلك الصراعات ظلت «في نطاق مغلق»، «او داخل القصور الملكية دون ان ينفذ صداها الى الخارج» كما قال الشهيد المهدى بن بركة...

وفي غياب رؤية شعبية من هذا القبيل، وغياب اشراك الجماهير والاحتماء بها ضد اعداء التحرر والديموقراطية، عجزت الحكومة علي تحقيق التغيير من أعلى، بل حتى علي فرض مكتسبات جزئية اقتصاديا واجتماعيا بشكل لا رجعة فيه، وشكلت في الحقيقة نوعا من رهينة في يد الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في لعبتها المفضلة، لعبة فرق تسد، وضرب الاتحاد بحزب الاستقلال في انتظار ممارسة العكس.... وفي نفس الوقت، كان استكمال بناء اجهزة الدولة القمعية يجري على قدم وساق باشراف مباشر من خبراء الاستعمار الجديد، لتمكين حلفاء هذا الاخير من السطو على السلطة في الوقت المناسب وتحويلها الى حكم مطلق، وايقاف المد التحرري الشعبي والانقلاب عليه... وقد يندهش المرء فعلا عندما يقف على احصاء كل الاجراءات والعمليات التي ذهبت في هذا السياق، في ظل الحكومة الاتحادية وضد علي ارادتها وبرامجها، قبل ارغامها على الاستقالة بعد تحقيق جملة من الاهداف الرجعية القمعية باسمها، نذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر: حل جيش التحرير وتصفيته واجهاض كفاحه الشعبي لتحرير الصحراء المغربية بتواطؤ مكشوف مع الاستعمارين الاسباني والفرنسي، القمع الدموى الوحشي الذى تسلط على مناطق الريف سنة ١٩٥٨ بقيادة الضباط الاستعماريين من امثال اوفقير، وبتوجيه مباشر من السلطة المركزية، وضع كل العراقيل امام المساهمة الفعلية للشعب المغربي في تحرير شقيقه الجزائري وتدعيم المد التحرري الوحدوي المغاربي، ومنع وحل الحزب الشيوعي المغربي...الخ.

والدرس الاساسي الذى لا يجوز للوطنيين والتقدميين ان ينسوه من هذه التجربة، مهما امتدت المسافة الزمنية بيننا وبينها، ذلك الدرس الذى تاكد ويتأكد باستمرار منذ أزيد من خمسة وثلاثين سنة، هو ان المشاركة في الحكم مع الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، في ظل الاوتوقراطية وغياب أسس الديموقراطية الحد الادنى، وفي غياب برنامج تقدمي محدد، ووضع الصراع الطبقي الجماهيري على الهامش، وبقاء كل مقاليد السلطة الفعلية محتكرة من طرف تلك الطبقة، ان مشاركة من هذا القبيل سيكون مآلها الفشل الحتمي لا محالة، وستعجز علي تحقيق التغيير الوطني الديموقراطي المنشود، بل حتى علي ممارسة النهج الاصلاحي، بمعنى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية لصالح الجماهير الشعبية بشكل قار ومستقر...

الا ان اخفاق الحكومة الاتحادية واقالتها سنة ١٩٦٠، لم يمنع الاتحاد من مواصلة وتعميق مسيرة الكفاح الوطني الديموقراطي الشعبي، الشيئ الذى اثار حفيظة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الاستعمار الجديد، والتى ابت الا ان تديم هيمنة هذا الاخير وتحتمي بالشراكة معه سعيا وراء الانتفاع وخدمة مصالحها الطبقية الخاصة، وفرض القمع والاستبداد للحيلولة بالعنف والاكراه دون تحقيق اي تحول وطني ديموقراطي فعلي. لا غرابة اذن ان يتسلط القمع على مناضلي واطر الاتحاد وقادته كما تجلى في حملة الاختطافات والاعتقالات والتصفيات التى طالته، والتى تندرج في الاطار العام للمحاولات التصفوية الموجهة ضد الحركة الوطنية منذ فجر الاستقلال،عبر ملاحقة وتصفية المقاومين الحقيقيين وخيرة ابناء شعبنا الذين أنجبتهم المرحلة، وافساح المجال لنوع من «الفوضى المنظمة» للتغطية على تلك التصفيات التى طالت كل تنظيمات المقاومة وجيش التحرير بدون استثناء، وافساح المجال لبعض المرتزقة الذين اكتشفوا أنفسهم مقاومين في آخر لحظة، بعد ان أنجز النصر والظفر بالاستقلال السياسي...

وفي غمرة هذه الاحداث والاعمال والتجارب السياسية الاولى للاتحاد، بما لها وما عليها، كان من الضروري احداث وقفة تأمل لتقييم حصيلة المسيرة الكفاحية واستدراك هفواتها، والانطلاق بالحركة نحو آفاق جديدة. وكان هذا هو الدور المنوط بالمؤتمر الوطني الثاني.

المؤتمر الوطني الثاني (١٩٦٢)

انعقد اذن المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ايام ٢٥ و٢٦ و٢٧ ماي ١٩٦٢، لاستنتاج الدروس من التجربة في كافة المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، وايجاد المعالجات الضرورية لاعادة الانطلاق بالحزب على اسس متينة. ومما لا شك فيه ان اشغال المؤتمر الثاني قد كللت بالنجاح النسبي كما تجلى في الوثائق والمقررات الصادرة عنه، والتى شكلت (رغم هفواتها) تقدما ملموسا بالنسبة للميثاق التاسيسي للاتحاد والمقررات المرفقة به. فلأول مرة يتم التعرض رسميا للجانب الفكري والمذهبي، من خلال القرار المذهبي والتوجيهي المصادق عليه باجماع المؤتمرين، والذي انطلق من واقع مغرب الاستقلال الناقص، ليسجل تاريخيا انه:

«بعد سنوات طويلة من الكفاح من أجل التحرير الوطني وتصفية الانظمة الاستعمارية، وبعد كمية هائلة من الدماء الشعبية المراقة، والتضحيات الجسيمة التي بذلتها الجماهير، فان المغرب بالرغم من حصوله قانونيا على الاستقلال لا زال يتخبط في متناقضات لا تزداد الا تفاقما:

ـ الملكية المطلقة من النوع العتيق الذي عرفه المغرب قبل السيطرة الاستعمارية،

ـ المس بالانتصارات الاساسية التي حققتها الجماهير وخاصة في مجال الحقوق الديموقراطية والنقابية،

ـ التصفية المادية والمعنوية للمنظمات الوطنية للمقاومة بواسطة سياسة انتقامية حاقدة موجهة ضد المناضلين الذين كانوا أكثر بلاء في المعركة الطويلة ضد الاستعمار،

ـ استغلال هو في الواقع وسيلة الاستعمار لارساء دعائمه ولاكتساب آفاق مضمونة أكثر، وصفة المشروعية والضرورة الوطنية»...

«ونتيجة وطبقا لهذه المعطيات الموضوعية فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

ـ ينبذ الاختيار الرأسمالي المعاكس لمصالح الجماهير الشعبية والعاجز عن اخراج البلاد من التبعية والتخلف. وان تطور المغرب في نطاق النظام الرأسمالي سيؤدي الى بقاء القطاع الاستعماري الرأسمالي مزدهرا في دائرة مغلقة، لا يسمح بالنمو الا للبورجوازية التجارية الكبرى، بصفتها خادمة الاحتكارات الاجنبية.

ـ يؤكد ان تشريك وسائل الانتاج هو وحده الذي يسمح بالتحرر من التبعية و من التخلف، وبتحقيق تصميم حقيقي للاقتصاد واصلاح زراعي جذري وبناء مجتمع عادل، مزدهر، متخلص من كل انواع الاستغلال.»

هكذا وبعد ان ازاح النظام الرأسمالي من اختياره المذهبي، اعلن الاتحاد تبنيه للاختيار الاشتراكي، وجسد هذا التبني في عدد من البنود والمهام المستعجلة ضمن برنامجه، منها على الخصوص ضرورة تحقيق اصلاح زراعي فعلي ضمن سياسة زراعية موجهة قبل كل شيء نحو تلبية الحاجيات الداخلية، وذلك بتسيير من المنتجين أنفسهم، وضرورة تحويل الاقتصاد الوطني تحويلا جذريا لصالح الشعب وتحقيق سياسة تخطيطية للتصنيع في نطاق نظام اشتراكي تكون قادرة على الاسهام بفعالية في التجهيز الذاتي السريع للبلاد، وذلك بالاعتماد أساسا على الرأسمال البشري، والطاقات الحية الخلاقة للانسان المغربي من أجل تحويل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في اتجاه التشييد والبناء...

وبخصوص الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار على المغرب العربي، لم يفت القرار المذهبي ان يسجل حقيقة تاريخية لا زالت تراقنا الى يومنا هذا، عندما قال: «ان المصالح الاجنبية القوية المسيطرة على كل جزء من أجزاء المغرب العربي تضعها جميعا وفرديا في حالة تبعية وجمود، يكمن فيها أكبر خطر يهدد حتى فكرة وحدة المغرب العربي نفسها. وان المحافظة على التقسيم الترابي والسياسي للمغرب العربي الناشئ عن الاتفاقيات الاستعمارية يؤدي حتما الى استحالة تحقيق تصميم حقيقي واصلاح زراعي، في اي جزء من أجزائه، والى نظم سياسية موجهة من الخارج واستبدادية في الداخل»...

واضاف القرار قائلا: «لا يمكن فصل معركة الوحدة عن معركة الديموقراطية، التي يجب ان تكون اداتها الوحيدة الفعالة، حركة موحدة للجماهير قادرة على تعبئة الطاقة الخلاقة الكامنة في شعوب المغرب العربي». وبعد ان أكد القرار ان هذه الوحدة تندرج في الافق الاوسع للوحدة العربية، استطرد قائلا:

«ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يجب اذن، ان يمارس عمله في اطار التضامن الذي يجب ان يوحد بين جميع الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والاقطاع والاستعمار».

ولقد جاء المقرر السياسي الصادر عن المؤتمر الثاني، من جهته، ليترجم مجمل هذه الاختيارات الاساسية من خلال تحليل واقعي للوضع السائد في اطار الحكم المطلق المدعم بجهاز اداري تسوده اللامسؤولية والامتيازات والمحسوبية ومن خلال «فضح المؤامرة المبيتة ضد الشعب المغربي في تحضير دستور يوضع في الخفاء وبتواطؤ مع الاجانب».. وبعد المطالبة من جديد بمجلس تأسيسي منتخب بشكل حر وديموقراطي لوضع «الدستور الذي ينظم الحكم، ويلبي مطامح الشعب في الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» اعتبر المقرر السياسي ان «تحقيق الاهداف التي يرسمها التقرير المذهبي، متوقف على احكام تنظيم الاتحاد الوطني وتعبئة سائر المنظمات الجماهيرية العمالية والفلاحية والمهنية والطلابية والنسائية، والمحافظة على وحدتها ويقظتها» كما وجه النداء «الى سائر المواطنين والمواطنات لكي يتجندوا في انطلاق ثوري، يفيض اخوة وتفاؤلا من أجل بناء مغرب متحرر تقدمي رفيه يخدم المثل الانسانية والسلام».

هذه اذن هي الاختيارات المذهبية والسياسية التي استكملت تأسيس الاتحاد وخرجت به من وضعية التجمع الجماهيري العام الذي لا يرى «تناقضا بين مكونات الشعب المغربي» (الميثاق التأسيسي) الى وضعية الحزب المكافح وفق مذهب اشتراكي ومن اجل اهداف التحرر

والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة المغاربية والعربية والسلام العالمي والتضامن والتعاون بين الشعوب... واذ استعملنا شيئا من الاسهاب والسرد لاستحضار مجمل هذه الاختيارات فلاجل التاكيد على طابعها التاسيسي والمبدئي الذى يجعل منها مبادئ عامة حاضرة باستمرار في مسيرة الحزب كما يجعل من جزئها الاعظم أهدافا أساسية لازالت قائمة الى يومنا هذا...

«الاختيار الثوري» وتجاوز التناقض الداخلي

الا ان المؤتمر الثاني الذى كان يستهدف تقويم المسيرة الاتحادية بشكل معمق وجذري، لم يتمكن في الحقيقة من هذه المهمة بشكل كامل متكامل، ولم يتمكن على الخصوص من التغلب على التناقضات الداخلية التى بدأت تظهر في جسم الحزب، بل ان مجمل نتائجه ومقرراته جاءت في الواقع عبارة عن حلول وسطى لترميم تلك التناقضات، وانعكاسا مبكرا لتفاعل مكونات الاتحاد الاجتماعية والتنظيمية والسياسية التى تحكمت في نشاته، وللتناقضات والصراعات وموازين القوى المترتبة عنها؛ ولقد تجلت هذه الصراعات اساسا ـ في هذه المرحلة بالذات، داخل المؤتمر الثاني وعلى هامشه وفي كواليسه ـ في التناقض ما بين الاتجاه النقابي داخل الحزب من جهة، والتيار السياسي الثوري بقيادة الشهيد المهدي بن بركة من جهة ثانية. ولقد دار هذا الصراع اساسا على المستوى القيادي بشكل خفي، رغم بعض اصدائه الخفيفة في جنبات المؤتمر.. ولم يظهر للمناضلين وللرأي العام جزء من الحقيقة بشانه، الا بعد اختطاف واغتيال الشهيد المهدي سنة ١٩٦٥، وصدور كتابه المشهور: «الاختيار الثوري في المغرب». ذلك ان هذا الكتاب لم يكن شيئا آخر غير التقرير الذى أعده في منفاه الاضطراري الاول ـ بعد تعرضه لمحاولة اغتيال أولى في شكل حادثة سير كادت ان تودي بحياته ـ لاجل تقديمه للمؤتمر الوطني الثاني.

ونظرا لشهور «الاختيار الثوري» نكتفي بالتذكير ان هذا التقرير القيم والثوري فعلا، جمع كل صفات التحليل العلمي والصريح والجريئ في معالجة شاملة للاوضاع المغربية في تفاعل مع كل المعطيات المحيطة بها. فلأول مرة يطرح قائد وطني من هذا المستوى نقدا ذاتيا واضحا صريحا فيما يخص أخطاء الحركة الوطنية (الاخطاء الثلاثة القاتلة) وذلك بكل مسؤولية وشجاعة، ويبسط تحت المجهر أساليب الاستعمار الجديد التى فوتت على البلاد استقلالها الكامل الناجز، بتحالف وتواطؤ مع حليفته المحلية الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية كما وصفها بعلمية ودقة، ووضح مخاطر وابعاد وشمولية تلك الاساليب على كافة الاصعدة المغاربية والعربية والدولية، وذلك قبل طرح الحلول والاختيارات الجوهرية ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا، ليس كشعارات ووصفات جاهزة، بل كمضامين واقعية ملموسة...

وبمنهج علمي رفيع، طرح الشهيد المهدي في تقريره اختيار الاشتراكية العلمية بمضمون يعالج مسألة تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بعيدا عن الحلول البيروقراطية السائدة ايديولوجيا آنذاك (مثل حلول الدولة المركزية والحزب الواحد) بل انه ركز على الارتباط الجدلي العضوي بين الديموقراطية والاشتراكية بشكل سباق جعل الاحداث الدولية ـ وبخاصة ما جرى في البلدان الاشتراكية سابقا ـ تؤكد صحة رؤيته الثاقبة بعد ثلاثين سنة على كتابة «الاختيار الثوري» ... والى جانب الاختيارات المذهبية والسياسية الجوهرية، وقف «الاختيار الثوري» بنفس المنهج العلمي والعملي عند المهام المستعجلة التى تنتظر الاتحاد، ومن ضمنها المهام التنظيمية لبناء الاداة الثورية القادرة على ترجمة تلك الاختيارات الى حيز الواقع بمساهمة الجماهير وتاطيرا وخدمة لها...

وهذا التقرير لم يكن مجرد وجهة نظر او اجتهاد نظري شخصي معزول، بل انه جاء عبارة عن «تحليل ملموس لواقع ملموس» ليترجم بكل أمانة هذا الواقع ويبتكر الحلول المناسبة له، ويعبر في نفس الوقت عن اختيارات وطموحات التيار الثوري داخل الحزب. وتجنبا لأي تاويل ذاتي او اسقاط ارادي على الواقع، نقول ان ذلك التيار الثوري ـ بما تحمله الكلمة من عمق وابعاد ـ كان آنذاك، وسيظل كذلك لمرحلة معينة من تاريخ الحزب، عبارة عن تيار جنيني لم يعي بعد بذاته، وبما يميزه بشكل عميق عن التيارات المناقضة له داخل الحزب، والتى لم تعبر هي الاخرى عن نفسها بوضوح تام الا في مراحل لاحقة، وعبر محك المواقف والممارسة...

وخلاصة القول ان السكريتارية العامة للاتحاد اعترضت على التقرير التاريخي الذي اعده الشهيد المهدي في اطار التحضير للمؤتمر الثاني للاتحاد. وجاء هذا الاعتراض من أطراف متعددة داخل قيادة الحزب وعلى رأسها قيادة النقابة (الاتحاد المغربي للشغل)، وكذلك الزعماء السياسيين وزعماء المقاومة وجيش التحرير.. وسنجد لاحقا ان هذه الاعتراضات كانت تؤشر بشكل مبكر للتناقضات والصراعات التى سيعرفها الحزب، ذلك ان «الاختيار الثوري» لم تكن من طبيعته الاجابة على مرامي وأغراض الزعامات الشخصية الطامعة في السلطة ولا على تلك التى تحرك دعاة المساومات والنهج الاقتصادي الضيق على حد سواء...

وبالعودة الى ظروف تاسيس الاتحاد وطبيعة مكوناته التنظيمية المخضرمة (النقابة، المقاومة وجيش التحرير، التنظيمات السياسية...) نجد ان هذه التناقضات كانت طبيعية داخل حزب جماهيري مفتوح من هذا القبيل.
وبالعودة كذلك الى الظروف الموضوعية العامة التى احاطت بالمؤتمر الثاني، نفهم ايضا كيف ان الشهيد المهدي لم يتشبث حتى النهاية بتقريره الثوري، وفضل، بعد اخذ ورد وتسجيل معارضة كل الاطراف المكونة للسكريتارية العامة، تركه جانبا وعدم طرحه على القاعدة الحزبية لتبث فيه ديموقراطيا، والتجأ في نهاية المطاف الى المساهمة في مناقشة وتعديل مشروع التقرير المذهبي الذى اعده الاستاذ عبد الله ابراهيم. ولربما ان تلك الظروف هي التى أملت تجنب اي تصدع داخل الحزب واعطاء الاسبقية للم الصفوف وتكتيل كل الطاقات والحفاظ على وحدتها استعدادا لمواجهة المهام الخطيرة المستعجلة، مهام استكمال التحرير الوطني وارساء أسس الديموقراطية. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار القرار المذهبي والمقرر السياسي الذين تعرضنا اليهما أعلاه، عبارة عن حلول وسطى ايجابية ومتقدمة، قياسا بالمرحلة، بالرغم من أنها لم ترقى الى مستوى «الاختيار الثوري» وضوحا ونضجا، وبالرغم من انها فوتت على الحزب ـ عبر صراع في نطاق مغلق... ـ الفرصة لتوضيح خطه المذهبي واختياراته السياسية وبخاصة التنظيمية، كامل الوضوح، عبر نقاش ديموقراطي واسع داخل صفوفه يحسم بالطرق الديموقراطية المتعارف عليها...
وعلى قاعدة نتائج ومقررات المؤتمر الثاني، وتجاوزا لبوادر التناقضات الداخلية، لم الاتحاد شمله ووحد صفوفه، في غمرة من الاندفاع والحماس الجماهيري لدخول معركة الديموقراطية...

(يتبع)

٣ ـ الاتحاد والمسألة الدستورية والانتخابات...

أشرنا من خلال المحطتين السابقتين من المسيرة الحزبية كيف ان الاتحاد قاد بنجاح حملات شعبية واسعة من اجل التحرير واستكمال السيادة الوطنية، وكيف انه ربط منذ البداية، باعتباره استمرارا لحركة التحرير بمضمونها الشعبي، هذا الهدف، بهدف تحرير الانسان المغربي من العسف والاستبداد، وتمكينه من حقوق المواطنة كاملة، وبالتالي طرح مسالة الديموقراطية بابعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وأدرك الاتحاد ايضا منذ البداية ان قضيتي التحرير والديموقراطية مطروحتين من زاوية الصراع ما بين قوى الاستعمار الجديد وحليفته الرجعية المحلية من جهة، والطبقات الشعبية من جهة ثانية؛ وان هذا الصراع أضحى تناحريا غداة الاستقلال المغشوش ـ بعد ان رفعت الغشاوة على السنين الاولى من الغفلة والانبهار والغبطة الشعبية بالاستقلال السياسي ـ فلم يعد مجال للهدنة ولا للمساومة... وهذا الذى اتضح بأكثر جلاء عندما بادرت الطبقة الحاكمة بحل المجلس الاستشاري، وضرب عرض الحائط المطلب الشعبي في انتخاب مجلس تاسيسي لوضع دستور للبلاد، وبدأت تستعد لفرض دستور تم تحضيره بشكل احادي الجانب من طرف نفس الطبقة وحماتها الاجانب...

مقاطعة «الدستور المصنوع»

ولقد اعتبرت اللجنة المركزية للاتحاد، التي اجتمعت يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٢، لدراسة الوضعية التي نشات عن هذه المناورة الجديدة، ان هذا الدستور: «دستور مصنوع، طبخ في الخفاء وبمساعدة فنيين اجانب في خدمة الاستعمار الجديد والقديم»، كما نبهت الى ان اجراء الاستفتاء في نطاق الحكم المطلق الذى اعتبرته قائما منذ ١٩٦٠، «انما هو عملية منافية من أساسها للديموقراطية وشكل من أشكال الاختلاس السياسي».

واشارت اللجنة المركزية الى «ان الحكم المطلق الذى استحوذ منذ ماى ١٩٦٠ على الشؤون المالية والاقتصادية وسيطر على الجيش والشرطة وادارة الشؤون الخارجية والداخلية، زاد في تجنيد كل هذه الوسائل للضغط على الشعب المغربي حتى يتاكد سلفا من نجاح العملية» .. «وعلاوة على ذلك، فان الظهير المتعلق بتنظيم الاستفتاء الدستوري يترك لرجال السلطة في الاقاليم وفي الادارة المركزية المجال واسعا للتصرف المطلق ـ وعمليا بدون مراقبة ـ في النتائج الجزئية للاقتراع، خاصة بعد احراق اوراق التصويت، حتى يستخلص النظام لنفسه النتائج التي يريدها على الصعيد الوطني».

وأكدت اللجنة المركزية ان الطبقة الحاكمة، بموازات تحضير مشروع الدستور في الخفاء، قد عمدت الى «الزج بالبلاد في طريق التبعية التامة للاستعمار الجديد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بل حتى العسكرية» واعتبرت ان ذلك «لا يرمي فقط الى عرقلة سير الشعب المغربي في سبيل اقامة نظام ديموقراطي واشتراكي بل وكذلك الى احباط بناء المغرب العربي، ويبلغ احتقار الحكم القائم للشعب المغربي الى ان يرهن مصير البلاد دون ان ينتظر ـ ولو شكليا ـ تنصيب المؤسسات التي سينص عليها الدستور المصنوع».

وبخصوص المكاسب الديموقراطية التي حققها الشعب المغربي من خلال كفاح مرير، نبهت اللجنة المركزية الى ان الحكم المطلق «أقدم اخيرا على اصدار ظهير يدخل تغييرات جوهرية على قانون المسطرة الجنائية .. ذلك ان هذا الظهير يلغي بجرة قلم الضمانات القضائية التي كانت مقررة من قبل ويعرض المواطنين لتحكم الشرطة وتصرفها بشكل مطلق، ويعلن عن عزم الحكم على سلوك سبيل القمع بكيفية مدبرة، وهذا وحده عربون عما يسمونه بالنظام الدستوري الذى يهيأ للمستقبل»...

وبناء على هذا التحليل الواقعي والجريئ، اعتبرت اللجنة المركزية للاتحاد «ان اية مشاركة بنعم او لا»، في الاستفتاء على الدستور المصنوع، ستكون بمثابة «استسلام الجماهير الشعبية وتنازل الشعب المغربي الذى هو مصدر السلطات، اولا: عن حقه المقدس في وضع دستوره بواسطة نوابه المنتخبين، وثانيا: عن مطامحه في التحرر الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة التخلف الاقتصادي والاستعمار الجديد».

ومن ثم اعلنت اللجنة المركزية موقف الاتحاد في مقاطعة الاستفتاء و توجهت «الى سائر المواطنين مخاطبة ضميرهم الوطني وشعورهم بالكرامة لكي يؤلفوا جبهة وطنية ضد الاستفتاء الدستوري الذى انما هو مناورة تضليلية وعملية تزييف سياسي.»

ولقد جاءت الاحداث لتؤكد صحة وسلامة موقف الاتحاد من المسالة الدستورية، وتنبؤه السباق لنتائج عملية تزوير الارادة الشعبية التي أدارتها الطبقة الحاكمة من أعلى وسخرت في سبيلها كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة... ورغم المقاطعة الشعبية الواسعة النطاق التي قادها الاتحاد والمنظمات الجماهيرية العمالية والفلاحية والطلابية وسائر القوى الحية التقدمية

في البلاد، رغم كل هذا أُعلن عن نتائج مزيفة دشنت عهد المصادقة على الدساتير المصنوعة الممنوحة بأغلبية ٩٩ بالمئة فما فوق... ومباشرة بعد ذلك، وفي نفس سياق الاستعجال بتقنين وتطبيع الحكم المطلق، أعلن عن اجراء انتخابات تشريعية يوم ١٧ ماي ١٩٦٣ لتكوين اول برلمان مغربي بعد الاستقلال.

المعارك الديموقراطية داخل وخارج البرلمان (١٩٦٣)

وبعد مناقشات مستفيضة في صفوف الاتحاد حول أحسن رد على هذه العملية الجديدة التي بدت هي الاخرى مصنوعة سلفا لتعيين مؤسسة تشريعية مزيفة، تغطي وتموه كلي حقيقة الحكم المطلق، وبناء على تحليل الظروف العينية المحيطة وموازين القوى التي أفرزتها السنين الاولى من النضال الديموقراطي الذى قاده الاتحاد وهو في عنفوان المد والقوة الجماهيرية، كاستمرار لحركة التحرير الشعبية وما خلقته وتمتعت به من تعاطف شعبي وحماس وطاقات جماهيرية مندفعة .. بناء على كل هذا قرر الاتحاد خوض معركة الانتخابات التشريعية بتقديم مرشحين اتحاديين لمجلس النواب، واصدرت الكتابة العامة بيانها الشهير الموجه للشعب المغربي يوم ٢ ماى ١٩٦٣ والذى استهلته قائلة:

«ايها الشعب المغربي المناضل،

لقد قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يشارك في الانتخابات المقبلة لمجلس النواب، وبذلك اختارت منظمتنا ان تخوض معركة جديدة، وان تفتح واجهة داخل صفوف القوات الرجعية نفسها». واضاف البيان: «ان الخط الفاصل بيننا وبين النظام القائم في الميدان المذهبي واضح بيّن، يسد الطريق في وجه كل مساومة. ولن يخطر ببال أي واحد من نوابنا، كيفما كان عددهم، ان يخضع لمنطق الواقعية الانتهازية البلهاء الذى يقضي بالانسياق مع النظام ومشاركته في المسؤولية».

واعتبر البيان ان مهمة النواب الاتحاديين تقتصر على التوضيح والتوعية والتعبير عن «الارادة الشعبية في وجه السلطة الاقطاعية المسخرة للاستعمار الجديد». كما اوضح البيان ان المعركة الانتخابية ليست الا جانبا من جوانب النضال الثوري الديموقراطي للاتحاد، الذى ستحقق اهدافه الاساسية خارج البرلمان «بفضل العمل المنظم الذى تقوم به الطبقة الكادحة والفلاحون والشباب والمثقفون الثوريون».

ولقد تمكن الاتحاد فعلا، رغم كل العراقيل المنصوبة امامه، وبفضل التحامه بالجماهير وتجاوبه مع مطامحها بشكل وثيق، ان يخوض معركة ديموقراطية رفيعة المستوى، وحملة انتخابية في مستوى من النضج والطرح السياسي والتنظيم الجماهيري الرائع، وذلك في مختلف الاقاليم، في المدن والبوادى وحتى في المناطق النائية من البلاد. ولا زالت الذاكرة الشعبية تحفظ ارتسامات تلك المرحلة المشرقة التي كانت تظهر وكان الشعب المغرب في أغلبيته الساحقة اصبح اتحاديا،ملتفا حول هذا الحزب العتيد الذى جسد عن حق استمرار حركة التحرير الشعبية ببلادنا (كما قال الشهيد عمر بن جلون).

وبدون السقوط في اي تشخيص او ذاتية، بل وتثمينا لدور الرجال في صنع التاريخ، نفتح هذا القوس للاشارة الى الدور الرائد الذى تبوأه الشهيد المهدي بن بركة داخل قيادة الحزب آنذاك، ومساهمته الفعالة في صياغة المواقف الملائمة لكل مرحلة مرحلة، قياسا بموازين القوى، وبناء على تحليل علمي ورؤية ثاقبة وبُعد نظر، وكذلك دوره العملي اليومي في ادارة الصراع، وتبليغ وتعميم الموقف الوطني التقدمي جماهيريا وفي كافة المستويات... وكل من عاش هذه المرحلة يتذكر المهرجانات السياسية الصاخبة التي كان يتوجه من خلالها للشعب المغربي بأسلوب الشفافية والتواضع والحنكة في التواصل مع الجماهير والتجاوب معها، وذلك للتعرية عن طبيعة الاستعمار الجديد وطبيعة الطبقة الحاكمة التي اصبحت تعادى وتعاكس السيادتين الوطنية والشعبية، وهي المدانة امام هذا الشعب الصبور بعقود من الكفاح الوطني والتضحيات الجسام... وبذلك جسد الشهيد المهدى المعارضة الصريحة الثورية لفلول الاقطاع ولهيمنة الاستعمار الجديد وحلفائه المحليين الذين اختلف معهم الشهيد المهدي وصارعهم في كافة المستويات وبالنسبة لكل الاختيارات الاقتصادية والسياسية والمذهبية وحتى الاخلاقية...

وبالرغم من عمليات التزوير التي شهدتها الانتخابات التشريعية بشكل فاضح، تمكن الاتحاد من الاحراز على فوز كبير، واستعد فريقه البرلماني لخوض معركة الديموقراطية في عقر دار الرجعية، الى جانب النضال الديموقراطي الجماهيري الذى استمر الاتحاد يخوضه في كافة المجالات والواجهات. وهذا الذى رسخ المكاسب التي حققها عمله خاصة على مستوى تسييس المواطنين والرفع المستمر من مستوى وعي الجماهير الشعبية وانخراطها في النضال الوطني الديموقراطي، وذلك في اطار التكامل بين العمل السياسي داخل البرلمان وخارجه وفق استراتيجية وخط سياسي واحد. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة طرح ملتمس الرقابة من طرف الفريق البرلماني الاتحادي لادانة التبعية والسياسة اللاشعبية المتبعة من طرف الحكومة الرسمية، وما نتج عن ذلك من جدل ونقاش

وتسييس عام كل مرافق الحياة وكل فئات الشعب المغربي ...

مقاطعة الانتخابات البلدية والقروية (١٩٦٣)

وجاءت الانتخابات البلدية والقروية لنفس السنة لتشكل فرصة اخرى لتكريس الخط النضالي الديموقراطي للاتحاد، وذلك من خلال مقاطعة تلك الانتخابات جملة وتفصيلا، الشيء الذي ينم عن مستوى عال في إدارة الصراع، لان الامر لم يكن يتعلق بموقف متحجر بالمشاركة في الانتخابات كيفما كانت شروطها الحقيقية، ولا بمقاطعتها بشكل قطعي عدمي، بل المطروح هو خدمة اهداف النضال الديموقراطي الملتحم بالجماهير وفق خط سياسي واستراتيجية قارة والتأقلم مع الظروف العينية وتحليل الواقع تحليلا ملموسا لاتخاذ الموقف المناسب في الظرف المناسب. فتارة تكون المشاركة، اذا ما توفرت شروطها، لمقارعة الرجعية داخل مؤسساتها، وبتأجيج للصراع الجماهيري خارج البرلمان، وأخرى تتم المقاطعة تجنبا لتزكية الحكم المطلق المتستر وراء الديموقراطية الشكلية...

ولقد اوضح البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب يوم ١٦ يوليوز ١٩٦٣، بشان الانتخابات البلدية والقروية هاته: «ان تصرفات السلطة البوليسية والادارة في سائر انحاء المغرب،بامر من الحكم المطلق نفسه،ترمي الى خلق جو من الرعب والقمع والتهديد والارتشاء لانجاح «الجبهة الملكية» في الانتخابات المقبلة. ان الاضطهادات التي يتصدى لها المواطنون الاحرار في كل الاقاليم،وبصفة خاصة في البوادي،بلغت من العنف والوحشية ما لم تبلغه حتى في ايام الحماية المظلمة الحالكة».

وبعد تحليل مجريات الاحداث بصفة عامة والطريقة التعسفية التي تجري بها الحملة الانتخابية خاصة، اعتبرت اللجنة المركزية «ان المشاركة في الانتخابات المقبلة لم يبق لها اي مدلول لان تصرفات الحكم المطلق تعدت كل الحدود في الجور والوقاحة واللامشروعية، وان كل مشاركة في هذه الانتخابات لا يمكن ان تفيد الا الحكم المطلق لانها ستكون بالنسبة اليه كتزكية للديموقراطية المزيفة امام الرأي العام الخارجي». ولذلك، تضيف اللجنة المركزية،قرر الاتحاد «ان تسحب كل الترشيحات التي قدمت لحد الساعة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وان يعلن المناضلون عن انسحابهم وعزمهم عن مقاطعة الحكم الرجعي المستهتر بالمبادئ الديموقراطية الحقيقية». وفي نهاية هذا البيان نقرأ: «حرر بالبيضاء في ١٦ - ٧ - ١٩٦٣ على الساعة الثامنة عندما كان مقر الكتابة مطوقا بقوات البوليس والجيش»...

فعلا، لقد تمكن الاتحاد ليس من خوض المعركة الديموقراطية ضد الرجعية في عقر دارها وحسب، بل تمكن عبر النضال الجماهيري الواسع النطاق، داخل وخارج البرلمان، من احداث تغيير فعلي لموازين القوى السياسية والمعنوية بصفة عامة لصالح الجماهير وطموحاتها في التحرر والانعتاق والسيادة الوطنية والشعبية.. وما كان ذلك الا ليثير حفيظة الاستعمار الجديد وحلافائه المحليين الذين عجزوا عجزا مطبقا، على مواجهة الخط النضالي الديموقراطي بالوسائل الديموقراطية المتعارف عليها كالجدل الصريح الشجاع، والصراع الفكري والسياسي ندا للند، فلم يبق لهم من وسيلة لفرض تسلطهم وهيمنتهم سوى الالتجاء للقمع الوحشي لفرض أغراضهم الاستغلالية بقوة القمع الجسدي والعنف والاكراه...

« مؤامرة ١٩٦٣ »

فكانت المؤامرة الكبرى ضد الاتحاد التي انطلقت في يوليوز ١٩٦٣ في شكل حملة اعتقالات واختطافات طالت أكثر من ٥٠٠٠ من خيرة مناضلي وكوادر الحزب، علاوة على اعتقال اللجنة المركزية (١٠٥ عضوا) من داخل مقر الكتابة العامة، وهي تضع اللمسات الأخيرة للبيان المشار اليه أعلاه، تلك الحملة الشرسة الوحشية التي قادها رجال القمع الاستعماريين من أمثال الضابط اوفقير وغيره من العملاء المتمرسين في أساليب الارهاب والتعذيب الوحشية، مارسوها دون حسيب ولا رقيب ضد خيرة ابناء شعبنا الوطنيين المكافحين. وكلها جرائم ووسائم عار لم يغفرها التاريخ ابدا... لقد سيق المناضلون الاتحاديون الابرار الى المعتقلات السرية وعلى رأسها «دار المقرى» السيئة الذكر، سيقوا كاقطاع الغنم ليعلقوا ويعذبوا وينحروا فوق طبق العودة لعهود الاستعمار والاقطاع الغابرة، ومن أجل فرض الاستعمار الجديد والحكم المطلق رغم أنف الشعب المغربي وضدا في طموحاته المشروعة.

وكان الهدف: إلحاق ضربة قاصمة بتنظيمات الاتحاد، وقطع رأس قيادته، وشل حركته لزمن غير منظور. فدبرت مؤامرة ومحاكمة صورية لاتهام الحزب بأسره بتدبير مؤامرة انقلابية ضد السلطة، والتحضير للاستيلاء على الحكم بواسطة العنف. وتم اصدار احكام قاسية بالاعدام والسجن المؤبد وغيرها من العقوبات والاحكام التي طالت مئات المناضلين من مختلف المناطق. الا ان

المحاكمة المذكورة (يليوز ١٩٦٣) انقلبت فعلا، امام الرأي العام الداخلي والخارجي الى محاكمة حقيقية ضد الطبقة الحاكمة، وتبخرت حجج وادعاءات السلطة المعتدية امام عزم وصمود المناضلين رغم ما قاسوه من تعذيب وتنكيل.

الا ان هذه الاحداث الدرامية القاسية، وبعد مضي ثلاثين عاما على حدوثها، ورغم ان حقيقتها الاساسية تكمن في المؤامرة التي حيكت ضد الاتحاد لتقليم اظافره وكسر عوده، لا زالت تطرح بعض التساؤلات ، وتتضمن بعض الضلال ونقاط الغموض حول حقيقة ما جرى، وتفرض علينا في أقل الاحتمالات استنتاج الدروس الاساسية منها، في اطار النقد الذاتي الصريح مع الجماهير، وليس فقط التباكي على ويلاتها ونتائجها الوخيمة.

فاما عن حقيقة الأحداث، بالتفصيل والدقة، فان السؤال والمسؤولية لا زالت مطروحة على بعض الزعماء الذين كان لهم الضلع الاساسي فيها، وهم وحدهم (اضافة للطبقة الحاكمة وما تختزله من أسرار خفية) يملكون تلك الحقيقة، وهم المطالبين بالاجهار بها امام الجماهير والمناضلين ـ الذين وحدهم تحجب عنهم الوقائع الحقيقية ـ وذلك بعد ازيد من ثلاثين سنة على حدوثها، وهي فترة كافية للتقادم، بالمفهوم المتعارف عليه حتى بالنسبة لأسرار الدولة...

وفي غياب معطيات تفصيلية مدققة، نسمح لانفسنا بالتعبير عن ما يسمى بقناعة داخلية مستخلصة من دروس التجربة المعاشة في أطوار لاحقة من المسيرة الحزبية، ومن روايات شهود عيان من بين المناضلين الصادقين الذين عاشوا تلك المرحلة. وهذه القناعة الداخلية تدفعنا الى القول بان بعض العناصر القيادية كانت ضالعة حتى النخاع في فخ انقلابي نصب لها عن مضض، وكانت فعلا متشبعة بالفكر الانقلابي البعثي نتيجة علائقها الوطيدة بدعاة وزعماء هذا الفكر في المشرق العربي.

وفي الوقت الذى كان فيه الاتحاد يجند مناضليه والمواطنين بصفة عامة لنصرة الخط النضالي الديموقراطي وما يفرزه من اهداف وطموحات شعبية نبيلة، كان الاتجاه الانقلابي داخل قيادة الاتحاد يتورط وينغمس في الحلم بالسطو على السلطة لاجل السلطة، بينما كان يعمل في الحقيقة والواقع على المساهمة بوعي او عن غير وعي في المؤامرة المدبرة، ليس ضد السلطة، بل ضد الاتحاد ومناضليه الشرفاء، المجندين في غمرة الحملة الانتخابية والنضال الديموقراطي، حتى فاجأتهم الضربة القاصمة من غير ان يدركوا من اين أتت...

وقد نستطيع ان نفهم ان تلك العناصر في قيادة الاتحاد التي لعبت الدور السيئ هذا، قد فعلت عن حسن نية، وتوهمت ان بامكانها لوحدها وعبر تخطيطاتها الخفية حسم الموقف لصالح الاتحاد والشعب المغربي، خاصة في ظروف السنين الاولى من الاستقلال وما كانت تفرزه من امكانيات وموازين قوى، لكن وللاسف، فان التجربة اللاحقة ستثبت لنا بشكل واضح ان حسن النية المحتمل هذا قد تحول الى سوء نية مبيتة في ظل أسلوب تآمري بدائي متيبس .. كما تجلى من خلال استعمال المناضلين والاطارات الحزبية برمتها للزج والدفع بها في اتجاه نضالي معين، بينما تتفرغ تلك الزعامات المذكورة لحبك المغامرات الخفية البلهاء والزج بالمناضلين داخلها، غفلة وبدون سابق انذار. ورغم الفشل الذريع الذى يولده هذا الاسلوب التآمري في العمل الحزبي الذى يذهب ضحيته المناضلون وحدهم، من خيرة ابناء شعبنا، ورغم تكرار وتعاقب النكسات بسبب ذلك، فان تلك الزعامات عجزت عجزا مطبقا على استنتاج الدروس وتطوير نفسها بالتخلي مذهبيا وعمليا عن التآمر والمغامرة، رغم كل الفرص التي اتاحتها لها أجيال المناضلين الاتحاديين المتعاقبة لكي تعدل عن اسلوبها التآمري وتواجه مسؤولياتها بصدق وأمانة. (ولنا عودة للموضوع في المحطات اللاحقة من المسيرة الحزبية...).

درس مفيـد

واما عن الدرس الاساسي الذى نستنتجه من القمع - الكارثة الذى أصاب الاتحاد على اثر المؤامرة المدبرة ضده في يليوز ١٩٦٣، فيكمن القول ان هذه الاخيرة قد بلغت جزأ أساسيا من أهدافها وألحقت بالاتحاد، قاعديا وقياديا، ضربة قاسية لم يتمكن من النهوض من ويلاتها الا بعد سنين و«بمشقة النفوس».. مع العلم ان التناقض الداخلي الذى أشرنا الى بروزه بمناسبة المؤتمر الوطني الثاني، مع القيادة النقابية على الخصوص، قد زاد استفحالا مع انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد المغربي للشغل، والذى أكد بقوة، وبدفع من القيادة البيروقراطية، على تنصل هذه الاخيرة من مسؤولياتها الايديولوجية والسياسية باسم «سياسة الخبز» كمبرر للابتعاد عن النضال السياسي بدعوى الدفاع عن المصالح المادية للشغيلة التي «تحتاج الى الخبز وليس السياسة» .. في حين ان «سياسة الخبز» هذه، هي سياسة في حد ذاتها.. وان النضال السياسي بمفهومه النبيل وبمضمونه الوطني الديموقراطي لم يكن شيأ آخر غير الدفاع عن الخبز والكرامة وبقية حقوق الانسان الاخرى، وأن النضال النقابي الاقتصادي الضيق لوحده لم يحقق لشعب من الشعوب انعتاقه وتحرره عبر التاريخ...

وعلاوة على هذا التناقض مع النهج النقابي الاقتصادي

الضيق الذى برز وسار في النمو، ظل الاتحاد يجتر ثغرة أساسية في طبيعة هيكله التنظيمي الذي لم يتم تقويمه وفق «الاختيار الثوري» للشهيد المهدي الذى اعتبر مسالة بناء الاداة الثورية مسالة حياتية، بل ظل الاتحاد يجتر هياكله المخضرمة الجماهيرية المفتوحة، مما جعل شعاراته، الصحيحة مبدئيا وجوهريا، تفوق امكاناته التنظيمية العملية الفعلية، ومما عمق الهوة ما بين الطرح والعمل السياسي والاعلامي لفضح طبيعة الاستعمار الجديد والحكم المطلق وفضح هيمنتهما الاستبدادية والاجهار بضرورة تغيير هذا الواقع تغييرا جذريا من جهة، والقدرة على تنظيم الجماهير وتأطيرها ثوريا بما يتناسب وتلك الاهداف والشعارات من جهة ثانية. (مما جعل «اللسان أطول من الذراع» كما يقول المثل الشعبي...)

والخلاصة التى نستنتجها، في علاقة مع هذه الاوضاع والتعثرات الداخلية، هي ان الضربة القمعية الخطيرة التى اصابت الاتحاد في يليوز ١٩٦٣ ـ والتى شلت الى حين نشاطه الجماهيري المستفيض ـ قد شكلت القطيعة الموضوعية الواضحة بينه وبين الحكم المطلق، وأنهت بشكل واضح ما تبقى من عهد الائتلاف الوطني الموروث عن مرحلة النضال العام ضد الاستعمار، وابرزت في نفس الوقت درسا تنظيميا مفيدا يوضح لنا ان التنظيم الجماهيري المفتوح قد مكن فعلا الاتحاد من الفوز والنجاح في مرحلة التسييس والتوعية الشعبية الواسعة النطاق، في حين انه أصبح عبارة عن عالة يجترها الحزب بالنسبة للمهام السياسية الطلائعية، فيما يسهل هذا النوع من التنظيم الاختراق والعمليات القمعية البوليسية الدنيئة.

انتفاضة مارس ١٩٦٥

وعزاء الاتحاد في المصاب الذى لحقه على اثر «مؤامرة ١٩٦٣» ان الخط الفاصل الذى بلوره الصراع وأكدته الاحداث المتعاقبة لم يكن قائما بينه وبين الطبقة الحاكمة وحسب، بل ان مرحلة «الائتلاف الوطني» قد انفضت ايضا على المستوى الشعبي العام، مما يؤكد الارتباط الوثيق بين مسار الاتحاد والمسار الوطني العام، وارتباط مصير هذا الحزب الذى أنجبته الظروف التاريخية، وليس محض ارادة الاشخاص، بمصير الشعب المغربي قاطبة ...

وهذا الذى تجلى من خلال الانتفاضة الشعبية لشهر مارس ١٩٦٥ التى شكلت، رغم طابعها العفوى العارم، تأكيدا لمواقف الاتحاد وشعاراته، سنة فقط بعد اصدار الاحكام القاسية ضد مناضليه وأطره، كما شكلت ادانة شعبية صريحة قاطعة لسياسية الطبقة الحاكمة التى انكشفت طبيعتها للخاص والعام وبرزت للعيان كسياسة معادية للمصالح العليا للوطن والشعب، تلك الانتفاضة التى حلل الشهيد المهدي بن بركة دوافعها العميقة ونتائجها الحتمية قائلا:

«فلأن سلوك المسؤولين تجاوز حدود الوقاحة، اضطر الشعب في كبريات المدن وخاصة في الدار البيضاء ان ينزل للشارع، ويدين النظام ويكتب بدمائه حكمه عليه بالعجز والافلاس.

فعندما تصبح الانتخابات مزورة، وحريات الاجتماع معدومة، والصحافة مكممة، والمخلصون المعبرون على مطامح الشعب مطاردين ومحكوما عليهم بالاعدام او السجن، او مفقودين بالمرة.. وعندما تغدو الدولة والادارة شيئا فشيئا ملكا لأقلية من ذوى الامتيازات، ويتضائل عدد هؤلاء المحظوظين تبعا لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، فكيف يستغرب من انفجار غضب الشعب ضد هذه الامتيازات؟...».

ونظرا للظروف التى كان يعيشها الاتحاد والقمع العنيف الذى قصم ظهره، فانه كان عاجزا على التاثير الايجابي في تلك الانتفاضة الشعبية العفوية، فبالاحرى ان يتمكن من تأطيرها وقيادتها نحو اهداف ديموقراطية ايجابية، واخراجها من العفوية والسلبية. وفي غياب التأطير السياسي الطلائعي، ما كان لانتفاضة مارس ١٩٦٥ إلا لتنتهي بنفس العفوية التى انطلقت بها، بدون تحقيق مكاسب ديموقراطية ثابتة، وذلك بعد ان تسلط عليها القمع الاعمى الذى أغرق المواطنين العزل في انهار من الدماء والدموع...

وعزاء الاتحاد ايضا، الحزب التقدمي الفتي انذاك، ان ما أصابه من تعثر وانتكاس داخلي يندرج ضمن دروس المراحل السياسية الاولى في مغرب الاستقلال الناقص، حيث كانت الطبقة الحاكمة والاعداء الطبقيين ايضا في طور التبلور واعادة الهيكلة، وإن بمساعدة الاجنبي وبسرعة وامكانيات اكبر وافضل.. وان هفواته الاولى هذه، ما هي في النهاية الا مجرد «امراض طفولية» كتلك التى تعيشها كل الحركات الثورية في فترة النشأة والنمو، وتتعافى منها وتتغلب عليها بعد حين .. ان هي أحسنت العلاج وسلكت طريق العافية...

٤ ـ المؤتمر الذى لم ينعقد...

تعرضنا من خلال المحطة السابقة من المسيرة الحزبية، لمسالة جوهرية أساسية ليس في تاريخ الحزب وحسب، بل بالنسبة لتاريخ البلاد بشكل شامل، الا وهي مسالة الديموقراطية ومؤسسات الحكم بصفة عامة، ورأينا كيف كان الاتحاد، حزب القوات الشعبية، حاضرا مؤثرا بشكل فاعل في مسار الاحداث، وتناولنا مواقفه التاريخية التي اعتمدت أسسا مبدئية لا تلين واتسمت في نفس الوقت بالمرونة في ادارة الصراع وفق موازين القوى العينية، وبدون التنازل قيد أنملة على المبادئ الاساسية.. وأكدنا كذلك على الفوز العظيم، المعنوي والسياسي، الذى احرزه الاتحاد في المعركة الانتخابية الاولى، ورأينا كيف التجا خصومه بعد هزيمتهم الشنعاء في الميدان الديموقراطي الى أسلوب العنف والاكراه والقمع الشرس لفرض تزييف الارادة الشعبية، كما تجلى من خلال «مؤامرة ١٩٦٣» ضد الاتحاد، التى شكلت القطيعة ورسمت الهوة العميقة بينه وبين أعدائه الطبقيين.. والتى لم تخل ايضا من بعض الملابسات الداخلية التى استنتجنا منها العبرة والدرس المفيد...

والذى أضفى على مسيرة الاتحاد هذه (شانه شان اي حزب تقدمي متجدر وسط الشعب) مصداقيتها التاريخية، كونها تجاوبت وسايرت المسيرة الشعبية العامة، وكون تطورات ومنعرجات التاريخ النضالي الحزبي تواكب وتساير وتتزامن مع التطورات العامة والمنعرجات الاساسية للتاريخ النضالي للشعب الكادح برمته... وهذا الذى أكدته الاحداث الخطيرة التي شهدتها البلاد في مارس ١٩٦٥، حيث تزامن الموقف الشجاع الذى اتخذه ومارسه الاتحاد حيال المسالة الديموقراطية، داخل وخارج البرلمان المصنوع، مع موقف الشعب الكادح وانتفاضته العارمة...

وشكل كل هذا أوضح تعبير اجتماعي ـ سياسي عن الرفض الشعبي للديموقراطية المزيفة ولهيمنة الاستعمار الجديد المفروضة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.. كما عمق القطيعة والهوة السحيقة التى اصبحت تفصل بين الشعب المغربي من جهة، والاستعمار الجديد وحليفته الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من جهة ثانية...

وهذا الذى تجلى بأكثر وضوح غداة انتفاضة مارس ١٩٦٥ عندما تم تعليق التجربة الانتخابية (على علتها) و«الدستور المصنوع» نفسه، من خلال الاعلان على حالة الاستثناء والكشف عن حقيقة الحكم المطلق كما هي في الواقع، وبدون اي ستار ولا واجهة شكلية...

واذا كانت الجماهير الشعبية قد أفجعت في شهر مارس ١٩٦٥ في سقوط المآت من أبنائها العزل تحت رصاص «قوات الأمن»، فانها ستفجع هي وحزبها الاتحاد، بضعة شهور فقط على هذه الاحداث المؤلمة المأساوية، في مصاب آخر مليئ بالدلالات عن مسار الاحداث في مغرب الاستقلال المغشوش ...

اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بن بركة

ونعني بهذا: اختطاف الشهيد المهدي بن بركة يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٦٥، من قلب العاصمة الفرنسية، واغتياله في ظروف غامضة لم يكشف بعد عن حقيقتها الكاملة، الى يومنا هذا... ومما لا شك فيه أن هذا الحدث المؤلم، يدخل في تعداد الاحداث التاريخية بالنسبة للبلاد ككل، اخذا بعين الاعتبار حمولاته السياسية والمعنوية والرمزية، وعواقبه المباشرة في تأكيد وتعميق الهوة بين الحاكمين والشعب المغربي قاطبة، والاتحاد بصفة خاصة، والذى عبر رسميا على هذه القطيعة ـ على لسان احد زعمائه ـ عندما قال : «بيننا وبين النظام جثة المهدى»...

ولقد كتب وقيل الكثير عن وقائع اختطاف واغتيال الشهيد المهدي، وطنيا ودوليا، ورافق المحاكمة الشهيرة التي جرت بفرنسا انذاك سيلا مستفيضا من المقالات والكتب والتصريحات والمواقف.. فليس لنا بالتالي ما نضيفه بالنسبة للحدث والاحتمالات والتكهنات المحيطة به، خاصة وان موضوعنا يتصل اكثر بدلالاته وحقيقته السياسية، وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على المسيرة الحزبية.

وفي هذا الاتجاه، نؤكد من جديد على الدور والمكانة البارزة التى تبوأها هذا القائد الثوري الفذ: الشهيد المهدى بن بركة، سواء خلال مرحلة الكفاح الوطني او بالنسبة لتاسيس الاتحاد وقيادة مسيرة النضال التحرري الديموقراطي .. الى درجة اننا لا نستطيع معها حصر كل الميادين والقضايا والاشكالات التى في حلها وانارة الطريق بالنسبة اليها، انطلاقا من «عريضة ١٩٤٤» (المطالبة باستقلال المغرب) وصولا الى «الاختيار الثوري بالمغرب» و مبادرة «القارات الثلاث» على الصعيد الدولي.. ومرورا بدور «الدينامو» داخل حزب الاستقلال لهيكلة تنظيماته وتنشيط الكفاح الوطني الجاد والهادف .. ثم استكشاف طبيعة وخصائص الاستعمار الجديد، وصياغة اساليب النضال الكفيلة بمناهضته، وطنيا ودوليا.. وتاسيس وادارة مدرسة الاطر الخاصة

برجالات السلطة الاستقلاليين لبناء ادارة وطنية نزيهة وتكوين أطرها سياسيا وفكريا وتلقينهم أسس الديموقراطية ومستلزمات الادارة الوطنية التي تكون فعلا في خدمة المواطن وفق مقتضيات العدل والقانون.. وصياغة «مشروع الاصلاح الزراعي» للاجابة على أحد أخطر المشاكل والمخلفات التي تركها الاستعمار .. الى جانب الاوراش الكبري لاعادة بناء البلاد والتي شكلت في نفس الوقت مدارس للتكوين المدني والسياسي للشباب، مثل مشروع «طريق الوحدة» الغني عن التعريف.. والمساهمة في حل مسالة الدستور ومؤسسات الحكم (عبر رئاسة المجلس الاستشاري قبل «انقلاب ١٩٦٠») ثم المساهمة في اعادة صياغة مسالة الديموقراطية صياغتها العلمية السديدة وخوض الصراع الشجاع السليم بشانها.. الى جانب المشاركة في الكفاح من أجل استقلال الجزائر وبلورة مسالة بناء وحدة شعوب المغرب العربي، ومواجهة الصهيونية والتعرية عن طبيعتها العنصرية بالحجة والدليل، ونصرة القضية الفلسطينية المقدسة.. والدور البارز في حركة عدم الانحياز العالمية الى جانب أبرز أقطابها لتنسيق الكفاح التحرري للشعوب عبر العالم...

وبالنسبة لمجمل هذه القضايا وغيرها، لم تكن عطاءات الشهيد المهدي محض فكرية او نظرية، بل جسدت عن حق الترابط العضوي بين التنظير والممارسة اليومية، انطلاقا من الواقع وعودة اليه ...

ولعل أهم وأبرز مساهمة للشهيد المهدي، وفوق هذا وذاك، تكمن في القدرة على استيعاب المنهج العلمي الرفيع، وقواعد الاشتراكية العلمية الاساسية، في التصاق مع الواقع الملموس وثرات شعبنا الحي، واعادة طرح نتائج الاستيعاب هذا باسلوب شعبي سلس وفي متناول الجميع .. وبذلك امتزج بشكل رائع، في عطاءات الشهيد المهدي، ما هو نظري وفكري وفلسفي بما هو عملي ملموس، وامتزجت لغة المنطق العلمي الاكثر سموا باللغة والاسلوب الشعبي النافذ على حياة المواطن العادي، والمؤطرة لحاضره ومستقبله وطموحاته...

وهذا ليس معناه ان الشهيد كان منزها من الخطأ ـ وكل من يعمل ويجتهد ليس معصوما من الخطأ ـ او اننا نسعى هنا الى التمجيد المطلق من أجل التمجيد.. ما نسعى الى توضيحه والتاكيد عليه هو ان شخصية الشهيد المهدي وعطاءاته الفكرية والعملية تجاوزت الحدود المغربية والمغاربية والعربية، واكتسبت صبغة كونية لا جدال فيها.. وهذا الذى يفسر لنا كيف تكالبت قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية لتدبير مؤامرة اختطافه واغتياله، وتجنيد أجهزتها ومخابراتها وعملائها ومرتزقتها المجرمين لتنفيذ تلك الجريمة الشنعاء، وكتمان سرها ودقائق تنفيذها حتى على عدالتها الديموقراطية البورجوازية «المستقلة»، وتصنيف هذا السر، ظلما وعدوانا، ضمن «اسرار الدولة» حتى بعد مضي ما يناهز ٣٠ عاما على الواقعة، وذلك من طرف دول من حجم الولايات المتحدة وفرنسا، زيادة على اسرائيل .. والمغرب.

الا ان الحقيقة، من الزاوية السياسية المحضة ـ واضافة الى تشبتنا بضرورة الكشف عنها في كافة المستويات ـ ناصعة بينة لا غبار عليها: ان أجهزة هذه الدول كلها، وفي اعلى المستويات، مسؤولة على تنفيذ الجريمة، مهما ادعى المدعون، وذلك خدمة لمصالحها الاستعمارية والرجعية، مثلما هي مسؤولة عن اغتيال باتريس لومومبا وشي غيفارا .. وغيرهما كثيرون...

هكذا كانت قضية المناضل والقائد الاتحادي، الشهيد المهدي، قضية ذات الحجم الدولي المرموق، وشكلت في نفس الوقت رمزا ونموذجا للقمع الشرس الذى سيطارد الاتحاديين وكافة الديموقراطيين ببلادنا، بدأ بالاغتيالات في الشارع ، في وضح النهار، وصولا الى الاحكام الجائرة ومرورا بالتعذيب حتى الموت، والاختطاف، والفتك بارواح الابرياء، وتشتيت العائلات...

المفاوضات الخفية...

وبالعودة الى المسيرة الحزبية، ومع تلاحق وقائع القمع الشرس ضد الاتحاد والعنف الدموى ضد الانتفاضة الشعبية، ودخول البلاد في أزمة سياسية لم يسبق لها مثيل، اثر الاعلان عن حالة الاستثناء .. في هذه الظروف بالذات دخلت بعض العناصر في قيادة في الاتحاد في «مفاوضات» مع الحكم.. للتنفيس عن الازمة...

وكانت نتيجة المفاوضات المذكورة ـ التي دشنت عهد المساومات القيادية في غياب الجماهير والمناضلين على حد سواء ـ ان تم فعلا الافراج عن عدد من القادة والمناضلين الحزبيين.. فيما تم وفي نفس اللحظة اعدام ١٤ مناضلا، بتهمة المس بأمن الدولة(السياسة رموز كما يقال..) وانطلقت موازاة لذلك، وكما سيظهر لاحقا، الاستعدادات لتدبير مؤامرة اغتيال الشهيد المهدي، وانكبت جهود الماسكين بزمام الحكم على اعادة بناء أجهزة القمع، وترميم الثغرات السياسية والمعنوية التى فتحتها انتفاضة ١٩٦٥ الجماهيرية.

ورغم هذا وذاك، أصرت تلك العناصر والزعامات القيادية، كما سنرى لاحقا، ورغم تصريحاتها الرنانة في «وجود جثة المهدي بينها وبين النظام»، على سلوك طريق

المفاوضات الخفية على الجماهير، التي لا يستفيد منها سوى الحكم في نهاية المطاف، فيما شكلت مساوماتها و«مفاوضاتها» في نطاق مغلق وبسرية مطبقة، مبررا وذريعة للتكفير عن القمع والجرائم ودوس السيادة الشعبية والحد الادنى من التعامل الديموقراطي.
وهكذا دخلت تلك العناصر والزعامات مسلسل لا متناهيا من المساومات الخاسرة و«البريكولاج» السياسي المنحط المستوى، في غياب اي استراتيجية ولا حتى تكتيك يستحق هذا النعت بمضمونه الرفيع المتعارف عليه في علوم السياسة... (ولنا عودة لدوامة المساومات والعمالة الطبقية هاته التي ألصقت بالمسيرة الحزبية منذ ذلك الحين، ولم يتم فرزها والتخلص منها الا بعد صراع مرير ومحطات متلاحقة سنتعرض اليها في حينها...)

الوضعية الحزبية وضرورة نقلة نوعية ..

هذه هي الظروف العامة، الصعبة والمعقدة التي وجد فيها الاتحاديون أنفسهم سنة ١٩٦٥، اثر الضربات المتلاحقة التي اصابت الاتحاد (من خارجه وكذلك من داخله) الذي ظل رغم ذلك يتمتع برصيد الانتصار المعنوي والسياسي في معركة التوعية والتسييس والتعبئة الشعبية حول مهام التحرير والديموقراطية، لكنه يتعثر عمليا وتنظيميا في ادارة الصراع وتأطير الكفاح الجماهيري الثوري .. في حين أن تناقضاته الداخلية المستمدة من ظروف تاسيسه بدأت تطفو على السطح، واصبحت أقطاب «سياسة الخبز» من جهة، والمساومات الخفية من جهة ثانية، تتجاذبه، في ظل خط سياسي يشوبه الخلط والغموض، وهيكل تنظيمي مصاب بالتفكك والشلل...
فمذا كان انذاك على الأطر والمناضلين الحزبيين المخلصين غير ترسيخ ظاهرة ثورية سنجدها على طول مدار المسيرة الحزبية هي الاخرى، الا وهي اعادة بناء الحزب على أسس علمية ثورية، كلما اصابه التعثر والنكسة، وعلى انقاض وحطام النكسة نفسها .. وفي ذلك سر بقاء الاتحاد حيا واقفا على مر العقود (مجسدا اليوم في حزب الطليعة) رغم هذا الحجم المنقطع النظير للحملات القمعية المسترسلة والنكسات المتتالية، وما رافقها من اعدامات واغتيالات واختطافات ومنافي واحكام صورية، الى جانب تفشي الخيانات والعمالة الطبقية: وفي كل مرة ينهض الاتحاد من رماده، ويذكي جماره الدافئة، ليلهم بها النضال الوطني الديموقراطي، خدمة ووفاء للشعب.. والفضل كل الفضل لصمود أجيال من المناضلين الثوريين المخلصين الذين يستلمون مشعل الاستمرارية والبناء والتطوير في كل مرحلة مرحلة .. وفي ذلك سر البقاء ...

ماذا كان اذن على الثوريين الاتحاديين ـ رغم فداحة المصاب والنكسة ـ غير اخضاع تجربة الاتحاد لمجهر النقد الذاتي الصريح، واستخلاص الدروس لاعادة بنائه واحداث النقلة النوعة الضرورية في صفوفه.. وهي المهمة التي شرع فيها الشهيد المهدي من موقع منفاه الاضطراري، وبضعة شهور فقط قبل اختطافه، وذلك بازاحة الستار عن تقريره: «الاختيار الثوري بالمغرب» (الذي اعترضت عليه القيادة الحزبية سنة ١٩٦٢) ووضعه بين ايدي المناضلين والرأي العام، وذلك بعد ان أضاف اليه مقدمة تعالج بالتحليل مغزى ونتائج وابعاد انتفاضة مارس.
وفي نفس الاتجاه، شرع المناضلون الثوريون داخل السجن نفسه، في النقاش والاجتهاد لايجاد الحلول الناجعة للوضعية التي يعيشها الاتحاد، حيث تم وضع مشروع «المذكرة التنظيمية» الشهيرة بمبادرة من الشهيد عمر بن جلون على الخصوص.. وواصلوا تلك المهمة بعد اطلاق سراح عدد منهم، ضمن فترة مشرقة في تاريخ الحزب (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) كلها عطاءات فكرية وتنظيمية من المستوى الراقي الرفيع، لاعادة بناء الحزب استفادة من مسيرته، وعلى أسس علمية ثابتة تكون في مستوى الظرف ومستوى عطاءات الشهداء وكل من ضحى بسخاء في سبيل هذا الوطن...
وكان المطروح باختصار، وبالارتكاز على النقد الذاتي الذي تضمنه «الاختيار الثوري» بالنسبة لأخطاء الحركة الوطنية من جهة، وضرورة بناء الاداة الثورية في الوضوح الايديولوجي والاستراتيجي من جهة ثانية، كان المطروح ليس أقل من تحويل الاتحاد تحويلا كاملا: من حزب جماهيري مفتوح الصفوف، الى حزب ثوري متقن التنظيم وطليعة تقود نضال الجماهير بمنهج علمي وتبصر واصرار وتباث، نحو أهداف التحرير والديموقراطية المنشودة، وبكلمة واحدة احداث نقلة نوعية تدفع بالاتحاد نحو توضيح خطه الايديولوجي، وارساء خطه الاستراتيجي، واحكام هياكله التنظيمية، وفق مستلزمات العصر ومقتضيات الصراع الديموقراطي والمهام الشاملة التي تنتظره وطنيا وعربيا ودوليا...

ايديولوجية الاتحاد: الاشتراكية العلمية

ويجدر بنا التأكيد على ان المعالجة التي أقبل عليها الاتحاد سنة ١٩٦٥ لم تكن محض تقنية، ولم تقتصر على الجانب التنظيمي لوحده، رغم أهميته، بل كانت معالجة شاملة تحتل ضمنها القضايا الايديولوجية والاستراتيجية والسياسية مكانة الصدارة، ويأتي الجانب التنظيمي

كجانب تطبيقي، ينسجم ويتكامل مع تلك الاختيارات.
وكان المطروح هو الشروع فورا في الاعداد للمؤتمر الثالث للحزب، لاحداث النقلة النوعية المنشودة. وفي هذا الاطار نستحضر وثيقة حزبية رسمية هامة في تاريخ الاتحاد أقبرتها القيادة اليمينية فيما بعد، فلم يظهر لها اثر لدى المناضلين، وهي وثيقة تحمل عنوان: «تقرير اللجنة التحضيرية» تم اعدادها كارضية لاجتماع الاطر الاتحادية، تحضيرا للمؤتمر الوطني الثالث..
ويتضمن الجزء الاول من هذا التقرير التوجيهي الهام، تحليلا علميا يتناول أهم التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد بعد ٩ سنوات من الاستقلال الشكلي، ويبرز على الخصوص طبيعة التناقض الاساسي الذى تتواجه من خلاله قوى الاستعمار والاقطاعية والفئة العليا من البورجوازية من جهة، مع باقي فئات الشعب المغربي.. كما يؤكد ان الصراع الناتج عن هذا التناقض صراع مزدوج : «وطني ـ طبقي»، مشيرا الى ان العلاقة التي تجمع بين الاقطاعية والبورجوازية هي علاقة تحالف وتناقض في آن معا، الشيئ الذى يحول دون تبلور طبقة بورجوازية وطنية كاملة المقومات.
وبعد تحليل ظروف «الانقلاب العسكري السلمي لسنة ١٩٦٠» واقصاء اخر حكومة ائتلافية، يوضح التقرير طبيعة السلطة السياسية على انها «نصف استعمارية ـ نصف اقطاعية وانها أخذت شكل «دكتاتورية الطبقة الاقطاعية ضد كل الطبقات الاجتماعية الاخرى»، وبالتالي فان «اقامة المؤسسات التمثيلية .. ليس سوى قناع لاخفاء الطبيعة الطبقية الرجعية للسلطة الحالية».
وبعد تحليل «الازمة العامة للنظام الاجتماعي ـ السياسي القائم» في كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، يخلص التقرير الى طرح المهام المركزية التى تنتظر الاتحاد وكافة اليسار المغربي: «تهييء الشروط الاحسن للنضال في سبيل الانتقال الى نظام الديموقراطية الوطنية»، مما يفرض على الحركة التقدمية المغربية خوض كفاح مزدوج: وطني وطبقي في آن واحد، وانجاز مهام مستعجلة من بينها: «توحيد الحركة التقدمية، وتقوية صلاتها بالجماهير، وتعزيز تحالفها مع جميع القوى الوطنية، وتوثيق صلاتها بالحركة التقدمية العربية والاممية»...
وتعرض التقرير لجملة الملابسات المحيطة بهذه المهام، ملحا بالخصوص على أهمية دور المنظمات الجماهيرية وعلى رأسها النقابات العمالية، وضرورة احترام استقلاليتها ومناهضة «سياسة الخبز» في نفس الوقت، وضرورة وحتمية بناء جبهة وطنية ديموقراطية وفق برنامج حد ادنى، ومكافحة «النزعة الحلقية» وكذلك «التطرف اليساري المريض، ثورية البورجوازية الصغيرة.. الذى ألحق فعلا وما زال يلحق، أضرارا بالغة بالحركة التقدمية وبقضية الكادحين.. في حين ان المطروح هو «بناء تنظيم سياسي ثوري عميق الجذور لقيادة اوسع الجماهير الكادحة في النضال الثوري»...
واذ لا يسع المجال هنا لسرد كل ما تناوله التقرير من قضايا ومعالجات غاية في الاهمية، وطنيا وعربيا وامميا، نأتي على ما طرحه لإخراج الاتحاد من أزمته واحداث التحول المنشود في صفوفه.
ـ فعلى مستوى البناء الداخلي للحزب، ألح التقرير على ضرورة تركيز التنظيم الحزبي في المؤسسات الانتاجية وفي كل القطاعات والنواحي، على ان يضم الاتحاد في صفوفه «الممثلين الطليعيين للطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وخيرة المثقفين الثوريين». وبناء على «تحليل واقع الجماهير الموالية للاتحاد واعتبار التفاوت في مستوى وعيها ودرجة استعدادها للنشاط السياسي والخبرة في الكفاح» حدد التقرير مراتب العضوية ومقاييسها، ما بين «نصير الاتحاد» و«العضو المرشح» و«العضو» الكامل العضوية . وهذا الاخير يجب «ان يكون طليعيا في القطاع الذى يمارس فيه نشاطه من القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية». ويضيف التقرير ان من بين المهام الاساسية في البناء الداخلي للحزب: «التطوير الدائم للديموقراطية الحزبية داخل الاتحاد الوطني .. وضمان ارتفاع نشاط ومبادرة جميع الاتحاديين واشراكهم في وضع وتطبيق سياسة الاتحاد الوطني .. والمراعاة الدقيقة لمبدأ القيادة الجماعية»؛ وكل هذا في اطار تطبيق مبادئ المركزية الديموقراطية، والمراقبة والمحاسبة الجماعية والنقد والنقد الذاتي.
ـ وعلى المستوى الفكري والاديولوجي وتربية الاطارات، وفي ارتباط عضوي مع البناء التنظيمي الداخلي، يسجل التقرير ان الاتحاد حقق «انعطافا حادا في تقدم تفكيره السياسي، وان اختيار الاتحاد الوطني للاشتراكية العلمية كنظرية مرشدة له في نشاطه العملي، فسح المجال رحبا لتطوير عمله الفكري، وزاد بما لا يقاس طاقته على ايجاد الحلول الابداعية لقضايا النضال الوطني الديموقراطي في الظروف الراهنة، وبصدد قضايا تحول المجتمع المغربي.. وفي الوقت الاحاضر، اذ نسجل بارتياح، النجاح الكبير الذى أحرزته الاشتراكية في تقدمها لكسب قلوب الشعوب المغربية، ينبغي ان تجري داخل الاتحاد الوطني ووسط الجماهير بحزم مكافحة الاشكال المتخلفة للايديولوجيات الرجعية، ايديولوجية الاقطاع والبورجوازية، والبورجوازية الصغيرة على الخصوص، والامبريالية. وبحزم أكبر مكافحة المواقف والنشاطات الناتجة عنها اللائي تعيق التطور الخلاق لمنظمتنا، والتطور السريع لجماهير

الشغيلة المغربية، ومعارضة هذه الايديولوجيات والمواقف بايديولوجية الاشتراكية العلمية»...

«ان القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وقوانين نشاط الجماهير التحويلي الثوري التي أفصحت عنها الاشتراكية العلمية بوصفها الخبرة الجماعية التاريخية للحركة التقدمية الثورية العالمية، ستظل بالنسبة لنا مرشدا في أعمالنا وفي نشاطنا العملي».

وانطلاقا من هذه الاختيارات الواضحة، اعتبر التقرير مسالة التكوين النظري للاطر والمناضلين الاتحاديين مسالة بالغة الاهمية، وطرحها في شموليتها عندما قال:

«لقد حان الوقت لأن نضع حدا لوقائع التقليل من العمل الفكري والنشاط الايديولوجي، ووقائع فصله عن العمل التنظيمي. ان معارضة العمل الفكري بالعمل التنظيمي أمر غير صحيح وضار، لأن العمل الفكري مساعد جبار للعمل التنظيمي.. وتقوية العمل الفكري ورفع مستواه هو شرط لا بد منه لنجاح نشاطنا العملي بكامله»...

«الا ان الاتحاد يعتبر ان الخبرة الكاملة والتدريب الصحيح يكسبها الاتحادي في سياق النشاط العملي لانجاز المهام الموضوعة للاتحاد ووسط الجماهير، ويعتبر في نفس الوقت ان الجمع الصحيح بين الثقافة النظرية الواسعة والتدريب العملي النشيط على حل القضايا المطروحة أمر ضروري للاطار الاتحادي»...

ومن ثم يفضي التقرير الى هذه الخلاصة الثابتة:

«ان اخلاصنا لقضية الشعب، وارتباطنا بالشعب، هما أساس انتصاراتنا الماضية والحاضرة والمقبلة، هما ضمان ظفر كفاحنا الوطني الديموقراطي، وكفاحنا لإنجاز تحويل مجتمعنا الى مجتمع جديد».

النضال المبدئي ضد الانحرافات الداخلية...

هذه اذن، بتركيز شديد، المعالجة الشاملة التي طرحها «تقرير اللجنة التحضيرية» لاجتماع الاطر الحزبية سنة ١٩٦٥، بهدف النهوض بالاتحاد، وتمكينه من الانتقال الى حزب ثوري طلائعي متفان في خدمة الشعب، حزب من الشعب واليه...

الا ان عملية التطوير والتثوير هذه لن تتم بشكل آلي ميكانيكي، بقدرما هي مهمة نضالية شاقة ومعقدة، مهمة سيضطلع بها ويعمل على انجازها المناضلون الثوريون الطلائعيون، بطول نفس وصبر ومثابرة وتباث، في حين انها ستتعرض حتما للعرقلة والتضييق من طرف العناصر المتخلفة اليمينة والشعبوية والانتهازية.

ومن تم اعتبر التقرير المذكور ان مسالة الصراع الداخلي لتصفية التناقضات الداخلية او التغلب عليها، أصبحت مطروحة بالحاح، و«ان نضال الاتحاد الوطني ضد الفرقة المعادية للاتحاد، هو نضال واسع وحاد:

ـ نضال سياسي ضد محاولة جر الاتحاد للاستسلام امام الرجعية.. وهو نضال ضد محاولة عزل الحركة السياسية التقدمية، حركة الاشتراكية، عن الحركة العمالية، ومحاولة خلق تعارض مصطنع بين النضال النقابي والنضال السياسي للطبقة العاملة،

ـ نضال تنظيمي، نضال ضد محاولة عرقلة تطور الاتحاد الاجتماعي، وتطوير أساليب عمله وتحسينها..

ـ نضال نظري ايديولوجي، نضال ضد البورجوازية الصغيرة، ونزعتها الاقتصادية، وتقديسها لعفوية وتلقائية الجماهير، واحتقارها للنظرية الثورية والخبرة الجماعية للحركة الثورية العالمية، وعدائها للعناصر الطليعية الواعية من المثقفين الثوريين»...

«ان نضال الاتحاد الوطني ضد هذه الفرقة، نضال مبدئي، نضال الجديد ضد القديم، ان القضية هي باختصار ما اذا كان الاتحاد سيستمر في تطوره وتحوله الى حركة اشتراكية حقيقية، الى حزب ثوري للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحة، مناضل لخلق نظام سياسي جديد، او سيضل استمرارا للحركة الوطنية الكلاسيكية المتخلفة والمتفسخة باستمرار.

نضال الاتحاد الوطني ضد هذه الفرقة سيكون طويلا معقدا .. ويعقد هذا النضال واقع انه انبرى ضد اتجاه الاتحاد، فريق من الرجال السياسيين كانوا في عداد أناس شغلوا خلال فترة طويلة مكانا بارزا في الحركة الوطنية، في الحركة العمالية، وفي الاتحاد.. وفي التاريخ أمثلة كثيرة ترينا ان هذا او ذاك من الرجال تبرز مواهبه في هذه او تلك من مراحل حياته، وتلعب دورا ملحوظا هاما، ثم يهمد، وفوق ذلك يخبو بالتدريج»...

ولم يخطئ هذا التقرير الدقيق والعلمي في تقديره للقوى والزعامات المناوئة للاتحاد من داخل الاتحاد، خاصة بعد ان أفسح لها المجال مع استشهاد المهدي، رائد الفكر والتجديد العلمي من داخل القيادة.. فتعاملت مع المشروع الشامل لاعادة هيكلة الاتحاد بالمسايرة والقبول اللفظي، من جهة، ومن جهة ثانية بالتسويف والتاجيل والمماطلة، والوقوف حجر عثرة امام استدعاء المؤتمر الوطني الثالث لحسم الموقف.

المذكرة التنظيمية والقضايا النظرية

واذ نتحدث عن مشروع شامل، فلأن التقرير الذي تعرضنا له بشيئ من الاسهاب، لم يكن معزولا او «مقطوعا من شجرة».. بل انه جاء فقط ليعكس بأمان، النقاش الدائر في صفوف الاتحاديين المخلصين، أطرا ومناضلين، والخلاصات التي اهتدوا اليها في ضوء

السنين الاولى من المسيرة الحزبية. والحقيقة ان سنة ١٩٦٥ ــ وبعد استنتاج الدروس من نكسة «مؤامرة ١٩٦٣» وما تلاها ــ كانت بالنسبة للاتحاد سنة انطلاق مرحلة مشرقة من تاريخه، وغنية بالاجتهادات والعطاءات الفكرية والتنظيمية وفي كافة المستويات.

ففي نفس السنة ظهرت للوجود «المذكرة التنظيمية» كما أسلفنا، كوثيقة حزبية رسمية كذلك، والتي تنسجم تمام الانسجام مع «تقرير اللجنة التحضيرية»، وتؤكد خلاصاته في كافة المستويات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية، لتسلط الاضواء بأكثر دقة على الصيغ التنظيمية الكفيلة بترسيخ مبادئ المركزية الديموقراطية، وتجاوز أسلوب التجمعات العامة العشوائية، مصدر الميوعة والخلط والشلل التنظيمي، لتركيز التنظيم الخلوي المتعارف عليه في الحركات الثورية التي تتبنى الاشتراكية العلمية كمنهج وهدف.

ولأجل معالجة تنظيمية من هذا المستوى، ركزت المذكرة التنظيمية من خلال جزئها الاول على تحليل المشاكل التنظيمية للاتحاد قبل يوليوز ١٩٦٣ ، وتبيان مصدرها، واستخلاص العبرة منها، قبل التطرق «لواقع الحركة التنظيمي كما هو الان»...

اما الجزأ الثاني من المذكرة، فلقد طرح بشكل متكامل «الهيكل التنظيمي النموذجي الذى نريده للحزب» انطلاقا من الاهداف السياسية والخط الايديولوجي المرسوم ــ خط الاشتراكية العلمية ــ كما سطر «مبادئ وشروط التسيير، وشروط العضوية، في اطار المركزية الديموقراطية».

وجاء الجزأ الثالث من المذكرة، ليرسم «خطة الانطلاق في العمل التنظيمي» وكذلك برنامج وأسلوب العمل.

وأذا كانت هذه هي العناوين الرئيسية التي تضمنتها المذكرة، فلقد ألحت في سطورها الاولى على انها «وضعت لتكون بمثابة مرجع للمناضلين في عملهم التنظيمي. ولهذا يجب دراستها بكل امعان ليضمن الانسجام والوحدة في العمل التنظيمي بين جميع الاخوان على الصعيدين الاقليمي والوطني»...

والى جانب هاتين الوثيقتين الهامتين: «تقرير اللجنة التحضيرية لاجتماع الاطر الحزبية» و«المذكرة التنظيمية»، هناك عدد من الوثائق الحزبية الرسمية أنجزت في الفترة ما بين ١٩٦٥ و١٩٦٧ كما أسلفنا، وفي اطار الاستمرار في تحضير المؤتمر الوطني الثالث. وقد يصعب تناولها كلها هنا نظرا لكثرتها وتعدد القضايا التي عالجتها، اما بهدف تعميق الخط الايديولوجي والسياسي للاتحاد، واما بهدف تثقيف المناضلين وتعميق معرفتهم واستيعابهم للمبادئ الاساسية للاشتراكية العلمية .. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من بين هذه الوثائق الحزبية، ٣ دراسات نموذجية صادرة رسميا عن الكتابة العامة للاتحاد، في الشهور الاولى من سنة ١٩٦٧ ، بهدف تعميق النقاش الايديولوجي داخل الخلايا الحزبية (محيلين القارئ الى نص الدراسات والوثائق الصادرة عن الاتحاد خلال الفترة المذكورة):

١ ــ «النظرية الجدلية والتفسير المادي للتاريخ».

٢ ــ « تحليلات في المجتمع المغربي: تطوراته التاريخية .. وتركيباته الاجتماعية».

٣ ــ الاشتراكية العلمية .. اختيار حاسم في تاريخ الاتحاد».

ومجمل هذه الوثائق والدراسات، لم تكن مطروحة من باب النقاش والتامل فقط أو «كترف للعقل المخنث» كما يقال، بل انها كانت محط تطبيق تنظيمي جاد، في علاقة جدلية بين الاجتهاد النظري والممارسة، سواء داخليا حزبيا، او على المستوى الجماهيري العام. وهذا الذى حقق للاتحاد بداية طفرة نوعية كانت سائرة في طريقها للترسيخ والتعمق، خاصة انه تمكن بعد صراع مرير بقيادة الشهيد عمر بن جلون، ــ صراع اكتسى احيانا صبغة العنف الجسدي الى جانب الارهاب الفكري ــ من حل التناقض مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وذلك بتكريس مبدأ الاستقلال التنظيمي للنقابة، كمبدأ لا رجعة فيه، وفي نفس الوقت تمسك الاتحاد بشكل لا يلين بحقه في العمل السياسي وسط الشغيلة وتاطيره لنضالها وعملها الفكري والسياسي...

وكان من شأن مجمل هذه المعالجة الحزبية السديدة ــ التي اكتسبت شرعيتها النضالية على ارض الواقع، وشرعيتها الحزبية الرسمية في نفس الوقت) ان زادت في تحرير طاقات الاتحاد الابداعية والعملية، والدفع به خطوات جبارة نحو تحقيق الطفرة والتحول النوعي المنشود في صفوفه.

الا ان هذا التحول سيتعرض لإجهاض مريع ، على يد عناصر من القيادة الحزبية، تلك العناصر نفسها التي سبق الحديث عنها بصدد المفاوضات الخفية مع الحكم، (ومن باب : «اذكروا موتاكم بخير» نتجنب ذكر اسمها هنا...) والتي أدارت الاجهاض من أعلى، وحالت دون تطور وتثوير الاتحاد، ووقفت حجرة عثرة أمام انعقاد المؤتمر الوطني الثالث، والذى لم ينعقد فعلا كما كان منتظرا، وحتى بعد تأجيله سنتين متتاليتين، (١٩٦٥ ــ ١٩٦٧) وكل هذا من خلال مخطط سخيف، سنأتي على تشريحه في الحلقة القادمة.

(يتبع)

٥ ـ النقلة النوعية .. والردة اليمينية

تناولنا من خلال الحلقة السابقة، عناصر المعالجة التي أقبل عليها الاتحاد سنة ١٩٦٥، للخروج من أزمته، وإحداث النقلة النوعية في صفوفه، تلك المعالجة التي اكتست طابعا شموليا يغطي كافة المجالات الايديولوجية والسياسية والاستراتيجية والتنظيمية، ويشمل القاعدة الحزبية والعناصر الثورية في القيادة، وذلك في اطار التحضير الادبي والعملي للمؤتمر الوطني الثالث للحزب. وهذا الذي ظهر جليا من خلال استحضارنا ودراستنا لوثائق حزبية هامة، والتي نعيد تدقيق ترتيبها الزمني على النحو الآتي:

١ ـ «تقرير اللجنة التحضيرية» لاجتماع الاطر الحزبية (يناير ١٩٦٥).

٢ ـ «المذكرة التنظيمية»، بمبادرة من الاطر الحزبية داخل السجن وعلى رأسهم الشهيد عمر بن جلون (يناير ـ فبراير ١٩٦٥).

٣ ـ «الاختيار الثوري في المغرب»، الذي أزاح عنه الستار الشهيد المهدي بن بركة لأول مرة بشكل جماهيري، من منفاه الاضطراري، مضيفا إليه مقدمة هامة تعالج انتفاضة مارس ١٩٦٥ الشعبية،

٤ ـ الوثائق النظرية الصادرة رسميا عن الحزب خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ .

هكذا كانت المعالجة شاملة، وكان التحضير المتواصل للمؤتمر الوطني الثالث يجري على قدم وساق، ويشمل ليس فقط الاجتهادات النظرية والسياسية، بل كذلك التحضيرات العملية والتنظيمية كما تجلى في البدايات المبشرة لتطبيق «المذكرة التنظيمية»، التي توجت، عبر صراعات مريرة داخل الطبقة العاملة على الخصوص، بنتائج تنظيمية غاية في الأهمية، حيث تمكن المناضلون من التصدي للاتجاه الاقتصادي الضيق (سياسة الخبز) وعزله، كما تمكنوا من تنظيم وتنشيط الخلايا الحزبية في أهم المرافق الاقتصادية والاجتماعية...

وبالمقابل، وكما أشرنا اليه في الحلقة السابقة، جاء المخطط السخيف الذي وقف حجرة عثرة أمام تحقيق وتتويج النقلة النوعية الاتحادية، في درجة لا تقل في الحقيقة شمولية ودقة وبلاء... وكما كان التحول النوعي الايجابي يجري داخل الاتحاد، وكذلك خارجه وفي محيطه الجماهيري والشعبي.. انطلق المخطط السخيف المعاكس له أيضا من داخل وخارج الاتحاد. فكانت أول تجلياته هي المفاوضات الخفية مع الحكم، التي خاض فيها بعض الزعماء الاتحاديين على اثر انتفاضة مارس ١٩٦٥، وخلفت بشكلها الخفي والجاري في «نطاق مغلق»، الحيرة والبلبلة والتشويش داخل الاتحاد، كما خلفت أضرارا بالغة بسمعته وعلاقته بالجماهير الشعبية ومصداقيته وسطها، فيما قدمت خدمة موضوعية لخصومه وأعدائه الطبقيين...

وجاء مباشرة بعد ذلك اختطاف الشهيد المهدي، ليعمق الحيرة والاستفهامات داخل الاتحاد، مستهدفا في نفس الوقت تيتيمه من قيادته الثورية، وإلحاق هزة سيكولوجية قوية به وبجماهيره، وأحداث تصدع تنظيمي داخله، وإضعافه قياديا وقاعديا، وتأخيره عن مسيرته التصحيحية الهادفة، تمهيدا لتصفيته تصفية كاملة ...

وبالرغم من كل هذه الهجومات وعواقبها الخطيرة، لم ينتهي الاتحاد، بل استمر واقفا وسط العاصفة.. بفضل صمود أطره ومناضليه الثوريين، وعملهم الدؤوب المثابر، وتمكن من مواصلة مسيرته التصحيحية النوعية، التي كان من المفروض ان تتوج بالمؤتمر الوطني الثالث، رغم تأجيل هذا الاخير سنتين متتاليتين لأسباب قد تكون مفهومة بعد اغتيال الشهيد المهدي...

وفي هذه الظروف بالذات، جاءت الضربات الداخلية، والمخطط السخيف الذي استهدف الاتحاد من داخله، لإحداث نوع من «البلوكاج» الداخلي والعرقلة وإلغاء أو طمس المعالجات والمجهودات المبذولة على طريق التحول النوعي.. وبالتالي إضفاء طابع الشمولية (موضوعيا) والتكامل ما بين الضربات القمعية الخارجية المتلاحقة، والردة اليمينية من داخل الاتحاد.. وهذا الذي تولته بعض العناصر القيادية (رحمها الله وكفر عن ذنوبها...).

الوحدة الفوقية
مع البيروقراطية النقابية...
(١٩٦٧)

ولقد بدأت النية الخفية في عرقلة مسيرة الاتحاد من داخل قيادته الرسمية، تظهر تدريجيا من خلال محاولة تعطيل سيره التنظيمي، والتأجيل المنهجي للقضايا العملية المطروحة للتنفيذ على الكتابة العامة. وهذا ما نستشفه مثلا من خلال التوصية التي رفعها اجتماع ممثلي أقاليم الاتحاد للكتابة العامة، يوم ٥ فبراير ١٩٦٧، أمام أساليب المماطلة والتسويف. فلقد ألحت التوصية من جديد، وبعد الاشارة للقمع العنيف الذي يلاحق الاتحاد منذ ١٩٦٣، والى «التطور الاجتماعي والفكري الذي تم داخل الاتحاد.. وجعل اختياراته للاشتراكية وللتنهيج الاشتراكي لبلادنا حاسمة، فأصبح ترسيم هذه الاختيارات في عقيدة سياسية ـ اقتصادية، وفي مذهب

ايديولوجي متكامل، ضرورة حتمية تفرضها طبيعة التطور الفكري العميق الذى تم داخل الاتحاد سياسيا ونظريا واجتماعيا». ومن تم طرحت التوصية (المصادق عليها بالاجماع) وأمام تعثر الهيئات التسييرية للاتحاد، ضرورة استدعاء مجلس وطني للاطارات، تكون من بين وظائفه الاساسية:

ـ «انتخاب لجنة وطنية تتكلف في أجل محدود بتحضير مشروع التقرير المذهبي للاتحاد، يحدد المذهب الاشتراكي للاتحاد الوطني في اطاره العلمي والاجتماعي، ثم يحال هذا التقرير العقائدي على الاقاليم ليدرس في القواعد الاتحادية، وتعقد مؤتمرات إقليمية لمناقشته قبل ان يقدم في النهاية الى المؤتمر الوطني للمصادقة عليه بصفة نهائية.

ـ انتخاب لجنة وطنية تقوم بمهمة التحضير للمؤتمر الوطني...»

وعوض تنفيذ هذه القرارات الحزبية الشرعية والرسمية، ذهبت عناصر الكتابة العامة الى تنفيذ مخطط الطمس والإجهاض: فزيادة على المماطلة والتأجيل المنهجي للاجراءات العملية الضرورية لانعقاد المؤتمر الوطني الثالث، أعلنت بغتة، بشكل بيروقراطي لا علاقة له بمبادئ الديموقراطية الداخلية التي يسير عليها الحزب، وبدون سابق انذار.. عن قيام وحدة فوقية مع الجهاز البيروقراطي النقابي: مع نفس الجهاز الذى خاض ضده الاتحاد صراعا ضاريا لهزم «سياسة الخبز» التي تحول دون تسييس وتنظيم وتاطير الطبقة العاملة، والذى بلغ به العداء للاتحاد حد تنظيم العنف الجسدي الأسود ضد خيرة المناضلين والقادة الاتحاديين الثوريين، ومن بينهم الشهيد عمر بن جلون الذى تعرض للاختطاف والتنكيل الفج، من طرف الجهاز النقابي، نظرا للدور الطليعي البارز الذى لعبه داخل الطبقة العاملة، ونقابة البريد على الخصوص.. والأمثلة من نفس الصنف كثيرة متعددة...

هكذا وبين عشية وضحاها، أعلن عن «اجتماع فوق العادة» للجنة الادارية الوطنية يوم ١١ غشت ١٩٦٧، «بدعوة من الأخوين عبد الله ابراهيم، وعبد الرحيم بوعبيد، عضوي الكتابة العامة...» حسب البيان الصادر عن الاجتماع المزعوم، والذى يعلن:

«ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يستند في أسس مشروعيته على مؤتمره الوطني الثاني المنعقد سنة ١٩٦٢ بما أسفر عنه هذا المؤتمر من أجهزة تسييرية، وصعيد ايديولوجي، ومقررات عامة، وذلك الى ان ينعقد المؤتمر الوطني الثالث».

وبدون الاستناد لأية شرعية تنظيمية، أعلن البيان المذكور مجموعة من القرارت الفوقية وعلى رأسها:

«١ ـ ان يتالف مثلث تنفيذي، من أعضاء الكتابة العامة، مركب من الاخوان عبد الله ابراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، المحجوب بن الصديق، ويتولى بتعاون مع الكتابة العامة، تسيير الاتحاد الى ان ينعقد المؤتمر الوطني الثالث، كما يقوم بإعادة تنظيم فروع الاتحاد، ومنظماته، طبقا لروح ومقررات هذه الدورة الاستثنائية...

ويحمل هذا المثلث التنفيذي اسم «المكتب السياسي» كما يحمل كل من أعضائه الثلاثة لقب الكاتب العام للاتحاد الوطني.

٢ ـ ان تحذف من عضوية اللجنة الادارية بصفة نهائية أسماء الأعضاء الذين لم تعد أوضاعهم الشخصية تؤهلهم في الوقت الراهن لتحمل مسؤولياتهم كاعضاء في الاتحاد الوطني، ويعوضوا باعضاء جدد يقع اختيارهم من بين أعضاء الهيئات المنتخبة في المؤتمر الثاني. ويلحق بهذا القرار تثبيت باسماء اعضاء اللجنة الادارية الوطنية المعدلة» !...

ويؤكد البيان في النهاية على انه:

«من حق العمال وحدهم، ان ينظموا أنفسهم كما شاؤوا وان يستخدموا جميع القرارات، باستقلال تام، وبلا تدخل من أي كان، في أي شيئ من شؤونهم المهنية والنقابية»...

انقلاب ١١ غشت: مغزاه العميق وعواقبه الوخيمة

هكذا كان الانقلاب داخل الاتحاد يوم ١١ غشت ١٩٦٧، والذى دشن ردة يمينية من أعلى، عميقة المغزى ووخيمة العواقب. وأضافة للتعابير والمواقف التي يحملها البيان الصادر عن هذا الانقلاب والغنية عن أي تعليق، فاننا نستنتج من القراءة المتانية لنصه في ضوء التطورات التي أحاطت به داخل الاتحاد وخارجه، أنه جاء، عن سابق اصرار، كعمل لاشرعي تنظيميا لاستكمال مخطط عرقلة مسيرة الاتحاد، وذلك من خلال:

ـ عقد توافق وتراضي وتعاقد فوقي مع الجهاز النقابي البيروقراطي الذى أهديت له قيادة الاتحاد على طبق من ذهب، عبر جهاز «الترويكا» المصنوع والملقب عبثا بالمكتب السياسي، وذلك بعد تثبيت وتقنين «سياسة الخبز» كسياسة مفروضة من أعلى على الاتحاد، والرجوع من جديد الى المفهوم الغامض للوحدة بين الحزب والنقابة العمالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة، بكاملها وكهيكل مستقل قائم الذات، جزءا من الحزب ككل! وممثلة بشكل مباشر في قيادته، بل ومتحكمة فيها، ويحرم في نفس الوقت على المناضلين الحزبيين العمل السياسي وسط الطبقة العاملة!...

ـ الضرب عرض الحائط بكل التطورات الايجابية التى حصلت في الفترة ما بين ١٩٦٢ و١٩٦٧ ، في كافة المستويات والمشار اليها أعلاه، مقابل تكريس خطوة جبارة.. الى وراء.. على كافة الاصعدة الإيديولوجية والتنظيمية.. والعودة بالاتحاد الى ١٩٦٢ فما قبل.. وإعادة احياء التناقضات التى عاشها آنذاك، وبحدة أكبر وأعمق...

أما الحديث عن المؤتمر الوطني الثالث فمن باب الديماغوجية المحضة، لأن نفس العناصر ستحول عمليا وتعسفا دون انعقاد هذا المؤتمر الذى وصفناه في الحلقة السابقة بـ«المؤتمر الذى لم ينعقد»...

ـ تهميش الأجهزة الاتحادية التمثيلية قاعديا وقياديا، أي تلك السائرة في طريق التجديد والتحصين، لفائدة أساليب التسيير البيروقراطي الموروثة عن العهد القديم، ولفائدة تعويم الاطارات التوجيهية الرسمية، بالعناصر المولية للزعامات المذكورة حسب «الكوطات» والتعيينات وفق مقاييس الولاء والزبونية وغيرها من الأساليب المائعة المنحطة.. وصولا الى فرض قرار تأجيل المؤتمر الوطني الثالث الى أجل غير مسمى، وتلبيس هذا القرار الى «لجنة مركزية» اجتمعت يوم ٩ فبراير ١٩٦٩ بتركيبة مائعة تصرف فيها ثلاثي «المكتب السياسي» على هواه عن طريق التعيين والخرق السافر للقانون الداخلي للحزب.

واذا كان المفعول المباشر والفوري للانقلاب الداخلي ليوم ١١ غشت ١٩٦٧ المشؤوم، هو تعميق الحيرة والارتباك في صفوف الحزب، فستكون له عواقب إجمالية غاية في الخطورة بما رافقه من بلبلة وغموض، وتجميد للاطارات التنظيمية الحزبية الشرعية قاعديا وقياديا، وعرقلة لسير الاتحاد بصفة عامة، خاصة لما شرع المكتب السياسي المزعوم في ضرب المكاسب التنظيمية التى حققها الحزب وسط الطبقة العاملة، لصالح الجهاز النقابي البيروقراطي، وإرغام المناضلين على التنازل عن تنظيماتهم السياسية الطليعية باسم الوحدة مع النقابة، وذلك بطرق الترهيب والترغيب، بالقرار السياسي الفوقي تارة، وبقوة الهراوات والعنف الجسدي تارة أخري، ذلك العنف الذى لم تكن الادارة والسلطة بعيدة عنه تماما، بل انه جرى تحت ظلالها ورعايتها، ولصالحها في نهاية المطاف...

وبموازاة العرقلة والتخريب التنظيمي، شرع «المكتب السياسي» في الافصاح عن نواياه السياسية ولو بشكل مغلف، كما تجلى من خلال اصدار البيان السياسي المعروف في تاريخ الحزب بـ«بيان ٦٨»، الذى سادته من جديد خلفيات المساومات الخفية، إضافة الى التنكر الواضح للشعارات والاهداف الاستراتيجية للاتحاد، ومنها على الخصوص شعار «المجلس التأسيسي» الذى ترسخ منذ بداية الستينات، ليس فقط كشعار اتحادي استراتيجي، بل كمطلب شعبي حقيقي رفعه وتشبع به وتملكه الشعب المغربي الكادح قاطبة.

فبالنسبة لهذا البيان الشهير بردته، الصادر يوم ١٣ اكتوبر ١٩٦٨، وبعد ديباجة واعتبارات عامة حول اختيار التبعية من جهة، والاختيار التحرري من جهة ثانية، (لدغدغة عواطف المناضلين) فان الأزمة التى تعيشها البلاد «ناتجة عن خلل تنظيمي خطير للبلاد يتمثل مظهره الاساسي في عزل الحاكمين عن المحكومين، وانقطاع كل تجاوب حقيقي مسؤول بينهما»...

اما الحل المناسب لهذا «الخلل الخطير» الذى اكتشفه عباقرة «بيان ٦٨».. فينبني، حسب البيان، على «ضرورة إرجاع الثقة للنفوس»: هذه المقولة الخاوية التى ظهرت منذ ذلك الحين، ولا زال اليمين الحزبي يجترها الى يومنا هذا، كحل سحري ينوى من خلاله حل مشاكل المغرب...

ومن ثم يفصح البيان عن نوايا وأغراض أصحابه، ويطالب بـ«تأسيس حكومة تمثيلية متوفرة على ثقة الجماهير الشعبية مكونة من العناصر الممثلة في المنظمات التى تجسد الارادة الوطنية»...

هكذا تبخر المجلس التأسيسي! ووضع على الرف خط الاشتراكية العلمية، وكل ما يترتب عنه من تحليل علمي والتزامات استراتيجية وتنظيمية.. وألقي بالمؤتمر الوطني الثالث في سلة المهملات، وفرضت «العناصر الممثلة» (بالمعنى المسرحي للكلمة...) داخل الاتحاد والجاثمة تعسفا على قيادته، ردة يمينية فظيعة، شملت كل القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية والتطبيقية، واكتمل مفعولها الذاتي بعوامل العرقلة الموضوعية المحيطة بالاتحاد، من قمع وتصفيات وظروف سياسية واجتماعية عامة..

ان مجمل هذه العوامل الموضوعية والذاتية المتظافرة التأثيرات هي التى حالت دون تمكن الاتحاد، في هذه المرحلة، من إحداث وتثبيت التحول والنقلة النوعية التى كانت سائرة في صفوفه وقطعت اشواطا أولية غاية في الأهمية ـ والتى دخلت لا محالة ضمن المكاسب والتراث التاريخي المشرق للحزب ـ قبل ان تتعرض للاجهاض والردة اليمينة السخيفة : وماذا سنسمي هذه الردة المدبرة غير الإجرام في حق الاتحاد والشعب المغربي عموما؟...

«تقرير عام عن الاتحاد الوطني»...
(١٩٦٩)

وبهذا الصدد، لا بد ان نشير الى وثيقة حزبية داخلية لها أهمية خاصة بالنسبة لهذه المحطة من تاريخ الحزب، لما تضمنته من وصف دقيق لوضعية الاتحاد على اثر الاجرام الذى تعرض له، وما حملته ايضا من تصورات مستقبلية.. وهي الوثيقة التى تحمل عنوان «تقرير عام عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حاضره وآفاقه المقبلة»، والمؤرخة بيوم ٥ أبريل ١٩٦٩ .

ويشير التقرير في بدايته الى ان الاتحاد يعيش أزمة تحول منذ سنة ١٩٦٣ فما بعد، بحكم ظروف موضوعية تتمثل أولا في التحول الذى طرأ على طبيعة الحكم الذى «أغلق الباب امام أية إمكانية للتطور الديموقراطي للبلاد»، وثانيا في التحول الذى طرأ وسط الجماهير التى « تحول تذمرها وقلقها الى الحنق والاشمئزاز، وأحيانا الى تحركات عفوية قوية تعبيرا عن رفضها للتصاعد الذى يمارسه الحكم وأجهزته في توسيع الظلم والفساد والاستغلال في صفوفها».

ويضيف التقرير ان سنوات ١٩٦٣ ــ ١٩٦٥ دفعت بالاتحاد الى «مصفاة التطهر والانسباك، وتمهدت من خلالها ظروف ذاتية هامة لتحقيق التطور الضروري في كيانه الاستراتيجي والسياسي والتنظيمي، وكانت مسيرته العامة من جديد سنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ مظهرا قويا للطهر السياسي الذى عرف به الاتحاد.. فجاءت اتجاهاته ونشاطاته العامة خلال هذه الفترة، تنظيميا وسياسيا ارهاصات قوية لأقباله على تحقيق هذا التحول»...

«وكان واضحا ان الاتحاد الوطني قبل سنة ١٩٦٧ عام الوحدة، جسما نظيفا تتساوق أعضاءه نحو الانسجام، ونحو التكامل النظري والعملي، وأكثر من ذلك نحو الانصهار بنظافة وتلائم في مرحلة التحول الذى يراد له، فجاءت الوحدة وألقت على رأس هذا الجسم برزمات ثقيلة من العفونات والمخلفات والاخطاء ــ اذا لم نقل العمالات والخيانات ــ ووضعت على قمته كل النفايات التى تخلص منها من قبل، وعقليات الانتهاز والوصول والشانطاج والدس والتناور والمعقدات، والتى سبق ان تخلص منها الاتحاد وعفا عليها الزمن، ومقتها ورفضتها وعرفتها من خلال سلوكها ومواقفها الجماهير»

ويأتي التقرير على تشريح الطريقة التى تمت بها الوحدة فيقول:

«اتخذ قرار الوحدة في الاتحاد الوطني دون الرجوع الى القاعدة ولا الى الاطارات المتوسطة والدنيا، وبدون أخذ رأيها.. وكانت الوحدة وحدة قمة، ولم تكن وحدة قاعدة ولا إطارات، اي ان جماعة من الناس اتفقوا وتنازلوا لبعضهم، وأعلنوا أنهم توحدوا، ثم على الآخرين ان يحضروا بعد ذلك للموافقة والتبريك.. ووقع تركيب أجهزة الوحدة من حيث تقلص من نفوذ الاتحاد الحقيقي ومن تأثير عناصره الثورية المخلصة: تركيب الكتابة العامة، تركيب اللجنة المركزية والادارية،... الخ».

ويشير التقرير الى الجمود السياسي الذى فرض على الاتحاد رسميا قائلا:

«فقد تعاقبت احداث هامة، ومبادرات جماهيرية ذات أهمية كبرى .. وظل الاتحاد غائبا وكان لاوجود له، غيابا لا يمكن ان يفسر الا بالانسحاب المتعمد مع سابق اصرار، مثلا: قانون الاستثمارات، الانتخابات، قضية إفني، اضرابات، اصطدامات، تحركات، مشكلة الاسعار، الخ..فلا بلاغ ولا تعليق ولا تفسير ولا موقف ولا احتجاج ولا بيان إزاءها، لا للعموم ولا للمناضلين.»

اما على المستوى التنظيمي، فيقول التقرير:

«المعروف ان الكتابة العامة ولا المكتب السياسي لم يسبق لأي منهما ان درس الوضع التنظيمي للحزب، فاحرى ان يتخذ له التدابير والقرارات اللازمة، وأحرى الأحرى ان يتجند لتنفيذها».

وبالنسبة للكتابة العامة يعتبر التقرير انها «جهاز متنافر، تمثل العناصر التى تؤلفه جذور التناقض الاجتماعي والمذهبي الذى امتد بثقله وآثاره من جديد على جسم الاتحاد كله، بعد ان تخلص منه لفترة سنوات. فأعضاء الجهاز متناقضون مع بعضهم اجتماعيا ومشربا فكريا وعقائديا ونفسيا واتجاها سياسيا، لا يمكن ان يتلاقوا على مفهوم واحد لاية قضية. فمن البورجوازي العفن، الى العميل الانتهازي المتدلل.. الى مخلصين، اما مشغولين متجردين، وإما مترفعين عن مواجهة أحد».

وعن المكتب السياسي: «لم يجتمع قط كجهاز تنفيذى خاص، لأنه مثلث متنافر معكوف، لكل واحد من أعضائه حساباته واعتباراته ونواياه» وعن اللجنة المركزية: فان «الارادة متجهة الى تعويم هذا الجهاز «التقريري» واغراقه بالعناصر الموالية. ولذلك يستدعى لاجتماعات اللجنة ما بين أربعة الى ستة الى ثمانية (عوض اثنين..) من كل إقليم، بالاضافة الى جميع كتاب الاتحادات المحلية النقابية ومسيري الجماعات...».

اما عن المحيط الجماهيري للاتحاد، فيقول التقرير:

«افتقدت الجماهير وجود وصوت الاتحاد في الميدان.. دون ان تفهم وضع الاتحاد وظروفه فهما واضحا... ومع ذلك كله فان ثقة الجماهير المغربية في الاتحاد، وتقديرها لرجاله ونضالاته، ما تزال بكل تأكيد، تكون رصيد الاتحاد الحقيقي المخمر بصدق وفي غيبة الاتحاد نفسه، في كيان الشعب المغربي»...

هذه اذن هي الصورة الخطيرة التى ينقلها الينا هذا التقرير القيم، عن وضعية الاتحاد آنذاك ومازق العجز والجمود الذى آل اليه بحيث ان «الجمود العام المطبق

هو الصورة الاولى الواضحة عن الاتحاد» كما يقول التقرير ...

فهل سيرضخ الاتحاد للجمود ويخضع للإجهاض، ويركن للشلل والعراقيل التى انتصبت أمامه داخليا وخارجيا، موضوعيا وذاتيا؟

اعادة البناء ...

هذا السؤال يعود بنا الى «الظاهرة الثورية» التى أشرنا اليها في الحلقة السابقة، ظاهرة الصمود المستمر للمناضلين الحزبيين الثوريين، الذين نهضوا وينهضون فوجا بعد فوج، وجيلا بعد الآخر، لإعادة بناء الحزب كلما أصابته النكسة، وعلى انقاضها ...

وهذا الذى يجسد جدلية الصراع، والاخذ والرد، والمد والجزر الذى امتازت به المسيرة الحزبية، كتعبير حي عن واقع حزب تاريخي متاصل الجذور، انعكست وتفاعلت داخله، وعلى امتداد مراحل بكاملها، تناقضات المجتمع ككل، وتصارع داخله، ان بشكل خفي او مفتوح، اليار الثوري بإرهاصاته الأولية وتطوراته اللاحقة، ضد التيار الرجعي المغامر وكل افرازاته اليمينية والانتهازية والانقلابية والمساومة ...

وفي كل مرحلة تتاثر المسيرة الحزبية بظروفها الذاتية والموضوعية، وتتفاعل معها داخليا وخارجيا، فلا تتمكن من تحقيق الا ما سمحت به تلك الظروف، من مكاسب فكرية وتنظيمية تطعم وتغني التراث الحزبي وتعد الزاد والذخيرة للمحطات القادمة ..و نواقص ايضا، تتبدل طبيعتها ونوعيتها حسب طبيعة المرحلة، لكن الاستفادة من دروسها تبقى بالأهمية بما كان، ويجب ان تبقى حاضرة في كل حين ولحظة، لأن تجارب الشعوب وحركاتها الثورية تعلمنا ان التاريخ لايسير دائما وفق خط مستقيم متواصل، بل قد يمر عبر المنعرجات الوعرة الملتوية، وقد يشهد ظاهرة الانعطاف والتراجع المؤقت، قبل ان يجد من جديد سبيله نحو مسلكه ومجراه التقدمي العام.

وعلى أرضية الحصيلة النوعية للإيجابيات والنواقص، ووحدتها الجدلية المتناقضة، في محطة ومرحلة معينة، تنتقل المسيرة الحزبية الى محطة ومرحلة أعلى في تطورها التاريخي .. وهكذا دواليك وفق تطور حلزوني تصاعدي.. والى يومنا هذا...

هكذا، وضمن هذا التطور المادي التاريخي، نهض المناضلون الثوريون من جديد ابتداء من سنة ١٩٦٩ على الخصوص لإعادة بناء الحزب، بعد ان انفضح زيف الردة اليمينية، وأدى الاتحاد ثمن التعاقد الفوقي العقيم مع الجهاز النقابي.. مدشنين بذلك تجربة تنظيمية من طراز جديد، استهدفت في خطوطها العامة: بلورة الخط الثوري وتركيز الخلايا الحزبية، واعادة بناء الهيكل الحزبي وفق أهداف التغيير الجذري المنشودة...

(يتبع)

٦ ـ «تجربة ١٩٦٩ »...

تعرضنا فيما سبق لملابسات الردة اليمينية التي فرضت على الاتحاد عبر مناورة الوحدة الفوقية مع البيروقراطية النقابية سنة ١٩٦٧، وذلك لمواجهة وتوقيف واجهاض النقلة النوعية الهامة التي كانت سائرة في صفوف الاتحاد في كافة المستويات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية منذ سنة ١٩٦٥ . ووقفنا على المغزى العميق والعواقب الوخيمة لتلك المناورة، المعروفة بانقلاب ١١ غشت داخل الحزب، والتي أدت الى إلحاق الغموض بخطه السياسي والفكري، وشل هياكله التنظيمية وفعله وسط الجماهير بشكل مطبق، وألحقت بالغ الضرر بتأثيره وسمعته وسط الجماهير.

وفي ظل هذه الظروف، أكدنا على فعل جدلية المد والجزر التي امتازت وتمتاز بها مسيرتنا الحزبية، مسيرة حزب تاريخي متأصل الجذور وسط المجتمع يتفاعل باستمرار مع معطياته الموضوعية والذاتية، كما أشرنا الى تلك الظاهرة التاريخية أيضا وسط الحزب، ظاهرة نهوض المناضلين الثوريين المخلصين بحزبهم كلما أصابته النكسة والجزر والتراجع، مضحين بالغالي والنفيس في سبيل إعادة بنائه على أسس متقدمة (قياسا بظروف المرحلة) وتوفير عناصر وعوامل المد والتطور الايجابي. وفي هذا الاطار انطلقت تجربة تنظيمية جديدة في بداية ١٩٦٩، سنحاول تبيان أسسها ومنطلقاتها، وايجابياتها ومساهمتها في اغناء المكاسب والتراث الحزبي، وكذلك محدوديتها ونواقصها وعوامل الاجهاض التي حملتها من أساسها...

الأسس التوجيهية والتنظيمية لإعادة البناء

والحقيقة ان تحليل تجربة ١٩٦٩ لا يخلو من الصعوبة والتعقيد، ومرد ذلك أولا الى الظروف المعقدة نفسها التي كان يعيشها الاتحاد آنذاك ـ والتي وقفنا عندها بما فيه الكفاية في الحلقات السابقة ـ من جهة، ومن جهة ثانية غياب وثائق كافية في الموضوع لكون هذه التجربة لم تعلن رسميا من طرف الأجهزة الحزبية (والحالة أنها كانت تعيش في ظل معوقات خطيرة كما أسلفنا) رغم أنها اكتست طابع تجربة حزبية مئة بالمئة وتم التخطيط لها وخوضها من قمة الحزب الى قاعدته، وهذا ما سنعود لتأكيده لاحقا سواء بالنسبة لتجربة ١٩٦٩ أو لتجارب أخرى في المسيرة الحزبية.

ونظرا لمجمل هذه الصعوبات والتعقيدات، سنعتمد في تفسيراتنا واستنتاجاتنا على روايات شهود عيان من المناضلين المخلصين الذين عاشوا التجربة أو جزءا منها، وكذلك بعض الخلاصات المستشفة مما نشر حول محاكمة مراكش الكبرى. ومن الناحية الوثائقية، ولأجل الاختصار سنقتصر فقط على الوثيقة الحزبية الهامة المشار إليها في الحلقة السابقة والتي تحمل عنوان: «تقرير عام عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حاضره وآفاقه المقبلة» والمؤرخة بـ ٥ ابريل ١٩٦٩ .

وهذا التقرير يشتمل على قسمين، استندنا على القسم الأول منه في الحلقة السابقة لتأكيد واقع الاتحاد على إثر انقلاب ١١ غشت والوحدة الفوقية البيروقراطية، ونستند الآن على القسم الثاني الذي يرسم الاطار العام والعناصر التوجيهية لتجربة ١٩٦٩ ، كما يحدد بدقة فائقة محتوى التنظيم المطلوب وأجهزته وطرق سيره العملية. ونعتقد بناء على عدد من المقارنات في الروايات ومجريات الأحداث في الساحة السياسية من جهة وداخل الحزب من جهة أخرى، أن هذا التقرير شكل الأساس الذي انبنت عليه تجربة ١٩٦٩، بحيث ان الاحداث والوقائع المعاشة ستؤكد لاحقا كل ما ورد فيه من تصورات وخطط عملية...

ولأجل وضع أسس إعادة البناء المنشود، ينطلق القسم الثاني من هذا التقرير الهام، من «تصنيف سياسي للحزب» على حد تعبيره، يوضح من خلاله طبيعة «العينات السياسية المتماسكة والمتطاحنة في أحضانه» والتي يصنفها الى ثلاثة فئات، وهي:

ـ الفئة الاولى، التي يصفها التقرير على أنها «الجناح اليساري ـ الثوري في الاتحاد، وتجسم بكامل عناصرها القوية والمتماسكة فكريا وسياسيا الاستمرار البشري للثورة المغربية، والاستمرار العقائدي والاستراتيجي للاتحاد الوطني بكل محتواه النضالي، ونظافته السياسية. وتتألف من ٧٠ بالمئة من كل أعضاء الاتحاد الوطني قبل ١٩٦٧ (عام الوحدة) هذا بصرف النظر عن النوعيات والمستويات المختلفة داخل هذه الفئة نفسها»...

ـ الفئة الثانية التي يصفها التقرير «باليمين المتعفن الذي سبق له ان تمرس بالعمالة والانتهازية والمصلحية، وبكل الرذائل السياسية والأخلاقية التي تقتضيها وتؤدي اليها هذه الخصال، هذه الفئة هي التي تستعمل الآن كل نفوذها وامكانياتها لتعويم الاتحاد وتصفيته من عناصر الفئة الاولى، خصوصا منها التي ترابط في مراكز استراتيجية في الحزب، تمهيدا لتحويله الى أداة شانطاج سياسي مع الحكم، باستعماله اما «بارشوك» لحماية الوجود المصلحي القائم، واما، في أحسن الظروف، وسيلة لكسب مصالح أخرى، ستكون العودة الى الحكومة وأخذ بعض الوزارات تتويجها الرائع، وتبريدا جميلا للحنين المحجوم»...

ويعتبر التقرير ان هذه الفئة الثانية «تتألف أساسا من عناصر الاتحاد المغربي للشغل، من قيادة في القمة الى

إطارات في الاتحادات المحلية، الى مجموعة من السماسرة والأتباع، بعضهم أعضاء في اللجنة المركزية، وبعضهم يتردد بعمالته ونذالته في الأقاليم، وفيهم الانتهازي، والعميل، والخائن البشع، والسكير الساقط، والجهول الطائش، والجبان المتردد، والمغفل المشبوه»...

ـ الفئة الثالثة، «وهي الفئة التي تتألف من أذيال الفئتين السابقتين وهي خليط من الاتجاهات والمتناقضات والتيارات وذوي الطموح الشخصي والوصول الفردي... وتكون في مجموعها الجمهور المتفرج داخل الاتحاد. وهي في نفس الوقت جمهور المعلقين والجامدين والمغفلين وذوي «الناب» ينظرون الى الأمور من زاوية الانتظار، دون أي استعداد للانغمار في أي شيء، وتشتمل على عينات مختلفة من بينها من يعمل أحيانا لمجرد الكسب الشخصي على ظهر الجميع، دون إخلاص لا لليمين ولا لليسار، لا للتحرر ولا للعبودية»...

انطلاقا من هذا التحليل والتصنيف الغني عن أي تعليق (والذي سنجده صالحا سديدا بالنسبة لمراحل لاحقة من المسيرة الحزبية...) يطرح التقرير الضرورة المستعجلة لإحداث تحول ثوري جديد داخل الاتحاد، أخذا بعين الاعتبار التحولات الطارئة في محيطه الاجتماعي والسياسي، وعلى وجه التحديد: الوضوح الذي أصبحت عليه استراتيجية الحكم الذي «وضع كل تطور سياسي ديموقراطي أمام باب مغلق محكم الاغلاق» من جهة، ومن جهة ثانية أوضاع الجماهير المتردية يوما عن يوم اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، والتي أصبحت تنتج «عوامل التذمر والحنق والاستياء، وتفرز طاقات ثورية وشحنات انفجارية تذوب وتتبدد، في غياب تنظيم سياسي ثوري، في تحركات عفوية من غير أفق واضح ولا هدف معين»...

وأمام مجمل هذه المعطيات الموضوعية والذاتية، أصبح مفروضا على الاتحاد الدخول في «استراتيجية جديدة التي لا يمكن ان تكون الا استراتيجية الثورة الجماهيرية بقيادة طليعة ثورية»، ذلك لأنه أصبح فعلا أمام خيارين لا ثالث لهما كما يقول التقرير:

« ـ إما الدخول في الاستراتيجية الجديدة، وتغيير بنائه التنظيمي والسياسي، ليتحول الى الأداة التي تستجيب لهدف التغيير المفروض.

ـ وإما البقاء على حالته الحالية، وهي مؤدية به الى الذوبان والتحلل والاحتراق والفناء، أي التخلي عن المعركة، والانسحاب من الميدان، وتسجيل العجز والفشل على كل القيم النضالية والتاريخ الثوري للمجتمع المغربي»

هذا هو الرهان التاريخي الذي كان مطروحا على المناضلين الثوريين داخل الاتحاد، والذي لم يترك لهم في الحقيقة أي مجال للخيار .. بل كان أمامهم طريق واحد: طريق إحداث التحول النوعي المنشود داخل الحزب لإعادة بنائه على أسس ثورية تؤهله لخوض الكفاح من أجل التغيير بواسطة الجماهير ولصالحها، وبقيادة طليعة ثورية تؤطر وتنظم كل الأشكال النضالية الجماهيرية التي تفرضها طبيعة المرحلة.

واذا كان هذا هو الهدف والمهمة المطروحة بكل وضوح على كاهل «الفئة الأولى»، فئة اليسار الثوري داخل الاتحاد، فلقد ظل هناك سؤال وإشكال أساسي قائم يحتاج الى جواب ومعالجة بكل إلحاح: ما هي الطريقة والخطة العملية لإحداث التحول المطلوب داخل الاتحاد، «حزب الوحدة» كما يسميه التقرير، الذي يجتر جموده وواقعه المتأزم؟ هل بطرح مجمل القضايا الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية للنقاش المفتوح داخل الحزب، وإحداث الفرز والصراع الديموقراطي بشأنها، وصولا الى الحسم مع جناح البيروقراطية النقابية وكل مكونات الجناح اليميني المعادي للتغيير الثوري؟ ومن ثم التوضيح المعلن والشامل في خط واختيارات ومواقف الحزب، ودخول هذا الأخير غمار الكفاح بناء على ذلك؟

الازدواجية التوجيهية والتنظيمية من القمة الى القاعدة ...

لم يكن هذا هو الطريق العملي الذي نهجه التيار الثوري داخل الحزب. ولاعتبارات شتى تتعلق بظروف وشروط المرحلة، وطنيا ودوليا، وبطبيعة التنظيم الذي أقبل عليه التيار الثوري وتمفصلاته المعقدة، بناء على الاستراتيجية الثورية الجماهيرية المرسومة .. تم سلوك طريق آخر: طريق إبقاء أوضاع الاتحاد الرسمية على ما هي عليه، واحداث التحول المطلوب داخله بشكل موازٍ للتيار اليميني، في إطار ازدواجية توجيهية وتنظيمية تمتد من قمة الحزب الى قاعدته...

وقد يطول بنا النقاش والجدل حول مجمل الاعتبارات التي أدت الى هذا الخيار، التاريخي منها المتأصل والمرتبط بتجربة المقاومة وجيش التحرير، أو ما فرضته التأثيرات الدولية وبخاصة الثورة الفلسطينية والغليان الثوري في أمريكا اللاتينية والبلدان شبه المستعمرة عامة.. وقد يطول الجدل أيضا حول مدى صحة هذا الخيار وأفضلية خيار آخر في الشروط العينية آنذاك.. لا سيما أنه ليس بوسعنا إعادة كتابة التاريخ لامتحان نتائج كل خيار على حدة... المهم ان تجربة ١٩٦٩ تمت في إطار الازدواجية في أكمل صورها.. والأهم والأساسي هو وضعها في اطار ظروفها الموضوعية والذاتية الخاصة والسياق العام للمسيرة الحزبية كذلك، والوقوف عند الاستنتاجات والخلاصات الأساسية التي أفرزتها

للاستفادة من دروسها ايجابا وسلبا...
وخيار الازدواجية هذا، كيفما كانت جدارته ونتائجه العملية التي سنعود اليها لاحقا، لم يتم بشكل عشوائي او باستخفاف بالصعوبات والعراقيل المنتصبة في وجه الاتحاد وأوضاعه التنظيمية المتأزمة سنة ١٩٦٩ .. بل بناء على تقدير واعي لتلك العراقيل والصعوبات وفي إطار وضع حلول عملية، كما تصورها التيار الثوري، لتجاوزها والقضاء عليها. يقول التقرير المشار إليه أعلاه بهذا الصدد:
« ان الوحدة واقع حزبي لا يمكن ارتفاعه، وكل تراجع عنه او تخلص منه بصفة مسرحية عمل غير ناضج، وذو عواقب سياسية بليغة الضرر.
اذن، تحويل تنظيم الحزب الى مستوى الاستراتيجية الجديدة التي يجد نفسه أمامها، ضرورة لا مناص منها بحال، والاحتفاظ بالوحدة كواقع ضروري مع عدم قبولها لإنجاز التحويل المطلوب بحال، ضرورة أخرى مقابلة ولو في المرحلة الراهنة على الأقل.. فما العمل اذن؟ لا بد من الدخول هنا على الجمع بين المتناقضين، والعمل على مقتضياتهما»...
ومن هنا يأتي التقرير على وضع التصور المتكامل لإعادة هيكلة الاتحاد وفق المقاييس والضوابط التنظيمية الثورية السليمة، ويلح بشكل خاص على ضرورة اعتماد «المركزية الديموقراطية، بحيث تتوافر للتنظيم منذ البداية العناصر التالية:
ـ ضمان حرية الرأي والمناقشة والتعبير حول جميع القضايا الحزبية ولجميع الأعضاء،
ـ إلغاء أي مظهر من مظاهر الوصاية السياسية على التنظيم والأبوية الحزبية في العلاقات بين المناضلين،
ـ ضمان طرح جميع خطط الحزب وقضاياه وقراراته السياسية لمناقشة الأعضاء وتكريس آرائهم وملاحظاتهم .. قصد إعطاء عضوية جميع المناضلين محتوى عمليا، وتجاوبا ديناميكيا بالأخذ والعطاء، وحيوية متحركة تنتهي بتلاحم الحزب وتنظيمه من القمة الى القاعدة في كل متكامل منسجم».
وفي إطار هذا البناء وفق مقاييس المركزية الديموقراطية، يكتسي التكوين النظري أهمية بالغة، «لأن الرؤية الواضحة هي التي تعطي التنظيم أفقا نيرا، وتمد المناضلين بطاقة روحية مرتفعة. لهذا فان التشغيل السياسي، بل نوعيته، هي التي تلعب الدور الكلي في رسم الصورة، وتكون الجزء المتمم للتنظيم (..) لذلك لا بد ان يكون برنامج التشغيل داخل التنظيم على نوعين:
ـ مستوى سياسي نظري يمد المناضل بالأفق وبالخط السياسي وبالعقيدة وبالتحليلات الضرورية للأحداث، وبتربية حاسته السياسية وتنمية قدرته الفكرية ومعرفته السياسية وملكته في التحليل والاستنتاج.
ـ ومستوى عملي، يربطه بأوساط الجماهير المختلفة ويوفر المعابر الدائمة الاتصال والالتحام بها، ويعزز تجربته العملية، ويجرده من الضياع في العقائدية ـ الميتافيزيقية، ومن المهاترات النظرية الفارغة...
واذا كان التنظيم يعني بناء الهيكل البشري للحزب واستقطاب عناصره الصالحة في تشكيلات منضبطة، لمواجهة مختلف المهام المطروحة على الحزب، فان التوجيه أو التشغيل السياسي يعني البناء الفكري والروحي والعقائدي والأخلاقي في الحزب، ويعني بالأولى إعطاء العمل أفقه السياسي، وإعطاء النظرية محتواها في واقع العمل اليومي، ووسائلها في العبور الى الجماهير والالتحام الدياليكتي بمطامحها وتطلعاتها التحررية، فالتنظيم اذن، هيكل واختيار وإطار، والتوجيه او التكوين: روح وفكر.. وتنظيم»... (خط التشديد من عندنا).
وبالإضافة الى الضوابط والمبادئ التنظيمية والتكوين والتشغيل السياسي، احتلت مسألة العمل الجماهيري مكانة خاصة ضمن تجربة ١٩٦٩ ، للتواجد والحضور في مختلف الواجهات النقابية والثقافية والرياضية والمسرحية، والمساهمة في نشاطاتها «وتوسيعها وتوجيهها واستخدامها كمجامع ومنافذ اتصالاتنا وارتباطاتنا الانسانية والفكرية بمختلف الجماهير» ، وحتى يتمكن الحزب من الفعل في الساحة الجماهيرية النضالية «ويتفادى الاختناق والتقوقع، ويندفع في كل الساحات، لينشق الهواء ملء فكره وتوجيهه، ويضع أيديه على ملامس الجماهير للارتباط بها» كما يقول التقرير...
(ونشير هنا بين قوصين أننا اذ وقفنا بشيء من الإسهاب عند هذه الأسس الثورية التي انبنت عليها نظريا وعمليا تجربة ١٩٦٩، كما تؤكد الأحداث والوقائع، فذلك لإزاحة فكرة رائجة في بعض الأوساط المحدودة للمناضلين، والقائلة بأن تجربة ١٩٦٩ وما تلاها من شبيهاتها كانت مجرد «خبطة عشواء» بفعل من مبادرات تفتقد لأي أساس نظري أوتكوين وتنظيم ثوري.. وأيضا للتأكيد على ان هذه المحطة من المسيرة الحزبية، شانها شان محطات أخرى، لا تخلو من التعقيدات والمعطيات المتناقضة والمرتبطة جدليا، خلافا لما يمليه التحليل التبسيطي السريع، وأنها تحتوي كيفما كانت نتائجها على إيجابيات لربما أكثر تقدما في بعض جوانبها مما يتوفر عليه الحزب حاليا، رغم زمن حدوثها، لأن التاريخ لا يسير دائما وفق خط مستقيم كما أسلفنا... وبالتالي فلا يجوز إطلاقا التعامل مع هذه التجربة الحزبية ـ و الحالة أنها حزبية مئة بالمئة ـ وكيفما كانت نتائجها بمنطق: «اذا ما نجحت فهي لنا، واذا ما فشلت فهي لأصحابها».. فكم من ثورة شعبية سديدة التوجيه والتنظيم منيت بالفشل لظروف تاريخية معينة، وكم من تغييرات سطحية انقلابية عرفت طريقها الى «النجاح»...).

وبالعودة للأسس التوجيهة والسياسية والتنظيمية التي اعتمدتها تجربة ١٩٦٩ ، تصورا وتطبيقا، والمذكورة أعلاه، فلا بد من إعادة التأكيد على أنها جرت كلها في إطار الازدواجية التنظيمية والتساكن والتعايش مع اليمين الحزبي، وأن تلك الازدواجية امتدت عموديا وأفقيا، من القمة الى القاعدة، بدءا بانتقاء «العناصر الصالحة» داخل الكتابة الوطنية لتشكيل القيادة التي ستشرف على مجمل «تجربة ١٩٦٩ » من أولها الى آخرها، توجيهيا وعمليا.. وصولا الى ترسيخ نفس الازدواجية المركبة إقليميا ومحليا لإعادة هيكلة التنظيم داخل «حزب الوحدة»، وبشكل موازي لليمين الحزبي، وذلك «لضمان سلامة وقوة التنظيم» المنشود وحتى «تضمن صيانته من المرض السياسي والخور التنظيمي الذين يسودان هذا الحزب» كما يقول التقرير.

نقاط الضعف الكامنة

وبالرغم من انطلاق العمل الجاد الذى مكن من بناء تنظيم سياسي خلوي مضبوط، وفق مبادئ المذكرة التنظيمية على الخصوص، وباعتماد الفصائل الأكثر وعيا من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتمكن هذا التنظيم من التواجد والتجذر في المدن ووسط البادية نفسها بشكل متميز بليغ الأهمية، ورافق كل هذا مجهودات واجتهادات دراسية وتكوينية انضمت الى المكاسب الحزبية المشرقة، بالرغم من كل هذا حملت هذه التجربة الثورية معها منذ الانطلاق بوادر وعوامل الاجهاض لكونها تحديدا اعتمدت الازدواجية، ولكون التيار الثوري قد تعامل مع التناقضات القائمة وسط الاتحاد بمنطق التجاوز ان لم يكن الإهمال او الاستخفاف بالأعداء والخصوم الطبقيين، مركزا على البناء التنظيمي الثوري الخاص وتاركا الحزب ككل يجتر غموض خطه الايديولوجي والاستراتيجي والسياسي، بل وعاملا تحت ظلاله ومراهنا على ان مجمل هذه التناقضات ستحسم تلقائيا، وبدون صراع داخلي مسبق، بحكم الفعل الثوري نفسه والدينامية التاريخية التي ستترتب حتما عنه.. وبالتالي فلا حاجة لإحداث الفجة والصراع حول الوحدة الفوقية وما نتج عنها من أوضاع، والمهم هو الارتباط بالجماهير والاحتكام لها وبناء التنظيم الثورى الذى يخدم مصالحها في غفلة عن اليمين وعينات « الانتهازي، والعميل، والخائن البشع..» وغيرهم من الحتالات المتربصة داخل الحزب...

وهذا حساب خاطئ بطبيعة الحال (وكما يقول المثل الشعبي: «اللى كيحسب بوحدو ..كيشيط ليه»...) ذلك أن خصوم التيار الثوري وأعدائه، وأعداء الاتحاد بصفة عامة، لم يكونوا مجرد متفرجين عديمي الحركة، بل أنهم كانوا، وسيظلوا كذلك، متربصين لأول فرصة لإجهاض اي تجربة ثورية جادة صادقة وإلحاق الضربات بالاتحاد داخليا وخارجيا، وتكتيل كل طاقاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر لجعلها تتكامل وتتظافر في محاولة يائسة مستمرة لمنع الحزب من تحقيق مهمته التاريخية (والتي سيحققها لامحالة، طال الزمن أم قصر...).

والى جانب نقطة الضعف هذه: الازدواجية وتجاوز التناقضات الجوهرية، والإبقاء عليها حية كامنة كالقنابل الموقوتة، هناك نقطة ضعف أخرى لا تقل أهمية وخطورة، ألا وهي اختزال كل التناقضات الداخلية للحزب في تناقض واحد: التناقض مع البيروقراطية النقابية والاتجاه الاقتصادي الضيق، وعدم التمكن في هذه المرحلة التاريخية، من الكشف بما يكفي من الوضوح والحسم، عن التناقض مع العينات الأخرى من التحريفية البورجوازية الصغيرة من أصناف المساومين الانقلابيين المغامرين... وخلافا لذلك تم تنصيب عدد من أقطاب تلك العينات على رأس تجربة ١٩٦٩ وتمكينهم من مراكز القيادة داخلها..! (وسنجد لاحقا جل العناصر التي تولت قيادة تجربة ١٩٦٩ ، هي نفسها الجاثمة على رأس الاتحاد عبر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي الذى قاد أبشع انحراف يميني عرفه الحزب، والذى سنتعرض له في وقته).

والحقيقة أننا لا يجب أن نستغرب كثيرا لهذه النواقص، أو ننظر ونقيس الماضي التاريخي بمنظار ومقاييس ومعطيات اليوم.. ذلك ان المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها لم تكشف بعد عن حقيقة اليمين المساوم المغامر الذى ظل يتمتع برصيد وهالة الماضي النضالي الوطني، كما ان اختيار الازدواجية والتعايش والتساكن بين المتناقضات، كان من شانه تغييب الفرز الايديولوجي الداخلي الضروري وتغييب محك النقاش والجدل الديموقراطي الذى يكشف عن المواقف الفعلية في ترابط مع الممارسة العملية الحقيقة.. ويفرز الحابل من النابل...

ان مجموع هذه النواقص والاعتبارات التاريخية العامة، هي التي ساهمت في إخفاق تجربة ١٩٦٩، وفتحت المجال للحكم لتلغيمها واللعب على تناقضاتها الداخلية، تمهيدا لإجهاضها، ثم تسليط القمع الوحشي ضد المناضلين المخلصين من خيرة أبناء شعبنا، تحت تبرير «المؤامرة» مرة أخرى كما تجلى من خلال محاكمة مراكش الكبرى، التي انقلبت في الحقيقة، رغم أساليب التعذيب والتنكيل والتآمر الداخلي على الاتحاد الى محاكمة حقيقية للطبقة الحاكمة وسياستها اللاشعبية، بفضل صمود المناضلين ووعيهم وحنكتهم ومستواهم التكويني اللائق، عمالا كانوا أم فلاحين، طلبة أم أطر ومثقفين.

(يتبع)

٧ ـ المؤامرة الجديدة ضد الاتحاد

تناولنا من خلال الحلقة السابقة العناصر التوجيهية والتنظيمية التي انبنت عليها ما اصطلح عليه داخل الاتحاد بـ «تجربة ١٩٦٩ »، والمنجزات والمكاسب النظرية والتنظيمية التي حققتها، من جهة، ونقاط الضعف والنواقص التي حملتها معها في إطار التناقضات الداخلية الكامنة والإزدواجية المركبة مع الاتجاه النقابي الاقتصادي الضيق، من القمة الى القاعدة، من جهة ثانية.
وأشرنا الى خطة القمع الدائمة التي تستهدف الاتحاد كلما اهتدى الى طريق توضيح خطه الفكري والسياسي وإرساء بناءه التنظيمي وتوطيد علاقاته بالجماهير، وبكلمة واحدة: كلما شكل بديلا وطنيا ديموقراطيا للأوضاع الرجعية التبعية القائمة .. اذاك ينهال القمع الأعمى ليأتي على الأخضر واليابس...

حملات الاختطاف والتعذيب والتنكيل...

هكذا انطلقت في شهر ديسمبر ١٩٦٩ ، على يد أجهزة القمع المختصة، الموجة الأولى من الاختطافات التي طالت العشرات من المناضلين والمسؤولين الاتحاديين من كل الأوساط والمهن والأعمار، خاصة في مراكش ونواحيها، ومن بينهم عدد من المناضلين التحقوا سابقا بالمقاومة الفلسطينية وكافحوا في صفوفها ـ على إثر النداء الذي وجهه الحزب بهذا الصدد معتبرا تحريرفلسطين قضية وطنية مقدسة ـ ليعودوا بعد ذلك الى أرض الوطن لمزاولة نشاطهم السياسي داخل حزبهم، قبل ان يختطفوا ويعذبوا أقسى العذاب، على يد رجالات القمع ممن عرفوا بعدائهم لوطنهم ولفلسطين على حد سواء...
وفي شهر يناير ١٩٧٠ ، وعلى إثر زيارة لوزير الخارجية المغربي لنظيره الإسباني، بدأت حلقات المؤامرة ضد الاتحاد تكتمل باعتقال ستة مناضلين اتحاديين في العاصمة الإسبانية مدريد، أربعة منهم كانوا يحملون جوازات سورية أرجعوا لسوريا بطلب وتدخل من نظامها التقدمي آنذاك، واثنين (الأخوين أجار محمد واحمد بن جلون) تم تسليمهما للسلطات المغربية (يومي ١٢ و١٤ فبراير ١٩٧٠) بمجرد طلب منها، وفي غياب أية اتفاقية تسليم بين البلدين، وبانتهاك لأبسط حقوق الانسان والعدالة والقوانين الاسبانية نفسها على علتها في عهد فرانكو.
وهذا الذي جعل الصحافة الدولية تؤكد ان تسليم المناضلين الاتحاديين والمساعدة المتوخاة من نظام فراكو الفاشي لحبك المؤامرة ضد الاتحاد بتزكية أطروحة المس بالأمن الخارجي للدولة.. كان مقابله هو تفويت السيادة المغربية على صحرائنا المحتلة من طرف الاستعمار الاسباني، وابرام اتفاق مع النظام الفرانكاوي بهذا الصدد وحول استغلال خيراتها، وبخاصة معادن الفوسفاط... وفي نفس السياق، وفي إطار التهويل والتلويح بالأخطار الخارجية، أجرت السلطات المغربية اتصالات مع أنظمة الجزائر وتونس «لإخبارها» بخطر يتهدد أمن بلدان المغرب العربي كلها، وكذلك بالسلطات الفرنسية لطلب المعونات العسكرية والاقتصادية لمواجهة تلك الأخطار...
ومع اختطاف وتسليم المناضلين الاتحاديين من مدريد، انطلقت الموجة الثانية من الاختطافات في صفوف الاتحاد في مختلف الأقاليم، خاصة في أوساط الطلبة والنقابيين والأطر السياسية، في احتقار تام لكل القوانين، ومع العلم ان المناضلين المختطفين سيظلون أزيد من سنة في غياهب المخافر السرية (وعلى رأسها دار المقري السيئة الذكر) يقاسون أشد أنواع التنكيل الجسدي والمعنوي، قبل ان يتم تقديمهم للمحاكمة...
والجدير بالاشارة ان موجة القمع الشرس هذا ضد الاتحاد، قد تزامنت مع تصاعد النضالات الجماهيرية التي ووجهت بعنف لا يقل شراسة ووحشية، نذكر من بينها انتفاضة الفلاحين بنواحي سطات، دفاعا على أراضيهم، تلك الانتفاضة التي «حسمت» بالقمع الدموي حيث سقط ستة مواطنين واعتقل أزيد من مئتين، ومظاهرات التضامن مع التلاميذ بالدار البيضاء التي أصفرت عن اعتقال حوالي أربعة مئة مواطن، وقرار منع حزب التحرر والاشتراكية، والاضرابات المسترسلة للعمال (النسيج والمعادن) والطلبة والتلاميذ، وانتفاضة أولاد خليفة التي سقط فيها ٧ قتلى من بين المواطنين العزل وعشرات الجرحى برصاص قوات القمع ...

الدستور والانتخابات والكتلة الوطنية... (١٩٧٠)

وفي خضم هذه التطورات والأحداث المأساوية، أعلن فجأة يوم ٨ يليوز ١٩٧٠ ، عن التحضير لدستور جديد سيعرض مباشرة للاستفتاء، هذا الدستور الذي اعتبره موريس دوفيرجي نفسه (وهو محرر الدستور الأول) بمثابة «خطوة كبيرة الى الوراء، لأنه يقنن الحكم المطلق ويحاول إخفاءه وراء ما يشابه تمثيلية وطنية مزعومة»... هذا مع العلم ان حالة الاستثناء كانت سارية المفعول منذ سنة ١٩٦٥ .
وفجأة ايضا، وبدون سابق انذار، أعلن يوم ٢٢ يليوز ١٩٧٠ عن قيام الوحدة من جديد بين حزب الاستقلال

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية...! وذلك في إطار جبهة سميت بـ«الكتلة الوطنية» ، وعلى أساس ميثاق مناهض للامبريالية والرجعية ينص على الخصوص على تاميم القطاعات الإنتاجية الأساسية، والتسيير الذاتي الديموقراطي، والاصلاح الزراعي، وتحرير كل الأراضي المغربية المحتلة، ومساندة الشعب الفلسطيني، والوحدة الاندماجية لشعوب المغرب العربي.

وبالرغم من هذا البرنامج وبنوده الايجابية، وبالرغم من ايجابيات الوحدة في حد ذاتها، فلا بد من الوقوف عند الأسلوب الذى تمت به والذى يشبه الى حد بعيد الأسلوب الذى أقيمت به الوحدة الفوقية مع البيروقراطية النقابية، هذا بصرف النظر عن التمايز في طبيعة الوحدتين. فلقد أعلنت الكتلة الوطنية مباشرة للرأي العام عن طريق ندوة صحفية عقدها زعماء الحزبين بمدينة الرباط، بدون أي إخبار للمناضلين، فبالاحرى استشارتهم والأخذ برأيهم في مسالة مصيرية من هذا القبيل..!

ورغم صحة البرنامج وتوافقه مع طبيعة ومستلزمات المرحلة، فان الكتلة لم تعر اهتماما للوسائل الضرورية لتحقيق هذا البرنامج، ولم توفر لنفسها الشروط التنظيمة الضرورية لإنجاحه، خاصة مع الأزمة الحادة التى كان يعيشها الاتحاد نتيجة حملات القمع الشرسة الموجهة ضده، والتى لم تنقطع لا مع قيام الوحدة ولا خلال الاستفتاء والانتخابات التشريعية، مما جعله عاجزا على ان يلعب الدور الذى كان من المفروض ان يلعبه كعمود فقري داخل الكتلة. ومجمل هذه الظروف والاعتبارات توضح لنا أن خلفية الانتخابات والمفاوضات مع الحكم هي التى تحكمت وأملت بشكل أساسي تاسيس الكتلة.. فكان من الطبيعي والحتمي ان تنتهي وحدة ظرفية من هذا القبيل مع انتهاء الأغراض الانتخابية والتفاوضية التى أقيمت من أجلها.

ومع كل هذا، واتجاه المسالة الدستورية والانتخابات تحديدا، فإننا لا ننكر على الكتلة مساهمتها في مقاطعة الاستفتاء على الدستور (٢٤ يليوز ١٩٧٠) الذى قاطعته كل المنظمات الوطنية والتقدمية بدون استثناء، وكذلك الشان بالنسبة لمقاطعة الانتخابات التشريعية (التى جرت في شهر غشت من نفس السنة). والفضل كل الفضل يرجع في الحقيقة للمناضلين والأطر، الذين وضعوا كل التناقضات الثانوية جانبا، وركزوا على التناقض الاساسي، على الاقل مرحليا ـ رغم تفاجئهم وعدم قناعتهم بالكتلة الفوقية المعلنة ـ وتجندوا تجنيدا رائعا لتنظيم مقاطعة نشيطة، جعلت من واجهة الديموقراطية الزائفة التى حاولت التمويه عن الحكم المطلق، مجرد واجهة شكلية عارية ومفتقدة لأية مصداقية (... وعسى ان يستفيد الأحفاذ من رصيد وتجربة الأسلاف...).

وبالإضافة الى التعاقد الفوقي مع حزب الاستقلال في اطار الكتلة ـ والتى قال عنها الأستاذ علال الفاسي رحمه الله أنها «زواج كاتوليكي» لا ينقض ولا يحل .. لكنها تبخرت رغم ذلك مع انتهاء الأغراض التاكتيكية والانتخابية التى تحكمت فيها ...ـ إضافة الى ذلك، أقبلت الكتلة ومعها قيادة الاتحاد آنذاك على سلسلة مما سمي بـ«المفاوضات مع الحكم» في نطاق مغلق وسرية عن المناضلين، (فاحرى الجماهير) والتى لا تعدو ان تكون سوى سلسلة من المساومات الفاسدة التى استعملتها الطبقة الحاكمة لربح الوقت وذر الرماد في الأعين، في ظل أزمة دستورية وتشريعية.. وحملات قمعية مسترسلة لا تنقطع. والحالة أن هذه «المفاوضات» لم تحقق أي مكسب ديموقراطي ولو في مجال من المجالات أو بشكل جزئي.. بل أنها كانت كلها ربح تاكتيكي للطبقة الحاكمة، ليس إلا ...

محاكمة مراكش الكبرى (١٩٧١)

وتحت ظلال المساومات و«المفاوضات»، تواصلت حملات الاختطافات في صفوف الاتحاد خاصة في شهر سيبتمبر ثم نوفمبر ١٩٧٠، قبل أن يعلن يوم ٢٢ يناير ١٩٧١ عن تقديم ١٩٢ مناضلا اتحاديا أمام المحكمة (ومن بينهم ٨٠ عاملا، و٤٢ فلاحا، و١٣ معلما وأستاذا، و ٧ طلبة، و٨ موظفين، و٢٤ تاجرا وحرفيا، و٦محامين...) وذلك بتهم خطيرة كالمس بالأمن الداخلي والخارجي للدولة وتهمة «المؤامرة» المعهودة، التى يكتشفها ويعلنها الحكم بوتيرة مرة كل ثلاثة سنوات.. في حين أن القمع الوحشي الذى يرافقها كل مرة لا يستطيع لا إخماد نار الكفاح الديموقراطي للشعب المغربي، ولا تصفية حركة التحرير الشعبية بقيادة الاتحاد ومحوها من الوجود، ولا حل الأزمة الدستورية وأزمة الشرعية والاستقرار السياسي، بل فقط تعيق هذه الأزمة ورفعها الى مستوات أعلى...

وما كان لمحاكمة مراكش الكبرى التى ابتدأت في شهر يونيو ١٩٧١ أن تغير هي الأخرى من هذا الواقع القمعي الأهوج العقيم. وبالرغم من أساليب الاختطاف اللاشرعية والتنكيل والتعذيب التى قاساها مخلصوا هذا الوطن لمدة قد تفوق السنة، ورغم تزوير الملفات وحبك التهم وتدبير المؤامراة، اتضح للرأي العام الداخلي والخارجي فراغ ملفات «المتهمين» من أية حجة أو وسيلة إثبات تذكر ـ عدا الآلة الكاتبة للمناضل الشاعر الحبيب الفرقاني وبندقيات قديمة غير صالحة للاستعمال احتجزت في بيوت مناضلين من المقاومة وجيش التحرير سابقا...

فوقف ذاك الحشد الهائل من المناضلين، فلاحين وعمالا، طلبة ومثقفين، مسنين وشبابا، رجالا ونساءاً، شعراء

وفنانين، أطرا عليا وصناعا وحرفيين، أساتذة ومهندسين ومقاومين ومواطنين بسطاء.. وقفت هذه الصفوة الصافية من أبناء شعبنا متشبعة بنفس المبادئ والعقيدة السياسية لتضع جلاديها في قفص الاتهام، وتوجه أصبع الاتهام لرئيس المحكمة ومعاونيه المعروفين بخياناتهم وقت الاستعمار، وعمالتهم وشبوهاتهم إبان الاستقلال المغشوش، ولتزيح الستار عن واقع الوطن المشدود بسلاسل الأجنبي وحلقات التبعية للاستعمار الجديد، وعن دور الرجعية المحلية في العمالة والانتفاع المفرط على حساب سيادة الوطن والشعب .. قبل أن يلتزم جميع «المتهمين» ومحاميهم الصمت المطبق والمشحون بالدلالات العالية، في انضباط والتزام رائعيين، مقاطعين المحاكمة الصورية وتاركين «العدالة» التي تتلقى تعليماتها من «أعداء العدالة» لتنطق بالأحكام الجائرة على هواها...

كانت تلك لحظة تاريخية من لحظات البطولات والأمجاد الاتحادية، بحيث انقلبت محاكمة مراكش الى محاكمة سياسية كبرى ضد النظام الاقتصادي والسياسي القائم، على مرأى ومسمع من الرأي العام الداخلي والخارجي، والى عمل ونضال سياسي فذ، يسجل في السجل الذهبي للمناضلين والمسؤولين الاتحاديين، كيفما كانت مساراتهم واختياراتهم ومواقفهم اللاحقة...

ولم يمنع كل هذا مذبري المحاكمة ـ المؤامرة من طلب أحكام قاسية من بينها ٤٩ حكما بالإعدام و ١٢١ حكما بالمؤبد.. مما ينم عن الحقد الدفين للاتحاد المعبر الأمين عن مطامح الجماهير والمحاولة المبيتة واليائسة للقضاء على تنظيماته بأي ثمن.

وفي هذه الاثناء، ومحاكمة مراكش لا زالت جارية ـ والتي لا يسع المجال هنا للتعرض لكل تفاصيلها رغم أهميتها ـ حدثت المحاولة الانقلابية ليوم ١٠ يليوز ١٩٧١ والمعروفة بانقلاب الصخيرات، وما رافقها من هزة وأزمة سياسية. ولقد تناقلت بعض الصحف آنذاك أن هذه الأزمة عاملا كان له تاثير ما عن الأحكام التي صدرت في النهاية في حق المناضلين، في اتجاه التخفيف منها. في حين أن صمود المناضلين وجرأتهم السياسية داخل قاعة المحكمة، وكذا تدخل الرأي العام الديموقراطي الخارجي بقوة وبكل فصائله الحكومية والمعارضة من خلال حملة تضامنية دولية منقطعة النظير.. كانت بكل تاكيد هي العوامل الحاسمة التي أرغمت الطبقة الحاكمة على التراجع النسبي، فجاءت الأحكام الصادرة عن محاكمة مراكش الكبرى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧١ بعد الزوال، على النحو التالي:

- ٥ أحكام بالاعدام، من بينها ٤ أحكام غيابية،
- ٦ أحكام بالسجن المؤبد،
- حكمين بثلاثين سنة سجنا نافذة،
- ٥ أحكام بعشرين سنة سجنا نافذة،
- ٢٣ حكما بعشرة سنين سجنا نافذة،
- ٩٣ حكما تتراوح ما بين ٥ سنين الى ١٨ شهرا سجنا نافذة.

نحو حسم التناقض مع تيار الاقتصادية الضيقة

هكذا كان مسار التجربة التنظيمية الجديدة التي أقبل عليها الاتحاد (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) في ظل الازدواجية التوجيهية والتنظيمية مع البيروقراطية النقابية واليمين الحزبي بصفة عامة، والتي مكنته لا محالة من الخروج من الجمود المطبق الذى كان يعيشه، وإعادة تجدير تنظيماته وسط الطبقات الشعبية الأساسية في المدن والبوادي، وبروزه من جديد قوة شعبية منظمة وبديلا سياسيا يحمل مطامح تلك الطبقات ويتجاوب معها أصدق تجاوب.. قبل أن ينهال عليه القمع الأعمى مستغلا نقاط ضعفه ومستهدفا تفتيت تنظيماته وإطاراته. الا ان المحاكمة ونتائجها السياسية الهامة والموقف الثوري الرائع للمناضلين داخلها الذى خلف أثرا وحماسا كبيرين في نفوس عموم المناضلين.. ما كان من شان كل هذا إلا ليشد العزائم من جديد لتنطلق الأعمال التنظيمية والتنسيقية في مختلف الأقاليم والمناطق لإعادة هيكلة الخلايا الحزبية رغم أنف القيادة الحزبية الرسمية (المكتب السياسي المزعوم). هذا سواء في الداخل أو في الخارج حيث لعبت التنظيمات الحزبية دورا حاسما في تاطير وتنشيط الحملة الدولية الواسعة النطاق لصالح الاتحاد والشعب المغربي عموما.

ولا بد من الاشارة هنا، في معرض الحديث عن الحياة الداخلية للحزب، الى الموقف المشؤوم الذى وقفه أقطاب الجهاز النقابي داخل الحزب، في مستوى القيادة والقواعد، وفي أحرج لحظات القمع الشرس، حيث رفضوا أي دعم او مساندة للمناضلين الذين يختطفون ويعذبون ويحاكمون، بدعوى أنه ليس هناك ما يثبت انتماءهم للحزب...! فلم يصدر بذلك أي موقف عن «المكتب السياسي» بشان محاكمة كبرى تستهدف حزبه...! حتى جاءت الكتلة لتصدر موقفا تضامنيا مع مناضلي الاتحاد، والاتحاد الرسمي جزء من تلك الكتلة، لكنه يرفض أي موقف («هذي هي الأخوة وإلا بلاش»..!) عدى موقف التهافت على «المفاضات» مع الحكم جريا وراء سراب المناصب الوزارية.

وبهذا يكون التناقض الداخلي مع الجناح النقابي قد بلغ حده من النضج، بل الاحتراء، بدءا بمراحل الوحدة الفوقية والجمود التنظيمي المطبق، وصولا الى انفجار التناقض وقت المحن والشدة، ومرورا بكل مراحل انتصاب العراقيل والصراعات الداخلية.. ضد الاتحاد

وتنظيماته السياسية، بدعوى خدمة «سياسة الخبز».. وبهذا يكون هذا التناقض الداخلي الذى اجتره الحزب منذ تأسيسه، قد «أينع وحان قطافه»...

(يتبع)

٨ ـ «قرارات ٣٠ يوليوز»

تعرضنا فيما سبق للمؤامرة الجديدة ضد الاتحاد، التي عرفت أوجها السياسي من خلال محاكمة مراكش الكبرى والاحكام الجائرة القاسية الصادرة عنها في خريف ١٩٧١، بعد كل مراحل الاختطاف والتعذيب والتنكيل، وبعد أن انقلبت المحاكمة بفضل صمود المناضلين وحنكتهم النضالية العالية، الى محاكمة سياسية للاوضاع والسياسة اللاشعبية القائمة. كما وقفنا عند التناقضات الداخلية للاتحاد آنذاك، وبخاصة التناقض مع التيار النقابي الاقتصادي الضيق، والذي تفجر بصفة نهائية من خلال مواقف أقطاب هذا التيار من محاكمة مراكش، موقف التنصل من مسؤولية الدعم والتضامن، ان لم يكن العداء والمناوءة للمناضلين الثوريين باسم «الحياد» والتنكر الذي يخدم موضوعيا خصوم الاتحاد، خاصة في ظروف المؤامرة والقمع الحرجة مما جعل التناقض مع هذا التيار يبلغ حده من النضج وينادي بضرورة الحسم بالحاح.

تناقض كامن منذ ولادة الحزب...

والحقيقة أن هذا التناقض لم يكن وليد الساعة، بل انه وُجد مع وجود الحزب منذ ولادته، عندما انضمت النقابة، الاتحاد المغربي للشغل، بكاملها وكهيكل قائم بذاته، الى هياكل الحزب، جنبا الى جنب مع المكونات التنظيمة الاخرى التي أشرنا اليها بصدد مرحلة التأسيس (والتي سنجد تأثيراتها هي الاخرى في مراحل لاحقة من المسيرة الحزبية).
ومنذ ذلك الحين وهذا التناقض يعبر عن نفسه بهذه الطريقة أو تلك، عبر عدد من الوقائع والاحداث والممارسات.
وباختصار شديد، نشير الى أن النزوع نحو الحفاظ على مصالح الجهاز النقابي قائمة كاستراتيجية وغاية في حد ذاتها، قد ظهر منذ السنوات الاولى لتأسيس الاتحاد، بل وحتى قبلها تحت ظل الدولة والحكومة الاتحادية التي رعت ونمّت مصالح الجهاز النقابي...
واتضح هذا النزوع بأكثر قوة بمناسبة الغاء الاضراب العام ليوم ١٩ يونيو ١٩٦١، بقرار منفرد من القيادة النقابية، في حين أن جامعة البريد تشبثت به وخاضته بشكل ناجح بتاطير من المنضالين الاتحاديين.. ثم من خلال الصراع بين القيادة النقابية من جهة، والمناضلين الحزبيين من جهة ثانية حول مسالة تأسيس نقابة الفلاحين التي تعرضت ايضا للعرقلة والاجهاض، حيث ظهرت لأول مرة مقولة «الاستقلال النقابي» تمهيدا لـ«سياسة الخبز».
وعبر هذا التناقض عن نفسه ايضا من خلال المؤتمر الثاني للحزب، حيث ظهرت وموزست الازدواجية عندما طالب الجهاز النقابي بتعيين عدد من المؤتمرين لضمان تمثيليته، وبنفس الحرص على «الاستقلال النقابي».. داخل الحزب(!) طالب بصلاحية تعيين نصف أعضاء الكتابات الاقليمية!... وتم الرضوخ لذلك من طرف بقية أعضاء القيادة الحزبية والتراضي حوله وتنفيذه فعلا... هذا علاوة على «الفيتو» الذي وضعته القيادة النقابية على تقرير الشهيد المهدي (الاختيار الثوري).. في حين أن مشروع التقرير المذهبي المُعد من طرف القادة السياسيين للجهاز النقابي وُضع «تحت الحراسة» حتى لا يطلع عليه أحد قبل المؤتمر أو يتعرض للنقاش والنقد!...
ولقد تنبأ الشهيد المهدي من خلال «الاختيار الثوري» نفسه بتعقيدات اشكالية العمل النقابي والعمل السياسي وطبيعة التمفصل والصلة بينهما عندما قال:
«يجب أن نلتزم اليقظة أمام سياسة النظام الحالي في الميدان النقابي، مع العلم أنها تدخل في اطار سياسة عامة نهجها الاستعمار الجديد على مستوى القارة الافريقية ليشجع اتجاها اصلاحيا ولا سياسيا في التنظيمات النقابية وأن يعزل النضال السياسي الوطني عن النضال الاقتصادي الضيق...
ونتيجة ذلك هو وجوب خطة واضحة كل الوضوح فيما يخص علاقات الحزب بالمنظمات الجماهيرية ودوره كمحرك، ومن جهة أخرى الدور الذي يبقى لكل منظمة حسب طبيعتها الخاصة وفي اطار استقلالها التام»...
ومباشرة بعد المؤتمر الثاني أخذ الصراع بين الجهاز النقابي من جهة، ومناضلي اليسار داخل الحزب ـ وبخاصة الذين يعملون داخل الطبقة العاملة ـ صبغة الصراع العلني المفتوح والعنيف، كما تجلى ذلك في تنظيم عصابات الهجوم على المناضلين في الأحياء والمعامل بالدار البيضاء على الخصوص.
وبعد الخلاف حول مقاطعة الدستور الممنوح الذي ارتأت القيادة النقابية أحقية التصويت عليه بـ«لا»، جاء المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد المغربي للشغل ليُقنن رسميا «سياسة الخبز»، فتلته من جديد اصطدامات عنيفة مع المناضلين الحزبيين. ومباشرة بعد ذلك، واذ قرر الاتحاد رسميا المشاركة في البرلمان على أساس نضالي ثوري أوضحنا حيثياته في احدى الحلقات السابقة، اتخذت القيادة النقابية موقفا رسميا بعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية تحت تبريرات ثورية.. رغم انها ستعود لإقرار المشاركة في الانتخابات البلدية التي تلت ذلك، وبلوائح مناوئة لمرشحي الاتحاد...
وزاد التناقض حدة عندما أقبل الحزب على نقلته النوعية سنة ١٩٦٥ بتطبيق مقتضيات المذكرة التنظيمية على الخصوص، ونجاح المناضلين في بناء وتثبيت الخلايا الحزبية وسط الطبقة العاملة. واتضح أن التناقض موجود في القمة مع القيادة النقابية وجهازها، وأن التجاوب والانسجام النضالي قائم في مختلف التنظيمات القطاعية للاتحاد المغربي للشغل، حيث لا فرق بين

المناضل النقابي المنتمي حزبيا وغير المنتمي إلا في النضال وخدمة المصالح الملموسة للطبقة العاملة.. وتزامن هذا مع ظهور وتنامي عدد من الاضرابات والنضالات في مختلف القطاعات العمالية والانتاجية بمبادرات قاعدية خارجة عن ارادة القيادة النقابية؛ فاشتدت اثر هذا، وخاصة سنة ١٩٦٧، حملات العنف الجسدي والاختطافات والتنكيل بالمناضلين الحزبيين الذين يلعبون دورا رائدا وسط تنظيمات الاتحاد المغربي للشغل ودورا طلائعيا داخل النضالات العمالية.
في هذه الظروف بالذات، يأتي قرار الوحدة الفوقية مع قيادة النقابة (!) الذي تعرضنا له بما فيه الكفاية، وأبرزنا الاضرار البالغة التي ألحقها بالاتحاد ـ نتيجة تقنين الازدواجية مع الجهاز النقابي ـ سواء على المستوى الفكري والسياسي او بالنسبة للجانب التنظيمي والجماهيري، وصلة الحزب بالشعب ومصداقيته.
وتجاوزا للوضع الشاذ المتأزم الذي خلقته الوحدة الفوقية، جاءت «تجربة ١٩٦٩» التي تعرضنا لها سابقا وأوضحنا كيف أنها جرت في ظل ازدواجية مركبة مع «حزب الوحدة»، ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا، وكيف جاءت المؤامرة ضد الاتحاد ومحاكمة مراكش على الخصوص، لتكشف بصفة نهائية عن ضرورة حسم التناقض فورا مع الجهاز النقابي...
واذ ذكرنا على عجالة بمختلف هذه التطورات، فلنؤكد على أن هذا التناقض الحاد الناضج لم يُخلق من عدم، بل جاء نتيجة موضوعية لصيرورة بدأت مع تاسيس الحزب وتطورت وتعمقت مع تطوره ومختلف محطاته النضالية.

عزل القيادة النقابية عن الحزب

هكذا، وبعد أن أصبحت الهيئات القيادية الحزبية الرسمية، وبخاصة «المكتب السياسي» الثلاثي التركيبة، مشلولة عاجزة حتى عن عقد اجتماعاتها بشكل عادي، فبالأحرى تسيير الحزب، وبعد ان اتضحت بشكل جلي نتائج التعاقد الفوقي والازدواجية التنظيمية مع الجهاز النقابي، وعلى اثر تفجر مجمل هذه التناقضات وبلوغها نقطة اللارجعة، وبعد انقطاع اللجنة المركزية واللجنة الادارية للحزب عن الاجتماع لمدة سنتين.. انعقد يوم ٣٠ يوليوز ١٩٧٢، بمنزل الشهيد المهدي بن بركة بالرباط، اجتماع للجنة الادارية الوطنية بدون استدعاء ولا حضور القيادة النقابية والعناصر المحسوبة عليها، وبمشاركة عدد من مسؤولي الأقاليم والتنظيمات الحزبية. وكان من أهم قرارت هذا الاجتماع «قرار خاص بتسيير الاتحاد»، وقف عند الأزمة التنظيمية التي يعيشها الحزب مُلحا على أن:
«الظروف الراهنة تحتم أكثر من أي وقت مضى القيام بانطلاقة جديدة ترفع عن منظمتنا الحجر الذي وضعتها فيها أجهزته المسيرة.. مستعملة في ذلك رصيدها الثوري والطاقات النضالية لمناضلينا الذين استمروا في كافة الفروع والأقاليم يواصلون توعية الجماهير وتنظيمها على الرغم من غياب أجهزة القيادة، مما جعل منظمتنا، على الرغم من خطة التجميد وحملات القمع، محتفظة بكيانها وهويتها باعتبارها رائدة الشعب المغربي نحو التحرر والاشتراكية».
ومن هذا المنطلق، وبناء على مقتضيات المادة ١٦ من القانون الاساسي للحزب، قررت اللجنة الادارية ممارسة كل صلاحياتها، باعتبارها أعلى جهاز تقريري وتنفيذي منتخب من قبل المؤتمر الوطني، وبالتالي عزل وحل «المكتب السياسي» الثلاثي وليد الوحدة الفوقية سابقا. هذا الى جانب اقرار مبدأ تحضير وعقد المؤتمر الوطني الثالث في وقت لاحق ، وتشكيل لجان مختصة في مختلف مجالات عمل اللجنة الادارية للنهوض بانطلاقة جديدة تشمل كافة الميادين التنظيمية والجماهيرية والدراسية والاعلامية والتكوينية...
واختتم الاجتماع في جو من الحماس والاندفاع النضالي، مع التأكيد على ضرورة الشروع فورا في تطبيق «قرارات ٣٠ يوليوز»، والعمل بالدرجة الاولى على احياء الدورة التنظيمية العادية وتنشيطها وهيكلة التنظيمات الحزبية واحكامها وتمتينها بتطبيق نشيط وفعال لما ورد في المذكرة التنظيمية على الخصوص.

محدودية «النقد الذاتي»...

قبل أن نقف عند نتائج تطبيق مختلف هذه القرارات والتوجيهات، والحركة التنظيمية الجديدة التي خلقتها، لا بد من الاشارة من الآن، الى بعض النواقص التي حملتها مبادرة ٣٠ يوليوز، رغم أهميتها التاريخية قياسا بشروط وظروف المرحلة. وتكمن مجمل تلك النواقص في شكل وطريقة اتخاذ قرار الحسم النهائي مع القيادة النقابية (وليس القرار في حد ذاته) من جهة، وفي طبيعة الاسس والحيثيات التي انبنى عليها الحسم من جهة ثانية.
أما عن الطريقة، فلقد تم تنظيم اجتماع ٣٠ يوليوز بقرار من أعلى في جو شبه سري تحت تبرير الصراع القائم مع الجهاز النقابي، فلم يتم بالتالي اشراك الاطارات الاقليمية والقواعد الحزبية في التحضير للاجتماع وقراراته التاريخية حتى تكون تلك القرارات نابعة عن ارادة جماعية واعية، فتكون اكثر عمقا وفعالية. وعن تركيبة الاجتماع نفسها، فانها لم تخضع لمقاييس تمثيلية معينة بقدر ما تمت بالتعيين والانتقاء وفق مقاييس الثقة وعدم «الشبهة» مع الجهاز النقابي وكتمان سر الاجتماع قبل انعقاده...
ومن ناحية أخرى، لم يتم طرح أسس الخلاف وحيثياته للمناقشة في القواعد والاطارات الحزبية رغم علة واقعها التنظيمي،

لإحداث الفرز بشأنها تمهيدا لإخضاعها للحسم الحزبي الشرعي الديموقراطي.. بل ان العناصر القيادية التي أبرمت الاتفاق الفوقي مع القيادة النقابية، غفلة وعلى حساب المناضلين، هي نفسها التي خططت ونظمت عملية فسخ الأتفاق من أعلى، بحيث انتهى التعاقد الفوقي بالمنطق نفسه الذي أبرم به.. هذا بصرف النظر عن مباركة المناضلين واتفاقهم وتحمسهم لقرار الفسخ هذا.. وكيف لا وهم الذين عانوا الامرين من الجهاز النقابي وممارساته منذ أن أصبح جاثما على رأس الاتحاد معرقلا لحركته وخطه السياسي النضالي.

واذ بدا هذا الجانب مجرد جانب مسطري أو شكلي، فلا يجوز أن ننسى أن لكل شكل مضمونه.. وأن الديموقراطية الحزبية الداخلية تستلزم البدء باحترام وتطبيق جوانبها الشكلية أولا لكي تتوفر حظوظ ممارسة مضمونها على أمل الرقي بهذا المضمون الى مستواه الرفيع.. وبالتالي فلن نستغرب كثيرا اذا ما وجدنا أن المضمون والحيثيات التي انبنت عليها قرارات ٣٠ يوليوز جاءت مطابقة لشكل وطريقة اتخاذها، فلم تستطع النفاذ الى العمق والارتكاز على تحليل علمي موضوعي يوضح الطبيعة العميقة لتيار الاقتصادية الضيقة وما شابهها ولف لفها من افرازات البورجوازية الصغيرة، وذلك بهدف استئصال جذور المرض ومعالجته من أساسه معالجة ايديولوجية وسياسية وتنظيمية كاملة.

وهذا الضعف في ممارسة النقد الذاتي الكامل النافذ نجده في الكلمة الافتتاحية لاجتماع ٣٠ يوليوز التي القاها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، والتي جاء فيها بصدد قرار الوحدة الفوقية الذي اتخذه بشكل انفرادي كما هو معروف لدى الجميع:

«ولقد رأيت أنا شخصيا، أنه من واجبي بصفتي عضوا في الكتابة العامة ونظرا لغياب بعض الاخوان، القيام بمبادرة في الموضوع، وقمنا جميعا، جميع مناضلينا، نعمل الى جانب الاتحاد المغربي للشغل، نسانده في محنته في الوقت الذي عجزت فيه أجهزته البيروقراطية عن اتخاذ أي قرار يتعلق بمحنة الطبقة العاملة يوم اعتقال كاتبها العام وأصبحت مهددة بالتصفية...

هذا هو المنطلق الاساسي بل الوحيد الذي دفعنا الى القيام بمبادرة ١٩٦٧. وأنا شخصيا أتحمل مسؤوليته أمامكم، واعترف أني ألزمت وأرغمت عددا كبيرا منكم على قبول هذه الاتفاقية التي لم يكونو يرون فائدة منها نظرا لتجاربهم الطويلة والمريرة مع الجهاز النقابي. وعلى كل حال، فاني لا أتاسف على ذلك الموقف الذي اتخذته سنة ١٩٦٧، ولست نادما على الاختيار الذي اخترته والذي ضغطت عليكم حتى أصبح اختيارنا جميعا. أنا لا أتاسف على ذلك لأن نيتي كانت حسنة...

ولكن ارادتنا الحسنة، ونزاهة أفكارنا، لم تجد مع الاسف، في الطرف المقابل، أي تجاوب معها...» (نشرة داخلية صادرة عن اللجنة الادارية الوطنية تحت عنوان: «انطلاقة ٣٠ يوليوز تجاوزا لمخطط التجميد»، غشت ١٩٧٢).

نواقص المعالجة.. وانطلاق التصحيح المشرق...

هكذا كان القصور في تحديد الحيثيات الموضوعية العميقة للتناقض مع اتجاه الاقتصادية الضيقة وعواقبه الايديولوجية والسياسية، والخلل التنظيمي الصارخ المناوئ لقواعد وضوابط العمل التنظيمي الثوري الذي أحدثه جمع (بالمعنى الرياضي للكلمة) الهيكل الحزبي السياسي بالهيكل النقابي عبر التعاقد الفوقي. هذا بصرف النظر عن أهمية الاعتراف بالخطأ من طرف القيادة ـ لربما لأول مرة في تاريخ الحزب.. ولآخر مرة.ـ ذلك أن الهدف من النقد الذاتي الثوري لم يكن يوما ما عبارة عن مجرد اعتراف وتقديم «صك الغفران»... بقدر ما يروم التحليل الموضوعي الى الوقوف عند مكامن الخطأ الحقيقية للاستفادة منها وتوفير الشروط الموضوعية والذاتية لتجاوزها.. وعندما يُحجَّم النقد الذاتي بحجم اعتبارات الثقة وحسن النية وغيرها من العواطف الطوباوية (رغم عذوبتها...) فانه يظل حتما قاصرا عاجزا عن بلوغ أهداف التصحيح والتقويم المطلوبة.

أما عن تركيبة اللجنة الادارية الجديدة التي انبثقت عن الاجتماع بتعيين عناصر اضافية لها، فانها ـ وتجاوزا لمبدأ التعيين في حد ذاته ـ لم تعكس ارادة ولا ميولا لترسيخ حزب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.. ولم تتم بتمثيلية لتركيبته الاجتماعية وبمقاييس نضالية ثورية في الساحة الجماهيرية بقدرما تحكمت فيها، بدون أدنى شك، خلفيات وحسابات ذات طبيعة مغامرة لا حاجة للخوض فيها هنا..

والجدير بالاشارة أن بعض المناضلين والاطر الحزبية تناولوا بالنقد والنقاش الصريح، في اجتماع ٣٠ يوليوز بالذات مختلف هذه النواقص والهفوات، موضحين هزالة النقد الذاتي المطروح وملحين على ضرورة التحضير الجدي والدعوة للموتمر الوطني الثالث من أجل معالجة تنظيمية شاملة رسمية.. فتم «ارضاؤهم» من جهة، بقبول الدعوة للمؤتمر الوطني (والذي قبلت القيادة مبدأه لفظيا كما سيظهر..) ومن جهة ثانية، اقترح مسيرو الاجتماع الحاق بعض الاخوة العمال باللجنة الادارية الجديدة تخفيفا للتركيبة «النوعية» المقترحة (قل المفروضة)...

واضافة لكل هذا وذاك، فان حجم التناقض مع القيادة النقابية وجهازها، والعواقب العملية المباشرة والملموسة لهذا التناقض الاساسي ان صح التعبير مزاجا، شكل من جهة اخرى عاملا أساسيا في حجب واختزال التناقضات الاخرى مع افرازات البورجوازية الصغيرة واليمين بمختلف عيناته، من مفاوضين ومساومين ومغامرين وانقلابيين وانتهازيين يساريين ويمينيين...

واذا كان تيار اليسار الثوري داخل الحزب قد لعب دورا اساسيا في النهوض بـ«حركة ٣٠ يوليوز» كحركة تصحيحية ايجابية، فلقد عمل كامتداد لـ«تجربة ١٩٦٩» التي ظلت قائمة داخل الحزب كتوجه وخط وممارسة، رغم خسارات القمع والاعتقالات والمحاكمة الكبرى بمراكش. ولقد بيّنا في الحلقات السابقة كيف أن «تجربة ١٩٦٩» تمت كلها في اطار ازدواجية مركبة من

القمة الى القاعدة داخل «حزب الوحدة». ولما تم حسم التناقض بصفة نهائية مع القيادة النقابية عبر «٣٠ يوليوز»، أقبل التيار اليساري الثوري على اعادة الكرة لاحداث نقلة نوعية جديدة داخل الاتحاد، لكن بنفس منطق الازدواجية مع التناقضات الاخرى الكامنة داخله، وعلى رأسها التناقض مع التحريفية والانقلابية الذي ظل تناقضا قائما كامنا داخل الاتحاد.

هكذا انطلقت الحركة التصحيحية في اطار ازدواجية جديدة: فمن جهة يعمل المناضلون الثوريون على توسيع واحكام التنظيم الخلوي والهياكل القاعدية والاجهزة المركزي للحزب، ويوسعون العمل الجماهيري والاشعاعي للاتحاد.. ومن جهة أخرى يغضون الطرف عن التناقضات الداخلية ويعملون بشكل مواز لها، أملا في حسمها تلقائيا لاحقا عبر الدينامية الثورية نفسها... في حين أن تيار التحريفية الانقلابية سيمارس تجاه التيار الثوري وتجاه الاتحاد عموما، ممارسات أكثر وأفضع مكرا وخداعا وعمالة مما فعله الجهاز النقابي، وذلك في مراحل لاحقة من التجربة الحزبية.. (وكان التاريخ سيعيد نفسه)...

ومما لا شك فيه أن نقاط الضعف الكامنة في «حركة ٣٠ يوليوز» التصحيحية قد رهنت قدرتها المستقبلية عن السير بعيدا وبنفس طويل. كما أن مجمل نواقصها، وبخاصة انعدام التحضير الجدي لها وسط التنظيمات الحزبية لكي تكون هذه الاخيرة هي صاحبة القرار بشأنها، وتتبناها وتمارسها بقناعة وفعالية أكبر، وانعدام التحضير الجماهيري لها كلية، وغياب شرحها واعداد الجو المناسب لتقبلها واحتضانها من طرف الجمهور المتعاطف، وعدم اتقان طريقة وشكل حسمها.. ان هذا كله ساعد بلا ريب في تغذية جو البلبلة، وصب الماء في طاحونة الجهاز النقابي، وتطعيم الحيثيات الشكلية لطعنه في قرارات ٣٠ يوليوز واظهار الموضوع ـ مؤقتا على الاقل ـ وكأنه انشقاق كامل، افقياً وعموديا، داخل الحزب ما بين ما أصطلح عليه الاعلام آنذاك بـ«جناح الرباط»، نسبة لاجتماع ٣٠ يوليوز، و«جناح الدار البيضاء» نسبة للتعبير السياسي للجهاز النقابي، الذي اعلن تملُّكه للشرعية الحزبية، وصلاحية التحدث باسم الاتحاد الوطني، وعدم شرعية اجتماع ٣٠ يوليوز، واصدر تبعاً لذلك جريدة تحت عنوان «الاتحاد الوطني» مما زاد بلبلة في بلبلة.

الا ان هذا الصراع الشكلي على الشرعية الحزبية لم يعمِّر طويلا بحكم واقع التنظيم والممارسة نفسها، حيث أقبل المناضلون الثوريون المخلصون على العمل الجاد في القواعد وعبر مختلف أنحاء الوطن في اطار حركة تصحيحة نضالية تقدمية اصيلة فجرت طاقاتهم الخلاقة من جديد نحو البناء والعطاء النضالي المشرق، وفي تلاحم متجدد مع الساحة الجماهيرية...

٩ ـ تطور التناقضات الداخلية.. والمد النضالي الجديد...

حاولنا من خلال الحلقة السابقة تشريح التناقضات التي حملها الاتحاد معه منذ تأسيسه: التناقض مع التيار الاقتصادي الضيق المتجسد في الجهاز النقابي، ورأينا كيف وُجد هذا التيار في التركيبة الاصلية للاتحاد، وكيف تطور ونما مع تطور المسيرة التاريخية للحزب، ووقفنا عند الطريقة التي حُسم بها هذا التناقض من خلال «قرارات ٣٠ يوليوز» بعد ان بلغ حده من النضج.. كما تعرضنا للحركة التصحيحية الايجابية التي دشنتها تلك القرارات داخل الاتحاد مبشرة بعهد جديد من المد والنمو والنهوض النضالي..

والحقيقة أن مطلع السبعينات كان عنوانا علما لمزيد من التطور والتعمق ثم الحسم للعديد من التناقضات الداخلية للحزب، بدفع من تطوره التاريخي وديناميةالفرز السياسي داخله، في علاقة أخذ وعطاء مع الفرز الطبقي والتطورات السياسية العامة في البلاد، التي لا يتسع المجال هنا لتناولها، الا في ما له علاقة مباشرة بموضوعنا، رغم اهمية التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتلك التطورات بكل دقائقها على المسيرة الحزبية التاريخية.

تشكيل «منظمة ٢٣ مارس»

وضمن التناقضات التي بلغت حدها وتفجرت في مطلع السبعينات، بعد مرحلة من التطور والانضاج، انفصال مجموعة من المناضلين عن الاتحاد لتشكيل «منظمة ٢٣ مارس» كتنظيم مستقل وفصيل من «الحركة الماركسية ـ اللينينية». والواقع ان الاتجاه الذي شكل هذه المنظمة كان موجودا داخل الاتحاد منذ منتصف الستينات، مجسدا في مجموعة من المناضلين الاتحاديين في اوساط الشباب على الخصوص، كانوا يعارضون السياسة الرسمية للحزب والتكتيكات الملتوية لقيادته، ويطالبون بتجذير الخط الايديولوجي والسياسي للحزب وفق شعارات ثورية.. ولقد كان لانتفاضة مارس ١٩٦٥ من جهة، والازمة التي كان يعيشها الاتحاد نتيجة المؤامرة الموجهة ضده، ونتيجة اوضاعه الذاتية في تلك المرحلة التاريخية من تطوره من جهة ثانية، وللمناخ السياسي المطبوع بجو من المفاوضات الخفية التي أقبلت عليها القيادة الحزبية آنذاك من جهة ثالثة..

كان لكل هذا أثر عميق على الاتجاه الرافض داخل الحزب الذي أخذ يتطور ويتكتل ويتجذر منذ ذلك الحين..

وبعيدا عن المجاملات، وبالاحتكام للموضوعية وحدها، لن نتردد في القول بأن الاسس التي انبنى عليها هذا الاتجاه مستمدة اجمالا، من الناحيتين الايديولوجية والسياسية، من «التطرف اليساري» العالمية آنذاك، ان صح التعبير. ولا نعتقد أن مناضلين «منظمة ٢٣ مارس» سيختلفون معنا ـ كيفما كان تطور انتماءاتهم اللاحقة ـ حول هذا التصنيف الايديولوجي والسياسي العام، أخذا بعين الاعتبار ما يحمله من عمومية واختزال، وكذلك الظروف التاريخية العينية التي ظهر فيها في بلادنا وحزبنا بالذات، الذي كان يعيش أزمة تحول ثورية ما في ذلك من شك.

وليس التحيز للاعتبارات الذاتية المرتبطة بالمسيرة الحزبية، او تعصبا لها هو الذي يجعلنا ننعت هذا التيار بـ«التطرف اليساري» بل وأساسا، الاعتبارات الموضوعية الثابتة تاريخيا، منها ما يرتبط بالاصول الاجتماعية لهذا التيار الذي تمركز اساسا داخل الشبيبة المدرسية والجامعية، ومنها ما يتعلق بالشعارات والطرح السياسي والممارسة التنظيمية والجماهيرية، ومنها ايضا ما يشكل اوجه الشبه والتناسب والامتداد لتيارات مماثلة عربيا ودوليا.

وباختصار شديد، ان التيار الذي نشأ داخل الاتحاد وتطور على اساس الرفض والاختلاف الايديولوجي والسياسي، ثم الحسم التنظيمي بتشكيل «منظمة ٢٣ مارس»، لم يشكل من خلال هذه، وبكل موضوعية، بديلا ثوريا تاريخيا بالمضمون الطبقي والايديولوجي والسياسي والتنظيمي وبكلمة واحدة، الحزب الثوري التاريخي البديل، بقدرما اتجه، في النتيجة والخلاصة، نحو التطرف اليساري كظاهرة طبيعية في مرحلة المخاض الثوري وأزمة النمو داخل الحركة التقدمية المغربية عموما.

وهذا الذي تجلى في نهاية المطاف في الممارسة السياسية للـ«حركة الماركسية ـ اللينينية» بصفة عامة، والتي اتسمت اجمالا، بالقصور في الطرح المرحلي المطابق لطبيعة المرحلة، والاوضاع الموضوعية والذاتية الملموسة للطبقة العاملة والكتلة الشعبية في صراعها مع كتلة المستغلين. ومقابل ذلك، التضخيم في الطرح الاستراتيجي والشعارات الثورية.. تلك الشعارات التي قد تظهر صحيحة في حد ذاتها، وفي نصها الحرفي، لكنها في الواقع، متطرفة يساريا قياسا بشروط وظروف المرحلة وبالواقع الذاتي للتنظيم الذي يرفعه نفسه.. هذا اضافة الى تسطيح التناقضات وتجميعها ولمها ثم رميها عشوائيا في سلة واحدة بحيث يضيع أي ترتيب فيما بينها ويصبح الثانوي أساسيا، ويُشخص ويسطح الاساسي حتى يفقد محتواه الطبقي الموضوعي، وتُصنف الحركة الوطنية والتقدمية جملة وتفصيلا، باتجاهاتها التقدمية الثورية، والاخرى الاصلاحية المغامرة، في صف واحد: صف العدو والعرقلة الاساسية.. وتُجذر الشعارات الى اقصى الدرجات حتى تبلغ ٣٦٠ درجة وتهدد بالالتقاء الموضوعي اللاواعي مع الخصوم والاعداء الطبقيين الحقيقيين.. ويصبح الهم الاساسي في تحديد اي موقف، وفوق اي اعتبار موضوعي، هو ان يكون اكثر يسارية من كل المواقف المطروحة في الساحة..(أفليس هذا تعريف بسيط لمفهوم وظاهرة «التطرف اليساري»؟...).

اما من الناحية التنظيمية، وفي اطار التقاء «منظمة ٢٣ مارس» مع «منظمة الى الامام» التي انفصلت عن «حزب التحرر والاشتراكية» وتجميع المنظمتين داخل «الجبهة» و«الحركة الماركسية ـ اللينينية»، فلقد تم الاعتماد على ما يبدو، على نوع من الالتفاف الجماهيري حول الشعارات المشتركة، مع تغليب الكم على النوع وفق ضرورات مواجهة الاحزاب جماهيريا. بحيث ضمت «الجبهة» مختلف المجموعات والاتجاهات ذات المشارب والتوجهات المختلفة، يجمع فيما بينها انتماء تقريبي عام للـ«الماركسية ـ اللينينية».. وستُعبر هذه التناقضات الداخلية عن نفسها لاحقاً بكل حدة من خلال خلافات سياسية وتنظيمية افرزت عدة اتجاهات ومجموعات مستقلة.

وبالنسبة للتاثر بالاتجاهات المماثلة عربيا ودوليا، وهو امر طبيعي، فلا شك أن بروز الثورة الفلسطينية بمختلف فصائلها، وبخاصة تلك التي تبنّت الماركسية ـ اللينينية، كان له تاثير بحجم القضية الفلسطينية، ليس مغربيا وحسب، بل عربيا وحتى دوليا. كما ان المخاض الثوري العالمي الذي مسّ البلدان الرأسمالية نفسها ـ وخاصة انتفاضة مايو ١٩٦٨ بفرنسا ـ كانت له تاثيرات فعلية ايضا، تجسدت في الالتقاءات التنظيمية مع مختلف التيارات والمجموعات الموجودة عالميا آنذاك، كالماوية والتروتسكية واطروحة «العوالم الثلاث» وغيرها... ولن نجازف كثيرا اذا ما اكدنا على ان مجمل هذه التاثيرات كان لها وقع تصنيفي سياسيا وتنظيميا، داخل «الحركة الماركسية ـ اللينينية» المغربية...

صراعات هامشية هدامة

وكان من الطبيعي، اعتبارا لطبيعة واهداف وشعارات هذه الحركة، وطبيعة ازمة النمو والمخاض الذي كانت تعيشه الحركة التقدمية عموما، أن تنشب خلافات وصراعات في الساحة الجماهيرية، وفي القطاع الطلابي تحديدا، ما بين مناضلي وانصار منظمة «٢٣ مارس» و«منظمة الى الامام» المنضويتين تحت لواء «الجبهة» من جهة، ومناضلي وانصار الاحزاب التقدمية الاخرى والاتحاد بصفة خاصة.

واذا كان لتلك الصراعات ما يبررها فكريا وسياسيا وتنظيميا، فانها للاسف، ابتعدت في العديد من الحالات، عن اساليب النقاش والجدال والحسم الديموقراطي لتسقط في اساليب الحلقية والهيمنية والاحتواء، وتغليب المصلحة الذاتية على مصلحة الاطار الجماهيري، ثم انتقلت الى درجات من العنف الجسدي والاساليب والممارسات اللاديموقراطية التي لم يسبق لها مثيل داخل الحركة الطلابية...

ومما زاد الطين بلة هو تدخل اعداء الحركة الجماهيرية لصب الزيت على النار، وتلغيم الصف التقدمي بالعناصر المشبوهة لكي تمارس الاستفزاز المنهجي وتفجر وتعمق الخلافات والصراعات العنيفة وتعرقل اي حوار او عمل ايجابي، كل ذلك على حساب الحركة الطلابية ووحدتها ومصالحها الاساسية، الشيء الذي سيدفع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ثمنها غاليا، وسيجتر عواقبه ومخلفاته الى يومنا هذا..

ان مسؤولية السقوط في مثل هذه الممارسات، او اتاحة الفرصة لها، تقع بطبيعة الحال، على الطرفين المتصارعين اللذين سقطا في حلقة مفرغة من الهجومات والهجومات المضادة التي لا يهم بشأنها الدخول في نقاش عقيم لتحديد من البادئ والمعتدي، او من كان الضحية الاولى، بقدرما يهمنا القول في اطار نقدنا الذاتي الحزبي، اننا نتحمل جزءا من مسؤوليتها الى جانب الجزء الذي يتحمله خصومنا السياسيون آنذاك.

وحبذا لو اقبل كل طرف على القيام بنقد ذاتي علني وصريح حتى نستفيد جميعا من دروس الممارسات السلبية التي خدمت العدو الطبقي، ونعمل سوية على عدم اتاحة الفرصة لها مجددا، والاحتكام لمنطق الجدل الفكري والنقاش الديموقراطي والممارسة العملية الديموقراطية كذلك..

ظروف داخلية ساعدت على الانفصال

واذ لا يتسع المجال هنا للتطرق اكثر لظروف نشأة «منظمة ٢٣ مارس» و«الحركة الماركسية ـ اللينينية» عموما، وتطوراتها اللاحقة، دون ان نبتعد كثيرا عن موضوعنا؛ نترك مهمة التحليل والتقييم التاريخي ملقاة على عاتق مختلف فصائل الحركة المطالبة بذلك فعلا، أمام جماهيرنا استفادة من التجربة واغناء لثرات الحركة التقدمية عموما.

وبالعودة للمسيرة الحزبية التاريخية، وحتى لا نسقط في التبسيط والاطلاقية، فلا بد من الاشارة الى عدد من الظروف والعوامل الداخلية للحزب التي شكّلت تربة خصبة لنشأة ونمو تيار الرفض في أحشائه، وبررت بشكل من الاشكال انشقاق مجموعة من المناضلين عنه. ويتعلق الامر بصفة عامة، بظروف الازمة الموضوعية والذاتية التي كان يعيشها الاتحاد في تلك المرحلة، والتي انعكست بالغموض في خطه الرسمي، ايديولوجيا واستراتيجيا وسياسيا، كما يتعلق الامر بصفة خاصة بتصرفات القيادة الرسمية للاتحاد منذ انتفاضة مارس ١٩٦٥، وحتى قبلها (المفاوضات والمساومات الخفية المتكررة، تكرار «الاخطاء الثلاث القاتلة»، الوحدة الفوقية مع النقابة، الكتلة الوطنية...)، وبالتالي عجز الحزب آنذاك عن توفير هياكل ومناهج تسمح باستيعاب ومعالجة الخلافات او التفاوتات في وجهة النظر بين المناضلين بكيفية ديموقراطية.

عوض ذلك، لعبت الاساليب السلطوية والاقرارية، وكذلك التشنج ورفض الحوار وغيرها من الاساليب اللاديموقراطية، دورا لا يستهان به في تعميق الخلافات ووضع عدد من المناضلين الشباب، الذين لم تكن اطروحاتهم بداية، لا بالغريبة ولا بالمعادية للحزب، امام الباب المسدود، ثم الدفع بتأجيج التناقض معهم في اتجاه الحسم السلبي والانفصال...

وللانصاف، لا بد من تثمين الاجتهادات والعطاءات النظرية والفكرية لهؤلاء المناضلين الذين انطلق اغلبهم من ارادة ونية ثورية صافية ما في ذلك من شك، وحركتهم طيلة مرحلة بكاملها الغيرة المشروعة على حزبهم. فجاءت عطاءاتهم الفكرية والتحليلية على الخصوص، وحتى بعد الانفصال عن الحزب، لتساهم في انارة عدد من القضايا والاشكالات، فكان ذلك الانتاج النظري يلتقي او يتقارب كثيرا من حيث مضمونه التحليلي في حد ذاته، مع ما كان يطرحه تيار اليسار الثوري داخل الحزب، وذلك بالنسبة للعديد من القضايا والتقييمات... لكن الاختلاف العميق ظل من جهة، في طريق المعالجة ما بين اختيار التشبث والبقاء والصمود داخل الاتحاد باعتباره حزبا متأصل الجذور وسط الطبقة العاملة والقوات الشعبية ومواكبة مراحل الفرز الثوري داخله بنفس طويل، ومن جهة ثانية، في خيار الحسم الفوري وتأسيس منظمة مستقلة أملا في تشكيل طليعة ثورية ولو بمجموعة من المناضلين...

ومهما يكن من الامر، فان هذا الخيار الاخير هو الذي اعتمدته مجموعة من المناضلين الذين غادروا الاتحاد ابتداءا من مطلع السبعينات لتشكيل «منظمة ٢٣ مارس». وبذلك يكون تناقض آخر داخل الاتحاد قد حسم بصفة شبه نهائية، بحيث ان الاتحاد لم يعرف بعد ذلك ما يمكن ان نسميه بالتطرف اليساري بالمضمون الايديولوجي لهذا التعريف، الا كحالات هامشية معزولة تنتسب اكثر «للشعوبية» منها للتطرف اليساري، وليس في جميع الحالات كتيار او مجموعة قائمة بذاتها...

واذ ليس موضوعنا تناول ما عرفته «منظمة ٢٣ مارس» من تطورات لاحقة خاصة بها، وما افرزته من تفرعات واتجاهات ومجموعات... فلن يفوتنا هنا ان نحيي مناضلي «رابطة العمل الثوري ـ الاستمرار الثوري لمنظمة ٢٣ مارس» سابقا الذين اقبلوا بكل جرأة وشجاعة وتبصر على حل منظمتهم هاته، في منتصف الثمانينات، للالتحاق بصفوف الحزب، بعد ان حسمت داخله جل التناقضات التي كانت سببا موضوعيا للانفصال، وذلك على اساس الوضوح والاتفاق الايديولوجي والسياسي والالتزام التنظيمي، وكموقف علني شفاف وعمل ايجابي بليغ الدلالات وثمين السومة، يضع جانبا الاعتبارات الذاتية لصالح خدمة وحدة الحركة الثورية المغربية ومصالحها الموضوعية الاساسية..

وهنا نبدأ في تلمس ظاهرة متميزة في تاريخ الحزب: ظاهرة انسجام هذا التاريخ النضالي مع نفسه بشكل علمي، اذ نجده يولد كلا من الانشقاق او الوحدة على اسس موضوعية منطقية، ويجعل الاتفاق حول المبادئ والمفاهيم والمواقف والممارسة هو الذي يوحد بين المناضلين، والاختلاف حولها هو الذي يفرق فيما بينهم... (ولنا عودة لموضوع هذه الظاهرة في محطات لاحقة).

المد النضالي الجديد و«بيان ٨ اكتوبر» ١٩٧٢ التاريخي

وبعد توقفنا عند الظروف والملابسات التي احاطت بتشكيل «منظمة ٢٣ مارس»، تاركين المنظمة لمسارها وتطوراتها الخاصة، نعود لمواكبة المسيرة الحزبية التاريخية من خلال النتائج المترتبة عن تطبيق «قرارت ٣٠ يوليوز» التي تحدثنا عنها في الحلقة السابقة، والتي اشرنا بصددها للشروط والظروف التي احاطت بها.

والحقيقة ان تلك القرارت التاريخية رغم نواقصها، كانت بمثابة العامل الذاتي الذي حرر وفجر الطاقات النضالية الكامنة داخل الاتحاد، بعد ان تعرضت لسنين طويلة من الكبت والجزر والتجميد على يد الاجهزة البيروقراطية المنبثقة عن الوحدة الفوقية مع الجهاز النقابي، فعرف الحزب، ابتداءا من صيف ١٩٧٢، مدا نضاليا جديدا تجلى بشكل خاص في اعادة هيكلة وتنشيط الخلايا الحزبية، واستئناف الدورة التنظيمية السليمة من القاعدة الى القمة، مع ما يقتضي ذلك من نشرات داخلية وبرامج للتشغيل وللتكوين، ودورات عادية للاجهزة المحلية والمركزية، وبرامج جماهيرية لاعادة اللحمة مع الشعب الكادح والانغماس في همومه والانخراط النشيط في نضالاته.. لا سيما ان الساحة الجماهيرية كانت تشهد هي الاخرى مدا نضاليا صاخبا، سواء على مستوى الحركة الطلابية وهي في اوج قوتها، او على مستوى النضالات العمالية والحركات المطلبية والاحتجاجية بصفة عامة.

وفي سياق هذا المد النضالي الجديد، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا لها في ٨ اكتوبر ١٩٧٢، لتحديد الخط السياسي الرسمي للحزب، انسجاما مع الحركة التصحيحية التي اقبل عليها في كافة المستويات، فاصدرت البيان السياسي العام والمعروف في تاريخ الحزب بـ«بيان ٨ اكتوبر». واهمية هذا البيان تكمن ليس فقط في ما حمله من مواقف وتوجهات، لكن ايضا في المنهجية التي تناول بها التناقض الاساسي والصراع الطبقي المترتب عنه، وحدد الاهداف الاستراتيجية الواضحة للحزب من جهة، والاهداف المرحلية والمقترحات والمطالب الآنية التي يطرحها لاخراج البلاد من الازمة العميقة التي تعيشها، من جهة ثانية. فعلى المستوى الاستراتيجي، نقرأ في مستهل هذا البيان التاريخي:

«تذكر ـ اي اللجنة المركزية ـ بان الاختيار الثوري للاتحاد هو الذي يعطي لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذي تسجل داخله القرارات السياسية المرحلية.

وتذكر كذلك بان هذا الاختيار الثوري يستمد آفاقه وابعاده من الاهداف الثورية التالية:
ـ استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية والاستعمارية في بلادنا.
ـ حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية شعبية تمكن الجماهير الشعبية من الرقابة الديموقراطية على اجهزة الحكم في كل المستويات.
ـ اقامة اسس اقتصادية خالية من اي مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الاقطاع وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل لثروات البلاد وانتاجها العام، يكون المستفيد الاول منه هو جماهير الشعب المسحوقة.
ـ اقامة تنظيم سياسي اجتماعي يسهر على تأطير الجماهير الشعبية من اجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد والطاقات الوطنية المادية والبشرية قصد تحقيق تراكم متزايد للتوفير القومي يمكن البلاد من الاعتماد اساسا على امكانياتها الذاتية في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي».
وبعد ان اكد البيان ان مصدر الازمة «ليس شيئا آخر غير السياسة اللاشعبية المعادية لآمال ومطامح الجماهير المغربية»، تلك السياسة التي سخرت طاقات البلاد وثرواتها «لفائدة اقلية من المستغلين الذين يقومون بدور الوسيط للرأسمال الاجنبي مجسمين بذلك التبعية للاستعمار والامبريالية العالمية».. وبعد ان حدد المعركة التي تخوضها القوات الشعبية على انها «في حقيقتها وجوهرها معركة التحرير الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بمدلوله الشعبي».. اوضح البيان على ان هذه المعركة «تجسد التناقض الاساسي القائم في المجتمع المغربي منذ الاعلان عن الاستقلال، وبالتالي تعكس صراعا طبقيا متأججا بين قوتين رئيسيتين:
ـ القوة التي يجسدها تحالف الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح، والتي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الاجنبي على تدعيم وتركيز الهياكل الاستعمارية والاستغلالية..
ـ القوات الشعبية المؤلفة من اوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة والمستغلة».. والتي تتكون من الطبقة العاملة كقوة طلائعية، وجماهير الفلاحين الفقراء ومجموع الكادحين والمثقفين الثوريين، كما يوضح البيان...

السيادة الوطنية.. المجلس التأسيسي والاهداف المرحلية

وفي اطار الصراع الطبقي المتأجج بين القوتين او الكتلتين المتقابلتين، يصف ويحلل بيان ٨ اكتوبر اساليب الصراع المتبعة من طرف «الجهاز الحالي» المعبر السياسي عن التحالف الاقطاعي البورجوازي»، والقائمة اولا على «جهاز قمعي واسع المدى من اجل تعميم الرعب وجعل اساليب الاختطاف والتعذيب مسطرة عادية في علاقته بالمواطنين»، وثانيا على «ديموقراطية مزيفة بواسطة سلسلة من الاستفتاءات الدستورية والتجارب الانتخابية التي تقوم على تزوير الارادة الشعبية»، وثالثا على فرض الاستغلال بواسطة «التوجه اللاشعبي الذي فُرض على البلاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».
وبعد التأكيد على تشبث الاتحاد بالسيادة الوطنية كاملة، ومطالبته الملحة بتمكين الشعب المغربي من كل الوسائل لخوض المعركة من اجل تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية والجزر الملحقة.. يوضح البيان ان:
«حل الازمة الحالية بمعطياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية يتطلب التخلي الكلي عن الاتجاه السياسي الحالي والسير في اتجاه يختلف جذريا عن الاتجاه السابق، اتجاه يكفل للشعب المغربي استعادة سيادته مجسدة في ممارسة ديموقراطية حقيقية، تضمن له المساهمة في التقرير والتنفيذ، وتفتح امامه المجال واسعا لمراقبة الحاكمين ومحاسبتهم».
وبعد التذكير بمكانة الديموقراطية ضمن الاختيار الاشتراكي للحزب، جدد البيان مطالبة الاتحاد الوطني «بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تاسيسي وتشريعي بالاقتراع السري العام والمباشر من اجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسد ارادة الجماهير»...
ثم ياتي البيان بناء على مختلف الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية السالفة الذكر، على تحديد الاهداف المرحلية للاتحاد: اصلاح زراعي حقيقي، تصنيع البلاد وتجهيزها، تعليم وطني تقدمي، خطة وطنية متكاملة قصد تحرير الصحراء المغربية وسبتة ومليلية، سياسة خارجية تحررية...
وكشرط مسبق، ومطلب نضالي ديموقراطي آني ومستعجل «يرى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان الغاء الاحكام والمتابعات السياسية الصادرة او الجارية.. لهو خطوة اولية ضرورية على طريق احداث الانفراج السياسي المطلوب»..
وختاما يؤكد بيان ٨ اكتوبر التاريخي: «ان النضال مع الجماهير وبواسطة تعبئة القوى الشعبية الكادحة هو وحده سبيلنا الى النصر»..
هكذا جاء تحديد الخط الاستراتيجي والسياسي للاتحاد على يد اعلى جهاز له بعد المؤتمر ـ اللجنة المركزية ـ منسجما تمام الانسجام مع الحركة التصحيحية التي دشنها في صفوفه مع «قرارات ٣٠ يوليوز» والتي استهدفت، فيما استهدفته، اخراج الحزب من الازمة التنظيمية الحادة التي كان يعيشها، لصالح مرحلة من المد النضالي المثمر..
ونشير عرضيا، الى انه لم تمر سوى اسبوعين على اجتماع ٣٠ يوليوز ١٩٧٢، حتى حدث ما اصطلح عليه بالمحاولة الانقلابية ليوم ١٦ غشت ١٩٧٢، التي نقلت الصحافة الوطنية والدولية اطوارها بما فيه الكفاية، والمآل الذي آلت اليه.. فدخلت البلاد

على اثر ذلك في ازمة سياسية حادة زادت في تعميق الأزمة الهيكلية العامة المتفشية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى اثر ذلك فُتح من جديد باب «المفاوضات»، لكن بصيغة مغايرة من حيث الشكل والطريقة، اذ طُلب من كل الاحزاب الوطنية والتقدمية الادلاء برأيها ومقترحتها ازاء تلك الازمة بشكل مكتوب جوابا على الرسالة التي وُجهت لها بهذا الصدد يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧٢.

١ ـ المخاض الثوري .. و«حركة ٣ مارس»

وقفنا في الحلقة السابقة عند المد النضالي الايجابي الذى شهده الاتحاد بفعل الحركة التصحيحية التى أقبل عليها عبر «قرارات ٣٠ يوليوز» لسنة ١٩٧٢ ، التى دشنت مرحلة جديدة من البناء والإحكام في الهياكل التنظيمية، والتصحيح والتوضيح في الاختيار الايديولوجي والخط السياسي، والانخراط النشيط في النضال الجماهيري الديموقراطي.. ورأينا أيضا كيف تزامن هذا المد الاتحادي الجديد مع النهوض العام للحركة النضالية الجماهيرية، سواء في القطاعات العمالية والمنتجة بصفة عامة أو بالنسبة للحركة الطلابية التى كانت في أوج عطاءاتها وكفاحاتها، واحتلت مكانة ملحوظة في الساحة الجماهيرية كقوة نضالية تقدمية.

بيان ٨ اكتوبر .. والرسالة الجوابية

وجاء اجتماع اللجنة المركزية شهورا قليلة بعد ذلك، ليصدر «بيان ٨ اكتوبر» التاريخي الذى جسد وقنن المد النضالي الاتحادي، وتناول بمنهجية علمية التناقض الأساسي في بلادنا وطبيعة الصراع الطبقي الدائر رحاه ما بين طبقة المستغلين من جهة، وكافة الفئات الشعبية الكادحة من جهة ثانية، كما حدد الأهداف الاستراتيجية الحزبية البعيدة والمتوسطة المدى، وكذا الأهداف المرحلية والإجراءات المستعجلة والحلول المعروضة على الشعب المغربي لاسترداد سيادته الوطنية والشعبية كخطوات لا محيد عنها لإخراج البلاد من الأزمة الهيكلية التى تتخبط فيها.

وأشرنا أيضا الى تعمق هذه الأزمة على المستوى السياسي إثر المحاولة الانقلابية ليوم ١٦ غشت التى جرت أسبوعين فقط بعد اجتماع «٣٠ يوليوز»، والتى فُتحت بشأنها من جديد أبواب المفاوضات والمساومات، حيث كان على الاتحاد أن يرد الجواب على الرسالة الرسمية التى وجهت له يوم ٢٣ سبتمبر.

وجاء الجواب فعلا يوم ١٤ اكتوبر ١٩٧٢، في شكل رسالة جوابية ممضاة «عن اللجنة الادارية الوطنية». وبدون الخوض في تفاصيل الرسالة، ولا تشخيصها، وبالرغم من تناولها لمظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا بد من القول بأن الطابع التاكتيكي قد طغى عليها بشكل ملحوظ، وأحدث نوعا من التفاوت بينها وبين «بيان ٨ اكتوبر» المعلن أسبوعا فقط قبلها... ونجد هذا التفاوت مثلا في الطرح الفضفاض الذى يختزل الأزمة الهيكلية القائمة في «أزمة ثقة» بين الحاكمين والمحكومين.. كما نجده بشكل خاص في التأويل الذى طرحته الرسالة بالنسبة للمجلس التأسيسي حيث حددت مهمته الأولى في «أن يبث في مختلف بنود دستور ١٩٧٢»، هذا الدستور الممنوح والمرفوض شعبيا والذى قاطعته جل التنظيمات والفعاليات التقدمية. وفي هذا التأويل، قياسا بموازين القوى والظروف السياسية آنذاك، تفاوت واضح مع روح ونص بيان ٨ اكتوبر (انظر الحلقة السابقة) مما أحدث نوعا من الإزعاج والبلبلة وسط المناضلين الاتحاديين والرأي العام التقدمي بصفة عامة، حيث كثرت التأويلات والإشاعات حول حقيقة الطرح السياسي الرسمي للاتحاد من جهة، وما يدور في الخفاء من مساومات ومفاوضات أو مبارزات حول السلطة...

وكان كل هذا ينذر في الحقيقة ببروز الخط الاصلاحي ـ المغامر داخل الاتحاد بأكثر قوة من المراحل السابقة، وإن بشكل خفي بداية، وصولا الى هيمنته وتحكمه في إدارة دفة الاتحاد لفترة بكاملها، قبل انكشاف أمره وتفجر تناقضاته بشكل صارخ ليس داخل الاتحاد وحسب، لكن أمام الملأ وفي الساحة السياسية عموما.

وفي انتظار ذلك واكب المناضلون الثوريون المخلصون المد النضالي داخل وخارج حزبهم، في جو من النضالات الجماهيرية الصاخبة من جهة، والأزمة السياسية الخطيرة والقمع المنهجي المتصاعد الذى رافقها.

المخاض الثوري والقمع المنهجي

ومن أبرز وقائع القمع العنيف الذى طبع الشهور الأخيرة من سنة ١٩٧٢ وبداية سنة ١٩٧٣ :

ـ محاكمة الأخ احمد الخيار بمراكش، كتتمة أو ملحق لمحاكمة مراكش الكبرى، والحكم عليه بالإعدام.

ـ المحاكمة العسكرية بالقنيطرة التى مثل أمامها الضباط والجنود المتهمين في قضية ١٦ غشت، والتى نقلت الصحف الوطنية كل وقائعها بنصها الحرفي (انظر وافحص النصوص كاملة في حالة الرغبة الملحة في كشف كل خبايا هذه القضية، تجد فيها ما يدلك عن الأفعال الخفية الخطيرة لبعض الزعماء الاتحاديين)...

ولقد صدرت أحكام قاسية في حق هؤلاء الضباط والجنود، من بينها ١١ حكما بالاعدام، نفذت يوم عيد الأضحى (١٣ يناير ١٩٧٣) وذلك «في تجاهل أو تناسي لقيمنا الحضارية والدينية.. وفي يوم من أعز أيام الإسلام وأجلها عند المسلمين» كما جاء في بيان اللجنة المركزية للاتحاد (٢١ يناير ١٩٧٣).

ـ طرود ملغومة وجه في نفس الظرف لعضوين من اللجنة الإدارية للاتحاد، محمد اليازغي الذى أصيب بجروح بليغة إثر ذلك، والشهيد عمر بن جلون الذى نجي من انفجار الطرد الموجه اليه...

ـ القرار الجائر القاضي بمنع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الصادر يوم ٢٤ يناير ١٩٧٣ .

ـ محاكمة ٨١ مناضلا تقدميا بالدار البيضاء التى افتتحت في شهر يوليوز من نفس السنة، وأصدرت في شهر سبتمبر أحكاما قاسية في حق هؤلاء المناضلين، من بينها الحكم بالمؤبد في حق ٢٤ مناضلا «في حالة فرار» وأحكام بالسجن لمدة ١٥سنة نافذة في حق ٦ مناضلين، و١٠ سنوات في حق ١٣ مناضلا...

ـ حملات الاختطافات والاعتقالات التى استؤنفت من جديد مع مطلع ١٩٧٣ في صفوف الحركة التقدمية بصفة عامة والاتحاد بصفة خاصة...

وكان هذا القمع المتعدد الأشكال والواجهات هو الرد الوحيد على الأزمة المتعددة الأشكال هي الأخرى والنضالات والحركات الاحتجاجية العارمة التى عمت مختلف القطاعات والواجهات الجماهيرية، نذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر:

ـ النضالات المسترسلة للشبيبة المدرسية والطلابية، والدور النضالي البارز الذى تصدره الاتحاد الوطني لطلبة المغرب،

ـ انتفاضات الفلاحين من أجل استرداد أراضيهم التى سلبها الاستعمار ثم استحود عليها خلفاؤه الاقطاعيون والمعمرون الجدد،

ـ نضالات المعلمين والأساتذة وعمال السكك الحديدية وميناء الدار البيضاء.. ومختلف الإضرابات التى كللت بالنجاح في جو من المسؤولية والتنظيم والوحدة النضالية في القاعدة،

ـ نضالات التجار الصغار والحرفيين ومختلف فئات الشعب الكادح التى عبرت عن صمودها وعزمها على توحيد صفوفها لخوض النضال الديموقراطي بجرأة وثبات...

ولقد وقفت اللجنة المركزية للاتحاد في دورتها العادية ليوم ٢١ يناير ١٩٧٣، عند مختلف تجليات هذه الأوضاع المتفجرة وهذا المخاض الثوري الذى تولده جدلية الأزمة والنضال والقمع والأفق المسدود. وبعد أن أكدت اللجنة المركزية على ما ورد في «بيان اكتوبر» التاريخي، أغنت التوجيه الحزبي بطرح متميز لمسألة وحدة القوة التقدمية، طرح «الوحدة النضالية في القاعدة» كأساس لبناء الوحدة السياسية المتكاملة، حيث جاء في البيان الصادر عن اللجنة المركزية:

«ومن أجل الدفع بجماهير شعبنا في معركة وطنية واحدة، منظمة وشاملة، معركة استرجاع السيادة للشعب، واستعادة أراضيه المغتصبة، وتحرير كيانه من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية واللغوية، وفك أغلال سيطرة الرأسمال الأجنبي على مقدراته، وتحضير شروط بناء الاشتراكية، ترى اللجنة المركزية أن وحدة العمل والكفاح، بمساهمة كل القوى الوطنية، يجب أن تتجسد في نضال موحد على صعيد القاعدة.

ولذلك فهي تدعو جميع المناضلين الاتحاديين الى تجنب الصراعات الهامشية والتركيز على النضالات الشعبية الواسعة مع ما يقتضيه ذلك من ضرورة التفتح والاتصال والتنسيق مع كافة العناصر الحية في جميع القطاعات، من أجل خوض معارك موحدة ملموسة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات.

إن المعركة التى تفرضها الظروف الحالية الحاسمة تستوجب العمل الملموس الذى يجب أن لا ينحصر في المواقف المبدئية، كما تستوجب تجاوز الاعتبارات الحزبية.

إن الانطلاق من وحدة المعركة في القاعدة والعمل على تصعيدها في جميع المستويات، هو طريق الوحدة الحقيقية، وسبيلنا الى النصر المؤكد».

هكذا اذن كان الاتحاد يعيش مده النضالي الجديد الذى مكنه من إحداث نقلة تنظيمية هامة في صفوفه وإحكام أهدافه الاستراتيجية وخطه السياسي الواضح، والإجابة بشكل سديد على مجمل الإشكالات النضالية المطروحة، وذلك في ظل موازين قوى متحركة قابلة للتغيُّر لصالح حركة النضال الديموقراطي العامة، وفي جو من المخاض الثوري والنضالات الجماهيرية العارمة، والقمع المنهجي المشدد الذى واجهه المناضلون بكل صمود وثبات، وبكل إصرار على مواصلة المسيرة الكفاحية مهما بلغت التضحيات.

أحداث ٣ مارس ١٩٧٣

في ظل مجمل هذه الشروط والظروف الموضوعية والذاتية، جاءت الأحداث والمواجهات العنيفة التى عرفت بأحداث ٣ مارس ١٩٧٣ ...

وإذ لا يسعنا المجال لتناول كل أطوار تلك الأحداث والملابسات المحيطة بها، لا سيما أن بعض الوقائع الهامة لا زالت تشوبها من الناحية التاريخية بعض الظلال.. سنعمل على تناول الوقائع بتركيز شديد، والاهتمام أكثر بالاستنتاجات والدروس الأساسية التى تكشف عنها وتوضحها «حركة ٣ مارس» في إطار المسيرة الاتحادية العامة.

فمن المعروف أن مواجهات عنيفة حدثت يوم ٣ مارس ١٩٧٣ بين قوات القمع ومناضلين اتحاديين في كل من جلميمة ومولاي بوعزة وبوعرفة، سقط خلالها في ساحة الشرف ثلاثة مناضلين من الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية، وهم الإخوة:

ـ المناضل الشهيد محمد بنونة (مهندس إليكتروني)
ـ المناضل الشهيد آيت زايد العربي (فلاح)
ـ المناضل الشهيد سليمان العلوى (فلاح)

ومن المعروف أيضا أن مختلف مناطق البلاد، في المدن والبوادي، وفي مناطق الأطلس على الخصوص، شهدت أحداثا مماثلة ومواجهات عنيفة بين التنظيمات الاتحادية والسلطة، انطلقت يوم ٣ مارس، واستمرت لفترات مختلفة حيث دامت عدة شهورفي بعض الحالات، وسقط خلالها في ساحة الشرف الإخوة:

ـ المناضل الشهيد إبراهيم التيزنيتي (مسؤول جيش التحرير المغربي سابقا وأحد مؤسسي الاتحاد)
ـ والمناضل الشهيد أسكور محمد (طالب)
ـ المناضل الشهيد موحا أوعقى (عامل)
ـ المناضل الشهيد النلشاشي محمد (عامل)

وعرفت البلاد خلال هذه الفترة حالة طوارئ استثنائية مشددة، كما كان القمع في أوج الشراسة والعنف والوحشية، هذا القمع الذى لم يمس المناضلين الاتحاديين وحسب، بل طال المواطنين بشكل عشوائي حيث تعرضت عائلات وقبائل بكاملها لأشد أنواع التنكيل والاضطهاد والتعذيب والتشريد والتهجير، إن لم يكن التقتيل في بعض الحالات.
وزيادة على العديد من الشهداء الذين سقطوا في ساحة المعركة، تعرض المناضلون الاتحاديون من جديد لحملة واسعة النطاق من الاختطافات والاعتقالات (حوالي ٥٠٠٠ مناضلا) والتي مست جميع التنظيمات الحزبية، سواء تلك التي كانت لها علاقة ما بالأحداث أو التي لم تكن لها أدنى علاقة، اذ كان الهدف هو استغلال الفرصة لمحاولة كسر ظهر الاتحاد من جديد، أوالعمل هذه المرة على محوه تماما من الخريطة السياسية...
وفي هذا السياق، جاء قرار المنع الرسمي للحزب يوم ٢ أبريل ١٩٧٣، ثم المحاكمة السياسية الكبرى بالقنيطر التي افتتحت يوم ٢٥ يوليو، ومثل أمامها ١٥٩ مناضلا اتحاديا بعد شهور كاملة من التعذيب الوحشي .. فاصدرت في حقهم يوم ٣٠ غشت أحكاما قاسية من بينها ١٦ حكما بالإعدام و١٥ حكما بالسجن المؤبد، و٥٦ حكما بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٣٠ سنة وسنة واحدة. وأمام باب المحكمة اختطف ٧٢ مناضلا اتحاديا، لإعادة محاكمتهم لاحقا، لأن الأحكام التي صدرت في حقهم اعتبرت غير كافية...!
وفي يوم فاتح نوفمبر ١٩٧٣ المشؤوم، نفذ الإعدام في حق ١٥ مناضلا اتحاديا وهم الإخوة:

ـ المناضل الشهيد دهكون عمر (عامل)
ـ المناضل الشهيد يونس مصطفى بن أحمد (معلم)
ـ المناضل الشهيد الجدايني مصطفى (معلم)
ـ المناضل الشهيد الإدريسي حسن بن صالح (عامل)
ـ المناضل الشهيد آيت عمي الحسن (تاجر صغير)
ـ المناضل الشهيد برو مبارك بن أحمد (فلاح)
ـ المناضل الشهيد حماد بن حجو (عامل)
ـ المناضل الشهيد أمحزون موحى أولحاج (فلاح)
ـ المناضل الشهيد عبد الله بن محمد بن مخزون (عامل)
ـ المناضل الشهيد تاغجيشت الحسن (عامل)
ـ المناضل الشهيد موحى أوموح نايت بري (فلاح)
ـ المناضل الشهيد دحمان سعيد بن الحسن (عامل)
ـ المناضل الشهيد بوشاكوك محمد (عامل)
ـ المناضل الشهيد آيت زايد الحسين بن محمد (فلاح)
ـ المناضل الشهيد محمد بن الحسين (عامل)

ويوم ١٨ يناير ١٩٧٤ ، افتتحت بالقنيطرة دائما المحاكمة الجديدة التي مثل أمامها المناضلون المختطفون على إثر المحاكمة الأولى، فصدرت في حقهم هذه المرة، وبناء على نفس التهم المنسوبة إليهم، أحكام أكثر قساوة، من بينها ٧ أحكام بالإعدام نفذت يوم ٢٧ غشت ١٩٧٤ المشؤوم، في حق الإخوة:

ـ المناضل الشهيد المهتدي محمد (مستخدم)
ـ المناضل الشهيد سعيد أوحساين أوخيا (فلاح)
ـ المناضل الشهيد جناح بوجمعة (عامل)
ـ المناضل الشهيد الإدريسي المليانى أحمد (أستاذ)
ـ المناضل الشهيد موحى أوحمو أوحرفو (فلاح)
ـ المناضل الشهيد الميرى بوجمعة (موظف)
ـ المناضل الشهيد الحجيوى محمد بن محمد (عامل)

هذه اذن هي الوقائع بشكل مركز جدا، والتي تستدعي منا الكشف عن الخطوط المتقاطعة أو الموازية التي تحكمت فيها وحددت مجرياتها، واستنتاج من كل ذلك الاستنتاجات الضرورية. وبالنظر للنتائج المباشرة التي تبدو واضحة لأول وهلة، فإننا لن نجازف كثيراً اذا ما قلنا أن «حركة ٣ مارس» قد منيت بالفشل قياساً بالخسارات الفادحة في صفوف المناضلين والتنظيمات الحزبية، والحزب ككل، وفي صفوف المواطنين العزل والحركة الديموقراطية عامة، وأنها شكلت فرصة لتنظيم مؤامرة جديدة ضد الاتحاد... فما سبب الفشل والتضحيات بالأرواح والخسائر الجسيمة مقابل مكاسب تكاد لا تذكر...؟

مقاربة أولية لـ«حركة ٣ مارس»

ولمحاولة مقاربة تلك الأسباب والعثور على المسالك المؤدية الى تفسيرها ولو تفسيرا أوليا نظراً لتعقيداتها وكثرة المعطيات والعوامل المتشابكة داخلها، نبدأ بالتأكيد على ملاحظتين:

١ ـ الأسباب لا يمكن أن تحجَّم بحجم النواقص التقنية أو الفنية، أو في طرق التنظيم وأشكاله.

٢ ـ واذا كان دور التنفيذ قد أوكل لمجموعات من المناضلين والكوادر الاتحادية، فإن «حركة ٣ مارس» من مسؤولية الحزب ككل، وكل القرارات المتعلقة بها اتخذت من طرف قيادته بمبادرة أومباركة وتزكية وموافقة من طرف جميع عناصرها، في إطار توزيع المهام والأدوار المتفق عليه سوياً، رغم أن تلك العناصر القيادية حاولت، كل بطريقته، التنصل من مسؤولية الفشل، أو محاولة إلقائها على المناضلين... فلا يجوز بالتالي تجزئة هذه التجربة الحزبية أو تشخيصها، بل من الضروري وضعها في إطارها الحزبي الشامل، ضمن المسيرة الاتحادية التاريخية وكتجربة حزبية مئة بالمئة...

٣ ـ ومن ثم فلا يمكن ايقاع المسؤولية هكذا بشكل تبسيطي اعتباطي أو «لغاية في نفس يعقوب» على المناضلين، وخاصة منهم الشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف فداءا لحزبهم وشعبهم. هؤلاء الشهداء البررة الذين خبَّروا الكفاح والتضحية في صفوف الثورة الفلسطينية دفاعا عن قضيتها المقدسة، بعد أن ساهم جلهم في أسمى أشكال الكفاح من أجل استقلال بلاده المغربية وانعتاق شعبها، وتشبعوا جلهم بالفكر الاشتراكي العلمي وقيمه الإنسانية الكونية وبتجارب الشعوب عبر العالم، وحصلوا تكوينا ثوريا عاليا، فكراً وممارسة، وخبروا كافة أشكال النضال الثوري الشعبي، واجتمعت لديهم وامتزجت خلاصات المسيرة الكونية بخلاصة وعصارة مسيرتنا الوطنية والشعبية الخاصة.. فبلغوا بذلك درجات عالية من التمرس والنضج الثوريين لا يبلغها سوى المناضلون الأفذاذ المتفانين في خدمة المصالح العليا لوطنهم وشعبهم.. وكم من عقود يحتاجها حزبنا لتعويض خسارة فقدان هؤلاء المناضلين الشهداء الذين أنجبهم تلاقي وتظافر ظروف تاريخية خاصة.. اذا كان من الممكن تعويض مثل هذه الخسارة...؟

فالمطروح اذن، لمحاولة مقاربة «حركة ٣ مارس» هو إبعادها أولا وقبل كل شيئ عن مجال الذاتيات والتنصل المخجل من المسؤولية والتفسيرات السطحية النفعية، والبحث بجد في الطبيعة الفعلية لهذه الحركة وأسسها الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية، ومختلف العوامل الموضوعية والذاتية التي أنجبتها وتحكمت في مسارها ضمن المسيرة الحزبية العامة.

ولآختصار المسافة يمكن القول إجمالا أن هذه الحركة ما هي في الحقيقة إلا استمرار بشكل متجدد لـ«تجربة ١٩٦٩» التي تناولناها في إحدى الحلقات السابقة، وحاولنا توضيح الأسس الأيديولوجية والسياسية التي انبنت عليها وكذلك ظروف الازدواجية التوجيهية والتنظيمية التي تمت فيها. وأوضحنا أيضا أن الازدواجية لم تنته بإقصاء الجهاز النقابي من الحزب، بل ظلت قائمة مع كل عينات وإفرازات البورجوازية الصغيرة، وبخاصة الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر الذي عبر عن نفسه، ولو بشكل خجول، في عدة محطات من المحطات الحزبية، سواء من خلال المساومات الخفية (التي لا تستحق في الحقيقة تسمية «الاصلاح» لأنها لا تعود بأي إصلاح إيجابي في أي مستوى) أو من خلال التورط بهذا القدر أو ذاك في مختلف المخططات الإنقلابية الخرقاء...

وكل ما في الأمر أن الازدواجية تعمقت وتجذرت وتحول موضوعها، وتشابكت داخلها خطوط وخيوط وعوامل متناقضة ومتداخلة. وللإيجاز فقط، نصنف تلك الخطوط أو الاتجاهات الى ثلاثة أصناف:

١ـ الاتجاه الثوري، مجسد في المناضلين الثوريين المخلصين الذين عانقوا الاشتراكية العلمية عن قناعة راسخة، وذهبوا يصبون كل طاقاتهم ويضحون بالغالي والنفيس من أجل بناء حزبهم ثوريا وفق المذكرة التنظيمية و«قرارات ٣ يوليوز» و«بيان ٨ اكتوبر» الذي كانت آخر جملة فيه هي: «إن النضال مع الجماهير وبواسطة تعبئة القوى الشعبية الكادحة هو وحده سبيلنا الى النصر»...

٢ـ الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر المتحكم في قيادة الحزب، والذي يفتح خطوط المفاوضات والمساومات الخفية من جهة، ويطمح الى استيلام السلطة بأي ثمن ولو بالتحالف مع الشيطان أو بالزج بعشارات المناضلين ومئات المواطنين والدفع بهم الى المجزرة، ما دام الطموح الشخصي هو الأعز والأفضل...

٣ـ خط فتحه جهاز القمع داخل الاتحاد لتلغيمه ومتابعة كل ما يجري داخله واستباق الاحداث داخله وخارجه...

وبالإنطلاق من واقع هذه الإزدواجية المركبة التي جمعت بين التيار الثوري بحمولاته الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وتوجهاته الأساسية وطنيا ودوليا، من جهة، والاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، من جهة ثانية، أمكننا مقاربة «حركة ٣ مارس» مقاربة موضوعية، وتفسير مجريات أحداثها، والوقوف عند الدروس الأساسية التي تطرحها...

(يتبع)

١١ ـ انكشاف طبيعة الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر

تعرضنا في الحلقة السابقة للمخاض الثوري المتأجج الذى عاشته البلاد سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣، وحاولنا مقاربة «حركة ٣ مارس» مقاربة أولية، تلك الحركة التى جرت في ظل هذا المخاض على الصعيد الوطني، وفي ارتباط مع محيطها العربي والدولي، كما جرت حزبياً في ظل ازدواجية توجيهية وتنظيمية مركبة، تقاطعت من خلالها عدة عوامل، بدفع من ممارسة كل من الاتجاه الثوري من جهة، والاتجاه الإصلاحي ـ المغامر من جهة ثانية، والطبقة الحاكمة من جهة ثالثة والتى استغلت الفرصة لتلغيم الاتحاد ومحاولة تفجيره من داخله، وتنظيم مؤامرة جديدة ضده وتسليط أشرس قمعها عليه في محاولة يائسة لتصفيته.. وبقي لنا أن ندقق تعريفنا وتحليلنا لمختلف هذه العوامل، قبل أن نستخلص الدروس الأساسية من هذه التجربة الثورية الأليمة والغنية في نفس الوقت ...

استمرار الازدواجية المعقدة

فبالنسبة للاتجاه الثوري داخل الحزب الذى كان يتشكل من أغلبية المناضلين، فإننا لا نستثني الثغرات والنواقص داخله، خاصة وأن المد النضالي الجديد لم يكن سوى في مراحله الأولية بعد قرارات ٣ يوليوز ١٩٧٢، رغم ما حققه من تقدم ومكتسبات. فالأمر لا يتعلق هنا، تجنباً لأية مبالغة، بتيار مكتمل البناء والهيكلة، بقدرما كان يسير على طريق ذلك، ويتاهب فعلا الى إحداث نقلة نوعية ثورية في صفوف الاتحاد.

واذا كان هذا التيار يجسد استمرارية «تجربة ١٩٦٩» بصفة خاصة كما أسلفنا، فإن أصوله تمتد الى نشأة الحزب هو الآخر، كما أنه يجسد في تلك المرحلة استمرارية التيار الثوري داخل الاتحاد كما رأيناه عبر كل محطات المسيرة الحزبية السابقة. ومن ثم وجدناه يتبنى الاشتراكية العلمية بشكل طبيعي، ليس كيافطة أو منظومة عقائدية جامدة، لكن كإيديولوجيا راسخة عن قناعة وإدراك، وكهدف وخط ونهج وسلوك.

وكان من الطبيعي أيضا أن يتاثر هذا التيار الثوري داخل الاتحاد، والى حد بعيد، بالظروف الموضوعية والذاتية التى تعيشها البلاد والمطبوعة بطابع المخاض الثوري المتأجج آنذاك، من جهة، وبمحيطه العربي والدولي في شروط انطلاق وتجذر الثورة الفلسطينية، والنهوض والغليان الثوري في مختلف أنحاء العالم، والكفاحات الثورية الجارية تحت لواء الاشتراكية العلمية بأساليب نضالية متجددة، وكذلك الثورات الشعبية التى انتصرت تحت نفس اللواء في أمريكا اللاتينية على الخصوص...

إلا أن التيار الثوري داخل الاتحاد الذى لم يع بعد بذاته كاختيار ايديولوجي وسياسي مناقض ومستقل عن إفرازات البورجوازية الصغيرة داخل الحزب، وباعتبار أن التناقض مع هذه الأخيرة لم يبلغ بعد حده من النضج المتكامل.. فإن هذا التيار كان في الواقع العملي سجين الازدواجية المعقدة (إن لم تكن الثلاثية فاكثر...) التى طبعت سير الاتحاد منذ نشاته وعبرت عن نفسها بجلاء من خلال «تجربة ١٩٦٩» التى تعرضنا لها، كما أوضحنا أن تلك الازدواجية لم تحسم بشكل كامل ونهائي بالحسم مع الجهاز النقابي، بل أنها ظلت مستمرة داخل الاتحاد باشكال متجددة، مع العينات الأخري من اليمين الانتهازي المغامر...

هكذا كان التيار الثوري في علاقة مع ما سمي بالقيادة الجذرية آنذاك بزعامة الفقيه البصري، والتى كانت تساير هذا التيار، وتتحكم فيه من أعلى، وتوهمه أنها جزء لا يتجزء منه ايديولوجيا وسياسيا وإتظيميا، بل وتذهب الى التحريض الفظيع ضد الجزء الآخر من قيادة الحزب الذى تصفه بالإصلاحي والمتخاذل لكسب ثقة التيار الثوري، في حين أنها تتفق معه في الخفاء في إطار لعبة توزيع الأدوار بين الزعماء ـ وخاصة الثلاثي «السري» الذى يعرفه الجميع والذى أدار دفة الحزب في الخفاء منذ استشهاد الشهيد المهدي ـ وذلك عملا بالمقولة المتفقة عليها بين الزعماء والفقهاء: «شي يكوي وشي يبخ»...

ومن ثم كان التيار الثوري في علاقة أوتواصل أو تماس مع الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، الذى نطلق عليه هذا التعريف الايديولوجي والسياسي رغم غرابته أو ظاهره المتناقض: إصلاحي ومغامر في نفس الوقت.. ذلك أن هذا الاتجاه يمارس الممارستين معاً بمفهوميهما الرديئين، عبر حلقات «المفاوضات» والمساومات العاقرة، المزدوجة بالشعبوية والممارسات الإنقلابية المغامرة الخطيرة.. وباعتبار جذرهما الإيديولوجي الواحد، فإن المفهومين (الإصلاح والمغامرة) ما هما إلا «وجهان لنفس العملة» في نهاية المطاف...

«خصال» الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر

(ومن «خصال» اتجاه الإصلاح والمغامرة:
الإبن الشرعي للبورجوازية الصغيرة

الهجينة الطائشة المتقلبة
أن «لا دين له ولا ملة»...

فتجده يحترف الخدعة والمكيدة في كل الميادين
ويتبنى الماركسية واللينينية أمام الماركسيين
ويستشهد بمقولات «ماو تسي تونج» أمام الماويين
ويعانق اليسراوية وحتى الإباحية أمام المتطرفين
فيرتل الآيات القرءانية أمام الساسة المتمسلمين...

ويرتدي بذلة البعثيين حال مخاطبتهم
ويردد للقوميين أو الناصريين جميل قولهم
وللاشتراكيين الاجتماعيين حلاوة نطقهم
وللانقلابيين والمغامرين كامل شرعيتهم
فهو منهم وإليهم جميعاً على اختلافهم...

ويتأنس بـ«سياسة الخبز» ويبرم التعاقد معها
ويستعطف «التعادلية» ويتظاهر بالاتفاق معها
ويساوم الرجعية ويحافظ على علاقة دائمة معها
وبسلوكاته السياسية ومغامراته موضوعياً يخدمها
ويشكك في الجماهير وطاقاتها وتنظيماتها
فيوظفها مجرد ورقة ضغط يراهن ويساوم بها...

ويكن الحقد الدفين للمناضلين الشرفاء
ويحبك المخططات الانقلابية الخرقاء
والأوهام والأحلام والتصورات البلهاء
و يتحالف مع الجلادين قتلة الشهداء
ويتوهم أنه «معلم» يستعمل النزهاء
ويوظف أعدائهم على حد سواء
واذا به ورقة فاشلة في يد العملاء
فيخسر ثقة وعطف أولئك وهؤلاء ...

ويمد الخيوط للإمبرياليين ويدغدغ عواطفهم
ويستجدي عطفهم عسى أن ينال تزكيتهم
ويتكيف مع الدول والحكام ويخدمهم
فيستدرج معارضيهم ويستهتر بثقتهم...

ويتأقلم بعذوبة مع الطقوس البورجوازية
في مجمع البورجوازيين
ويتظاهر بالتواضع والخشونة البدوية
عند ملاقاة البسطاء والكادحين...

فهذا الاتجاه اتجاهات
وخطب ومقولات
يتبنى ويمارس الشيء وعكسه
حسب المخاطب ومصالحه
ويتوهم أن في هذه المناورات النفاقية
درجات عليا في «تمعلميت» السياسية
همه الوحيد: خدمة مصلحته الذاتية
وإشباع الغرائز والنزوات الزعماتية
وهاجس الوصول الى السلطة
كيفما كان المسلك أوالوسيلة...)

والحقيقة أن الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر بحكم طبيعته الإيديولوجية والسياسية و«خصاله» وممارسته المميزة في شروط الساحة المغربية، لا يعدو أن يكون نوعا من «البريكولاج السياسي» المتخلف، يؤدي في النهاية والنتيجة الى إحراق كل الأوراق، والتلاعب بالطاقات النضالية الحزبية والجماهيرية والشعبية بصفة عامة، وإهدارها في لعبة «القمار السياسي» المتكررة، والتي ألحقت أضراراً بليغة بمسيرة الاتحاد، وأخرتها عن أهدافها الثورية الجماهيرية عقوداً كاملة.. ناهيك عن الخسارات الفادحة في الأرواح والطاقات والتنظيمات و«الإمكانيات»...

وأبرز مثال على ذلك وأكثره مأساوية في نفس الوقت: «حركة ٣ مارس» التي كشفت بقوة وبصفة نهائية عن طبيعة الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، وفداحة نتائج تلاعبه بالحزب والشعب المغربي قاطبة، وذلك بأكثر جلاء مما فعلت محطات ١٩٦٣ و ١٩٦٩ وغيرها...

فلما كان الاتحاد في بداية السبعينات، وهو في أوج مده النضالي الجديد، يتمتع بتنظيم قوي على مدى الساحة الوطنية، وخط استراتيجي رسمي متماسك واضح، وبرنامج سياسي مرحلي سديد، يستقطب ويحتضن خيرة أبناء شعبنا، شباباً وشيوخا، نساء ورجالا، عمالا وفلاحين وطلابا ومهندسين وإخصائيين، وأطر ومثقفين.. ويرتفع كيانه الى درجات أعلى كماً ونوعاً، ويتمتع بعطف ومساندة أوسع الجماهير الشعبية، ويتحرك بانسياك وانسجام داخلها، ويكافح في الصفوف الأمامية لنضالها الجماهيري الديموقراطي، وفي إطار المد النضالي العارم والمخاض الثوري الذى تشهده البلاد.. فاذا بالكارثة تلحقه كالصاعقة، واذا بكل هذه الطاقات والإمكانيات تتبخر ضربة واحدة، وكان أحدا جازف بها كلها في لعبة قمار.. واذا بالفرصة تهدى على طبق من فضة لأعداء الاتحاد الطبقيين للفتك بتنظيماته ومناضليه وإلحاق الخسارات الفادحة بكيانه الى درجة تهديده بالفناء.. والسر في ذلك يكمن في الممارسة والطبيعة الشعبوية العميقة المتيبسة للإتجاه الإصلاحي المغامر الذى كان جاثماً على رأس الاتحاد ويدير دفته في مطلع السبعينات...

وهذا ليس معناه حصر وتشخيص كل المسؤولية على مستوى قيادة الحزب لوحدها، وإن لعبت الدور الحاسم والأساسي، اذ سيكون في ذلك نوع من الاختزال والتبسيط... ذلك أن الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر لم يوجد هكذا صدفة على رأس الاتحاد، بل كانت له امتداداته التاريخية والبشرية على صعيد الحزب، وقاعدته الاجتماعية والتنظيمية التي تسانده كامتداد شعبوي للكفاح الوطني، وعن طريق نوع من الولاء والثقة

والتبعية، وبدون أن تكون بالضرورة على علم بكل مخططاته، والحالة أن الجزء الأساسي من تلك المخططات كان خفياً متستراً...

أما التيار الثوري من جهته، فلم يصل آنذاك وفي إطار تطوره التاريخي داخل الحزب، درجة الوعي الكامل بذاته، وبتناقضاته مع الاتجاهات والإفرازات البورجوازية الصغيرة، ولم يستكمل بعد بناء اختياراته الإيديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية وتوضيحها توضيحا كاملا ناجزاً. فوجد نفسه من الناحية التاريخية في علاقة تواصل وتماس كما أسلفنا، مع الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، عبر ما سمي بالقيادة الجذرية للحزب، والتي لم تكن سوى نموذجاً من نماذج هذا الاتجاه، الذي تذهب أساليبه وممارساته أحياناً، الى أساليب المافيا، ليس إلا...

وإن الأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل المتداخلة هو الذي يسمح بمقاربة «حركة ٣ مارس» مقاربة شاملة، كما أن التمعن في الطبيعة الإيديولوجية والسياسية للشعبوية وممارساتها الانتهازية والمساومة والانقلابية والمغامرة، من جهة، والطبيعة المخزنية للحكم القائم من جهة ثانية، هو الذي يساعدنا على فرز الخيوط المتشابكة داخل هذه الحركة وتفسير مجريات أحداثها.

دروس «حركة ٣ مارس»

لا غرابة اذن، وبالعودة الى أحداث ٣ مارس ١٩٧٣، أن نجد الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر داخل الاتحاد، بطبيعته الإيديولوجية والسياسية و«خصاله» ورذائله المذكورة، يمد الخيوط هنا وهناك، بما فيها داخل السلطة، وأن نجد مسؤوليته واضحة في تلغيم الاتحاد آنذاك، من خلال عدد من العناصر المشبوهة التي أوكلت لها مهام بليغة الخطورة ووضعت في مواقع حساسة داخل التنظيمات الحزبية، بشكل ارتجالي عشوائي، وبمنطق توظيف كل من عبر عن عدائه لهذا السبب أو ذاك للنظام القائم، وعن استعداده لتقديم خدمة ما... هذا زيادة على إفشاء أسرار الحزب لعناصر كانت ضالعة في السلطة ومعروفة بشبهاتها، حتى أصبحت على علم بكل ما يجرى داخل الاتحاد.

ولا غرابة ايضا أن تبدأ الاعتقالات والاختطافات في صفوف المناضلين الاتحاديين منذ شهر فبراير ١٩٧٣، أي شهرا كاملا قبل بداية أحداث ٣ مارس... ومن الثابت كذلك، أن الشهيد بنونة ورفاقه وجدوا المكان الذي كانوا متوجهين إليه مطوقا سلفا بقوات القمع التي كانت على علم بقدومهم، فلم تجد أي صعوبة في مباغتتهم وتصفية المناضلين الشهداء وحصدهم برصاصها الغادر.. لا غرابة لأن «البيعة» كانت موجودة وأكيدة على يد المستهترين بأبناء شعبنا...

ولم يكن كل هذا بالأساسي ولا المهم بالنسبة للاتجاه الاصلاحي ـ المغامر، ما دام أن الهدف هو استعمال المناضلين والدفع بهم في جميع الواجهات الطلابية والعمالية والجماهيرية والسياسية وغيرها.. كمجرد «بارشوك» كبير يصطدم مع النظام القائم ويُستعمل لـ«تسخين الطرح» كما يقال، أملا في إحداث ما يكفي من الشغب والاضطراب (ولا يهم الثمن هنا ولا عدد الضحايا ولا أرواح المناضلين) لإتاحة الفرصة لتدخل «القوات الأساسية» التي ستحسم الموقف وتأتي بالسلطة على طبق...

وحسب شهادات عدد من المناضلين، رفاق الشهيد بنونة، الذين استطاعوا النجاة من ويلات القمع الشرس، والتحقوا بديار الغربة والنفي بعد شهور من المعانات القاسية، فإنه لم يكن وارداً في جدول أعمال المناضلين الذين ألتحقوا بأرض الوطن، إحداث مصادمات أو مواجهات يوم ٣ مارس ١٩٧٣، بل كان المطروح هو خوض مرحلة من التسييس والتوعية والتأطير والتنظيم وسط الشعب الكادح، وبطول نفس.. فاذا بالأحداث تفجر يوم ٣ مارس، بغتة وبدون سابق إنذار في عدد من المدن والمناطق... ورغم تنصل الزعماء من المسؤولية، فمن الواضح أنهم كانوا أصحاب أوامر التفجير من أعلى، كما يدل على ذلك التوقيت والتنسيق في عدد من الأحداث عبر عدد من المناطق في المدن والبوادي...

هذه اذن هي الحقائق اللايديولوجية والسياسة والتنظيمية، والأخرى العملية، التي تحكمت في «حركة ٣ مارس»: إن هذه التجربة الحزبية قد جرت في ظل ازدواجية مركبة ما بين التيار الثوري الاتحادي بما له وما عليه وفي إطار استمراريته التاريخية من جهة، والاتجاه الإصلاحي ـ المغامر الذي تمتد أصوله الى نشأة الحزب، فعبر عن نفسه بأكثر جلاء وقوة في هذه المحطة التاريخية، من جهة ثانية. ولقد تعاملنا مع مجمل هذه الحقائق بكثير من الحيطة، وتجنبنا الدخول في العديد من التفاصيل المتعلقة بها، تجنبا للإساءة لأحد، وحتى تظل مساهمتنا في تحليل ونقد المسيرة الحزبية في نطاق الكشف عن الحقائق بكل صراحة ووضوح، بالحجة والدليل، وفي نطاق النقاش والجدل الديموقراطي الموضوعي في نفس الوقت.

أما عن الدروس الأساسية التي تطرحها هذه الحركة، فلقد استنتجها المناضلون الثوريون المخلصون، في إطار نقدهم الذاتي، كما نقرأه في الملحق الصادر عن مجلة «الاختيار الثوري» سنة ١٩٧٥تحت عنوان: «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ نقد ذاتي ـ» والذي أكد على «النتائج السلبية التي تؤدي إليها أعمال العنف المعزولة في غياب الحزب الثوري المنظم، وذلك مهما بلغت شجاعة المناضلين الذين يقومون بدور التنفيذ»، كما

أكد على أن هذه التجربة:
«ساهمت من جهة في توضيح التناقضات الداخلية للحزب، وتفجير التناقضات الكامنة في قيادته، ومن جهة أخرى، ساعدت على توضيح الرؤيا الجماهيرية للثورة، وكشفت ـ ولو مقابل ثمن باهض ـ عدم جدوى أعمال العنف المعزولة، وضرورة الاتجاه بشكل جاد نحو مهمة بناء الحزب الثوري ذي الآفاق الايديولوجية الواضحة، والاستراتيجية الصارمة القارة، والتنظيم الثوري المعبيء لطاقات الجماهير...
وكيفما كانت نتائج التجربة، فإن المناضلين الاتحاديين الذين ساهموا فيها، عمالا وفلاحين ومثقفين، هم أبناء الشعب المغربي الذين وهبوا حياتهم في سبيل التحرر والانعتاق. فنضالهم وتجربتهم داخل صفوف المقاومة الفلسطينية أو ضد الحكم المطلق، جزء لا يتجزء من تجارب الحركة التقدمية والثورية المغربية: ايجابيات تنير الطريق، وسلبيات كلها دروس للمستقبل».
واذ ليس لنا ما نضيفه على هذا التقييم الذى لم يكن من السهل التوصل إليه وطرحه علانية ومنذ ذلك الحين (١٩٧٥) يبقى لنا ان نتناول انعكاسات وحصيلة «حركة ٣ مارس» على مستوى المسيرة الحزبية العامة، وهي على أبواب الانتقال إلى محطتها اللاحقة.

الإعلان عن الاتحاد الاشتراكي

فبالنسبة للإنعاكاسات المباشرة، وقفنا أعلاه بما فيه الكفاية عند الخسائر الفادحة التى لحقت الاتحاد والمواطنين بصفة عامة، والأضرار البليغة التى تكبدها بما في ذلك بالنسبة لسمعته ومصداقيته لذى الشعب، بحكم ضئالة النتائج قياسا بحجم التضحيات والخسارات الجسام. واذا كانت تساؤلات كبيرة قد وضعت لذى المناضلين الثوريين المخلصين حول حقيقة ما جرى، وفي غمرة حملات القمع والتشرد والضياع وتاثير الصدمة السياسية والنفسية العميقة التى تلقاها الجميع، فإن تلك التساؤلات ستحتاج الى وقت معين قبل أن تجد أجوبتها المنطقية السديدة، وقبل أن تنكشف حقيقة الأحداث نفسها وتتضح بكل جلاء طبيعة الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، ويرفع الستار عن ممارساته الخرقاء...
وفي انتظار ذلك، أتحفتنا القيادة الحزبية بمواقف يندى لها الجبين: فعلى طريقة رؤساء العصابات وقت فشل عملية من عملياتها.. سارعت عناصر القيادة، كل بطريقته، الى التنصل من مسؤولية الفشل لمحاولة إلقائها على الطرف الآخر أو على المناضلين بصفة عامة...
وباسم «التاكتيك» صدرت تصريحات في الصحف الأجنبية لتبرئة ساحة الزعماء وأتباعهم، في نفس الظرف الذى يتعرض فيه المناضلون للمحاكمات والتصفيات والقمع الشرس، نتيجة تنفيذ ما أمر به نفس القادة وأتباعهم المتنصلين...
والأكثر من ذلك، فتحت القيادة الحزبية من جديد ، خط المفاوضات والمساومات، فتم استقبالها بصفة رسمية صبيحة نفس اليوم الذى أعدم فيه المناضلون الاتحاديون.. ونقلت وقائع اللقاء الرسمي مع الحكم عبر وسائل الإعلام بما فيها الشاشة المغربية («السياسة رموز» كما يقال)...
وكان غطاء تلك المساومات هو مسالة الصحراء المغربية، و «مسلسل التحرير والديموقراطية» الذى أقبلت عليه الطبقة الحاكمة، كتكتيك سياسي للخروج من أزمتها السياسية الخانقة، والتنفيس عن التناقضات الحادة والمشاكل المستعصية التى تعيشها البلاد، سواء على صعيد السيادة الترابية والوطنية أو بالنسبة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأزمة المؤسسات بصفة عامة، خاصة على إثر ما شهدته الأوضاع من محاولات انقلابية من جهة، ومخاض ثوري وكفاحات جماهيرية مسترسلة من جهة ثانية.
فكان المخرج هو إبرام تعاقد سياسي من أعلى، على أسس اقتصادية وسياسية، مع شرائح البورجوازية المتوسطة و الفئة العليا من البورجوازية الصغيرة، لفك الحصار على الحكم وقاعدته الاجتماعية، والتنفيس على بعض التناقضات، للحيلولة دون استفحالها وتفجرها بصفة نهائية. فجاء «مسلسل التحرير والديموقراطية» غطاءاً وعنوانا لكل ذلك، ليطبع بشكل أساسي مسار البلاد بصفة عامة ومسيرة الاتحاد بصفة خاصة.
وفي هذا الاتجاه، ومقابل تزكية المسلسل والخوض فيه، وبعد التنصل من «حركة ٣ مارس» وإعلان شعار «القطيعة مع الماضي» من طرف القيادة الحزبية.. أعلن يوم ١٧ دجنبر ١٩٧٣ عن رفع المنع القانوني عن الاتحاد، كما أعلنت قيادة الحزب، بشكل أحادي الجانب، عن تغيير إسمه من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وعن الشروع في التحضير للمؤتمر الوطني للحزب بموازات تحريك القضايا الانتخابية ...
والجدير بالذكر أن كل هذه القرارات قد اتخذت من أعلى، في جو الشتات والتمزق التنظيمي، بعد حملة الإعدامات والتصفيات، وحيث كان مئات المناضلين قابعين في السجون أو المنافي.. كما أن استبدال صفة «الوطني» بـ«الاشتراكي» في إسم الحزب، لا تدل هنا على قفزة نوعية ايديولوجية أحدثتها ظروف مد نضالي تقدمي، بقدرما تستجيب لشروط فرضتها الطبقة الحاكمة وخضعت لها قيادة الحزب، والقاضية بإحداث ما سمي بـ«القطيعة مع الماضي»، وخاصة ما يرتبط بالشهيد المهدي بن بركة وبالرصيد الثوري للحزب بصفة عامة.
وهذا الذى سيتجسد في الخط الرسمي للحزب على يد

الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، الذى سيتجه هذه المرة، وبعد فشل مغامراته الخرقاء، الى فرض ردة يمينية وتحريفية لم يسبق لها مثيل داخل الاتحاد، ويزج بهذا الأخير في شرك المساومة والعمالة الطبقية، في ظل تعاقد فوقي مع الطبقة الحاكمة، التى تعرف طبيعته أحسن وأدق معرفة، وتدري أسراره وممارساته العلنية والخفية أكثر من غيرها، وتتوفر على المعطيات والمعلومات التى يحرم منها المناضلون وحدهم، ناهيك عن الجماهير الشعبية.

هكذا، وفي ظل هذه الردة اليمينة التاريخية، واستغلالا لضعف الحزب نتيجة القمع الشرس المسلط عليه، ولظروف الشتات عامة، وفي غيبة المناضلين والسير العادي للتنظيمات الحزبية.. سيفصح الاتجاه الإصلاحي المغامر كلية عن هويته الإيديولوجية الحقيقية، ضارباً أطنابه في دروب الشعبوية المتخلفة.. كما سيفصح عن خطه السياسي المساوم العقيم، الذى لا يؤدي الى أي إصلاح أو مكاسب تذكر، غير تلك التى تخدم المصالح الذاتية للنخبة السياسية، مقابلة عمالتها الطبقية.. كما سيحاول فرض رغبته الملحة في تمييع التنظيمات الحزبية وإفراغها من محتواها الثوري وتحويلها الى مجرد ورقة ضغط وقوة انتخابية تستعمل عند الحاجة.

وبهذا يكون تناقض آخر داخل الاتحاد قد كشف عن نفسه كتناقض تمتد جذوره الى نشأة الحزب هو الآخر، وتطور وتبلور وتعمق مع التطور التاريخي للمسيرة الحزبية، وعبر عن نفسه بهذه الطريقة أو تلك عبر كل مراحلها، حتى أفصح عن نفسه بكل جلاء، وبلغ درجة النضج التى تستدعي مواجهته، والتعرية عن حقيقته أمام كافة المناضلين والجماهير، وصولا الى الحسم النهائي معه... ونعني بذلك طبعاً التناقض ما بين الاتحاد وخطه الثوري الأصيل، من جهة، مع الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، من جهة ثانية...

وهنا سنجد مرة أخرى الظاهرة المشار اليها في الحلقات السابقة: ظاهرة «نهوض المناضلين الاتحاديين الثوريين المخلصين كلما أصابت حزبهم النكسة، لإعادة بنائه على أنقاضها، رغم كل الصعاب ومهما بلغت التضحيات»...

والحالة أن أوضاع الحزب في المرحلة التى نتحدث عنها (١٩٧٤) كانت جد صعبة ومعقدة. فمن جهة التشتت والضعف التنظيمي نتيجة القمع والمؤامرة الجديدة ضد الاتحاد، ومن جهة ثانية استفحال التناقضات الداخلية وانفجارها، وانفراد الاتجاه التحريفي المساوم بقيادته لفرض الردة اليمينة و«الانشقاق من أعلى» كما سنجد في الأدبيات الحزبية لاحقا...

وبالتالي فإن صيرورة إعادة البناء والتصحيح ستتطلب هذه المرة مرحلة أطول، وصراعاً داخلياً وخارجياً مريراً، وستمر من مسلسل حقيقي من التوضيحات والصراعات ضد اليمين الحزبي، لتشمل كافة المجالات الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وتتخذ أشكالا متنوعة ومتكاملة في نفس الوقت.. قبل أن تصل أهدافها، وترفع الغشاوة عن الاتحاد، وترد الهجمة والردة اليمينية على أعقابها، وتعيد للحزب شرعيته النضالية وخطه الديموقراطي النضالي وانتمائه الايديولوجي الثوري، وارتباطه العضوي بالشعب الكادح، وسمعته ومصداقيته داخله.. ذلك أن هذا الحزب الثوري المتأصل الجذور تاريخياً وسط الشعب، سيظل واقفاً مستمراً وسط كل العواصف، مواكباً الفرز وغربلة التناقضات الداخلية في كل محطة محطة، منتقلا عبر مسيرته النضالية الطويلة الى درجات أعلى وأرقى، حاملا مشعل النضال والصمود على الدوام، ومجسداً آمال ومطامح شعبنا في التحرر والانعتاق...

وهذا هو موضوع الجزء الثاني من المسيرة الحزبية التاريخية: «من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي»، والذى سنتعرض لمحطاته الأساسية، بعد استنتاج بعض الدروس والخلاصات المركزة من الجزء الأول...

(يتبع)

١٢ ـ خلاصات عن الجزء الأول: من الاتحاد الوطني .. الى الاتحاد الاشتراكي

وقفنا في الحلقة الأخيرة عند وقائع الإعلان عن تغيير إسم الحزب، من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وذلك على إثر مختلف التطورات والأحداث المتلاحقة التي شهدتها البلاد بصفة عامة، والاتحاد بصفة خاصة في النصف الأول من السبعينات. كما حاولنا استنتاج الدروس الأساسية من «حركة ٣ مارس» والازدواجية المعقدة التي رافقتها، ورأينا كيف انكشفت طبيعة الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر داخل الحزب بصفة نهائية، وما هي «الخصال» التي يتمتع بها هذا الاتجاه الشعبوي البورجوازي الصغير، نتاج البنيات الهجينة المغربية العينية، ورأينا أيضا كيف ألحقت ممارساته أضرارا بليغة بالاتحاد، ورمت به من جديد في شرك الانتكاس والتصدع والردة اليمينية المفروضة من أعلى. فكان على المناضلين الثوريين المخلصين، وهم يعانون واقع التشتت والمشاق والتضحيات والمعانات القاسية، منهم من استشهد واقفاً، ومنهم من رمي به في الزنازن أو المنافي، ومنهم من ظل متواجداً مكافحاً في ساحة النضال المباشرة.. كان عليهم جميعاً إحياء ومواصلة تقاليد الصمود داخل الاتحاد وإعادة البناء والتقويم على أسس متجددة، ووضع هذا الحزب الشعبي العتيد من جديد على سكة المد الإيجابي بعد أن ألحقه الجزر اليميني، وذلك في ضوء استخلاص الدروس من مسيرته التاريخية لضمان إعادة الانطلاق على أسس سليمة.

ومن خلال مجمل الحلقات السابقة من الجزء الأول من هذه المقالة، حاولنا مواكبة تطورات المسيرة التاريخية للاتحاد منذ نشاته، وتشريح بعد محطاتها الأساسية التي شكلت منعرجات هامة، بما حملته من دلالات ومحتويات فكرية وسياسية وتنظيمية. ومن خلال استعراض وقائع تلك المحطات، حدث أن وقفنا عند بعض التفاصيل الضرورية لتملك المعطيات الملموسة وفهمها وتحليلها، وتكوين صور واقعية عنها. وكان أيضا من الضروري تجزئة المسيرة الحزبية التاريخية الى محطات، حسب مقياس المنعرج أوالتطور الأساسي، لأسباب عملية وتحليلية واضحة.

ولاستكمال الإحاطة بتلك المسيرة، بقي علينا أن نعيد تركيب الصور التحليلية عن مختلف المحطات، وتبيان أوجه الشبه أو الاختلاف أو التكامل فيما بينها، والعوامل الذاتية والموضوعية التي تفسر مجرياتها، والتأكيد على عامل الارتباط الجدلي الذى تحكم فيها، مع بث الحركة والدينامية في مختلف تلك الصور التحليلية عبر ترابطها الزمني التاريخي، حتى تصبح شريطاً حياً دينامياً ينقل إلينا الوقائع المفصلة للمسيرة الحزبية التاريخية مصحوبة بالخيط الرابط فيما بينها، والخلاصات المركزة التي تفرزها، والدروس الأساسية التي توفرها كذخيرة ثمينة للمستقبل... وهذا الذى سيقربنا، في اعتقادنا، من تفسير مادي تاريخي جدلي لتلك المسيرة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد امتازت فعلا بتطور منطقي علمي كما سنوضح... ولأجل ذلك نطرح بعض الاستنتاجات والخلاصات في شكل ٨ نقاط مركزة.

١ ـ عواقب التركيبة الأصلية «المخضرمة»

أشرنا منذ المحطة الأولى من المسيرة الحزبية، الى الطبيعة الاجتماعية والتنظيمية التي نشأ عليها الاتحاد، ليس كحزب طبقي بالمعنى العصري المتعارف عليه، بل تماماً «كاتحاد وطني لقوات شعبية»... هذا الاتحاد الذى ضم في صفوفه فئات وشرائح اجتماعية مختلفة من عمال وفلاحين ومثقفين وبورجوازيين صغار ومتوسطين وكبار وحتى بعض الاقطاعيين المستائين من نتائج الاستقلال الناقص... كما أنه تأسس تنظيمياً على قاعدة الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال مضافاً إليها نقابة الاتحاد المغربي للشغل كهيكل بكامله، وتنظيمات المقاومة وجيش التحرير، وعناصر وتنظيمات سياسية من حزب الشورى والاستقلال... فكان اذن من الطبيعي، نتيجة هذه التركيبة المتنوعة أوالمخضرمة إن صح التعبير، أن يعيش الاتحاد تناقضات داخلية، وأن تتطور وتتعمق تدريجياً تلك التناقضات، بدفع من دينامية التطور الحزبي التاريخي ومختلف العوامل الموضوعية والذاتية المحيطة به والمؤثرة فيه.

٢ ـ الاتجاهات المختلفة وجدلية التناقضات الداخلية

ورأينا عبر مختلف محطات هذا الجزأ الأول من المسيرة الحزبية، كيف عبر كل مكون من مكونات الاتحاد الأصلية عن قناعاته واختياراته، وبلورها ومارسها عملياً، فوُجدت بذلك داخل الاتحاد اتجاهات ايديولوجية واستراتيجية وسياسية وتنظيمية مختلفة، تعايشت وتفاعلت لمراحل بكاملها. فعلى الصعيد الإيديولوجي والفكري العام تواجدت داخل الاتحاد أفقياً وعمودياً، اتجاهات النقابية الضيقة، والتطرف اليساري، والإصلاح ـ المغامر («شي يكوي وشي يبخ») والشعبوية بكل تلاوينها، وأيضا الاشتراكية العلمية والاختيار الثوري...

وتبعاً لذلك، تواجدت وتعايشت وتفاعلت داخل الاتحاد

مختلف الاستراتيجيات والسياسات المطابقة للاتجاهات المذكورة، وتجسدت عملياً منذ نشأة الحزب وعلى امتداد مسيرته، من خلال أشكال النضال المرافقة لها: من عمل مطلبي اقتصادي ضيق، ومغامرات انقلابية قاصرة، ونهج انتخابي تفاوضي مساوم .. وكذلك النضال الديموقراطي الجماهيري السليم والعمل الثوري الاشتراكي العلمي الأصيل.

وهذا الذى نجده أيضاً مترجماً بشكل ملموس على صعيد الأشكال التنظيمية حيث تعايشت وتواجدت كل من المركزية الديموقراطية والتنظيم الخلوي، والبيروقراطية، وأسلوب تمييع التنظيم ليجيب على الحاجيات الانتخابية فقط، أو تغييب الهياكل التنظيمية وشلها كلية لأغراض سياسية خفية، وأسلوب الزعامات والولاءات الشخصية، والحلقية أو السرية الخاوية، والازدواجيات المركبة... الخ.

واذا ما ألقينا نظرة إجمال ومقارنة على الوثائق والمستندات التى اعتمدناها في معالجة هذا الجزء الأول من المسيرة الحزبية، أمكننا تصنيفها واستشفاف بصمات مختلف الاتجاهات على تلك الوثائق، وفي كافة المستويات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية، وذلك بشكل منطقي منسجم ومتماسك. (مثلا: الاختيار الثوري، تقرير اللجنة التحضيرية والمذكرة التنظيمية، بيان ٨ اكتوبر، التقارير والدراسات الاشتراكية العلمية بصفة عامة، من جهة، ومن جهة ثانية: مشروع التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الثاني، ومقررات المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل، ومن جهة ثالثة: البيان السياسي لسنة ١٩٦٩ ، والجواب على الرسالة الملكية، ومشاريع المؤتمر الاستثنائي... الخ).

٣ ـ صيرورة الفرز التاريخية

ولقد جمعت فيما بين مختلف هذه الاتجاهات بابعادها الايديولوجية والاستراتيجية وممارساتها التنظيمية والعملية، وحدة المتناقضات الجدلية، وأخضعتها في نفس الوقت لفرز مستمر عبر المواقف والممارسات والأحداث والوقائع، والنتائج العملية الملموسة لكل تجربة أومحطة من محطات المسيرة الحزبية.

وسيكون من الخطأ الاكتفاء بإخضاع الواقع المتداخل والمعقد للتناقضات الداخلية للاتحاد، الى تفسير ميكانيكي يحاول إيجاد مقابل اجتماعي طبقي داخل الحزب لكل نهج أو اتجاه على حدة، كأن نقول مثلا بأن الطبقة العاملة داخل الحزب شكلت الاتجاه الثوري والبورجوازية الصغيرة الاتجاه الإصلاحي، والمقاومة وجيش التحرير الاتجاه الشعبوي.. هكذا بشكل مغلق معزول، وإن كان في هذا التبسيط جانب (وجانب فقط) من الحقيقة. سيكون ذلك فعلا من باب السطحية وعدم الاقتداء بقاعدة «التحليل الملموس للواقع الملموس»... ذلك أن مختلف المكونات الطبقية والتنظيمية للاتحاد، ومختلف الاتجاهات الايديولوجية والسياسية التى عرفها، قد تعايشت في ظل وحدة جدلية للمتناقضات كما أسلفنا، وفي إطار علاقات وتواصلات وازدواجيات مركبة، سبق أن وقفنا عند طبيعتها ونوعيتها وميكانيزماتها الخاصة بالنسبة لكل تجربة أومحطة من محطات المسيرة الحزبية. وبالتالي، ونتيجية مختلف هذه التداخلات والعلاقات والتفاعلات، كان لا بد من صيرورة تاريخية بكاملها لفرز التناقضات الداخلية والتعرية عن طبيعتها بالكامل، وحسم ما من نضج منها و«أينع وحان قطافه»...

٤ ـ نتائج عملية: توضيح وحسم التناقضات الداخلية

وفي إطار صيرورة الفرز والتوضيح التاريخية داخل الاتحاد، كانت النتائج العملية خلال الجزء الأول من المسيرة الحزبية (وستكون نتائج أخرى خلال الجزء الثاني) على النحو التالي:

ـ حسم تناقضين بصفة نهائية، الأول هو التناقض الايديولوجي والسياسي والتنظيمي مع الجهاز النقابي، الذى تمتد جذوره الى نشأة الحزب، وتطور واستفحل عبر صراعات داخلية مسترسلة الى أن حسم عبر «قرارات ٣٠ يوليوز» لسنة ١٩٧٢، بتكريس فصل واستقلالية الاتحاد المغربي للشغل كنقابة عن الحزب، فصلا نهائياً ناجزاً. أما الثاني، فهو التناقض مع الاتجاه اليساري الذى برز في منتصف الستينات داخل الاتحاد وتبلور وتعمق الى أن حسم هو الآخر بتأسيس «منظمة ٢٣ مارس» في بداية السبعينات...

ـ وصول تناقض ثالث درجة من النضج والوضوح تؤهله للحسم الحتمي خلال المحطات اللاحقة من المسيرة الحزبية، ويتعلق الأمر بالتناقض ما بين الاتجاه الإصلاحي ـ المغامر، من جهة، والاتجاه الثوري من جهة ثانية، والذى تطور هو الآخر وعبر عن نفسه بهذه الطريقة أو تلك منذ نشأة الاتحاد، حتى انكشفت طبيعته بكل قوة وجلاء على إثر «حركة ٣ مارس» لسنة ١٩٧٣ .. علما بأن جذور كل واحد من الاتجاهين تمتد الى تأسيس الحزب، وأنهما تطورا تاريخيا وفق عوامل ديناميتهما الخاصة، لكن أيضاً في إطار علاقات تماس وتواصل وازدواجية مركبة، اتضحت ميكانيزماتها وطبيعتها في نهاية الفترة التى نتحدث عنها، كما أوضحنا في الحلقة الأخيرة.

٥ ـ قاعدة دوام الفرز .. وتجدد محكه

وهناك خلاصة أو قاعدة نستشفها من خلال تحليل صيرورة الفرز والتوضيح داخل الاتحاد، وهي أن هذا الفرز لا يعرف التوقف أو التوجه نحو «محطة نهائية»... وهذا أمر طبيعي لأن الاتحاد جسم حي، وحزب متأصل الجذور وسط الشعب كما أشرنا عدة مرات، وهذا الجسم الحي عاش ويعيش في تفاعل مستمر مع محيطه الاجتماعي والظروف الموضوعية والذاتية العامة، يتأثر ويؤثر فيها ويتفاعل معها. فكان من الطبيعي أن ينعكس داخله الصراع الطبقي التاريخي العام الذي يحرك المجتمع ككل، وأن يعيش الاتحاد نفسه نوعاً من الصراع الطبقي الداخلي بأشكال مغايرة خاصة به، وذلك بحكم تركيبته وهويته الخاصة كذلك، وأن يتطور هذا الصراع الداخلي بشكل تاريخي هو الآخر...

والحالة هذه، وبالاحتكام للمنهج الجدلي الحي، فإن الفرز لا يمكن أن يتوقف، بل أنه مرشح للاستمرار على الدوام، ما دام الحزب جسماً اجتماعياً حياً... وإذا كان الاتحاد قد واصل مسيرته عبر مختلف محطاتها كما رأينا، مع إنضاج وحسم جزء من تناقضاته، فإن الذي تغيّر من محطة الى محطة ليس هو مبدأ الفرز واستمراريته، بل فقط محك الفرز الذي انتقل من طبيعة الى أخرى ومن نوعية الى غيرها. فلما اشتد الصراع مع الجهاز النقابي مثلاً، حتى حجب بقية التناقضات الداخلية الأخرى، كان محك الفرز وموضوعه هو الموقف من الاتجاه الاقتصادي الضيق واختياراته وممارساته.. وقبل ذلك كان محك الفرز هو الموقف من التطرف اليساري ومسألة الانشقاق وتكوين منظمة جديدة.. ثم أصبح المحك هو الموقف من الاتجاه الاصلاحي ـ المغامر ومختلف إفرازاته وممارساته ... ففي كل مرة يستمر الفرز بشكل متجدد، ولا يتغير سوى محكه وموضوعه الأساسي ـ والذي قد يحجب مؤقتاً مواضيع أخرى أو يضعها في مرتبة ثانية ـ فهو بالتالي مرشح للاستمرار على الدوام، بشكل دينامي متطور، الى يومنا هذا وما بعده...

٦ ـ تطور تاريخي حلزوني متصاعد

وهذا ليس معناه أن «التاريخ يعيد نفسه» بالنسبة لكل محطة من محطات المسيرة التاريخية الحزبية، أو كلما تمكن الحزب من فرز وحسم تناقض من تناقضاته، ودخل مرحلة جديدة من صيرورة الفرز والتوضيح، أو أن تاريخ الاتحاد هو مجرد «تاريخ الانشقاقات» بشكل سلبي متكرر...

ورغم أوجه الشبه الظاهري بين مختلف تلك المحطات، فإنها ليست باي شكل من الأشكال عبارة عن حلقات مفرغة، تراوح مكانها أوتمنع الاتحاد من الحركة والتطور. العكس تماماً هو الصحيح: اذ يتعلق الأمر بتطور تاريخي حلزوني عبر محطات أو حلقات مترابطة متماسكة، وعند انتقال الاتحاد من محطة الى أخرى، ينتقل الى حلقة أعلى وأرقى ضمن تطوره التاريخي، وتتم عملية الانتقال هذه وفق ظروف موضوعية وذاتية تحمل تفسيرات منطقية مثيرة في التماسك والانسجام.

فتاريخ الاتحاد يتسم فعلاً بالعلمية والحيوية والدينامية، تتراص داخله التراكمات الكمية فتليها القفزات النوعية، تاريخ الانتقال التدريجي التقدمي من حزب أو اتحاد وطني جماهيري مفتوح، في شروط نمط إنتاج شبه كلونيالي شبه إقطاعي، نحو حزب ثوري طلائعي، عبر صيرورة مادية تاريخية من الفرز والتوضيح والتطور. وهذه الصيرورة تواكب تماماً تعمق التصنيفات والفوارق الطبقية داخل المجتمع ككل، وتتجانس مع تأجج الصراع الطبقي العام. (وهي بكل تأكيد أطول وأكثر تعقيداً بحكم طبيعتها وشروطها التاريخية مما عرفته بعض الأحزاب الثورية في بلدان أخرى، والتي تأسست على أسس طبقية مباشرة ضد البورجوازية، وفي غياب تعقيدات النظام الاستعماري ومخلفاته وتوابعه).

٧ ـ جدلية المد والجزر

ولقد لاحظنا من خلال عدد من محطات هذا الجزء الأول من المسيرة الحزبية، حدوث حلقات مسترسلة من المد النضالي، فالجزر والانتكاسة مرفوقة بالقمع والمؤامرة ضد الاتحاد، فالمد والنهوض من جديد... وفي كل دورة (cycle) من تلك الدورات ، فإن الاتحاد لا يكرر أبداً نفس التجارب السابقة تكراراً، بل غالباً ما يتمكن من لفض وحسم تناقض من تناقضاته التي كانت سبباً أساسياً في الانتكاسة، أو على الأقل التعرية عن طبيعته، ويستفيد من دروسها الأساسية، ايجاباً وسلباً، وتتغير بالضرورة مجمل ظروفه الموضوعية والذاتية نتيجة دورة المد والجزر نفسها، فينتقل الى محطة جديدة من مسيرته بعد إغناء رصيده النضالي بحصاد ثمين من المكتسبات الفكرية والسياسية والتنظيمية. ويأتي هذا التطور التقدمي الايجابي باستمرار على يد المناضلين الثوريين المخلصين الذين ينهضون بكل ما لديهم من طاقة وقوة، وفي ظل شروط الجزر والانتكاسة والقمع الشرس ـ حيث تنفض ساحة النضال والكفاح من كل أصناف الانتهازيين والوصوليين والانهزاميين ذوي المصالح الأنانية الخاصة ـ ينهضون «لإحياء الاتحاد من رماده» على أنقاض الانتكاسة نفسها، ولإعادة بناء الحزب ثورياً والانتقال به الى وضعية أفضل وأرقى.

ولأجل ذلك، لم يدخر هؤلاء المكافحون المخلصون أي

عطاء أو تضحية في سبيل مواصلة وتطوير وتثوير وتعميق المسيرة الحزبية التاريخية الظافرة.. وفي هذا سر استمراريتها رغم الضربات الشرسة المتواصلة التي تلقتها، والحجم الهائل المخيف للقمع والمؤامرات ضد الاتحاد، والخيانات والانحرافات والمشاكل الداخلية...

٨ ـ مسيرة تاريخية تقدمية غنية

هكذا قدم الاتجاه الثوري داخل الاتحاد، منذ نشأة الحزب وعلى مدى مسيرته، عشرات الشهداء والمختطفين ومجهولي المصير، وقاسى مناضلوه كل أنواع القمع والتعذيب والاضطهاد والتشريد، ممثلة فيما يعادل قروناً من الأحكام الظالمة بالسجن، زيادة على حالات التشرد والنفي.. ولا زال واقفاً صامداً مستمراً في مسيرته الكفاحية من أجل أهدافه النبيلة. ولم تذهب كل هذه الكفاحات والتضحيات سدىً، بل ساهمت بشكل حاسم في المسيرة التاريخية النضالية لشعبنا، وقواه الحية التقدمية التي شكل الاتحاد عمودها الفقري، وكفاحه المرير المستميت من أجل استرداد السيادتين الوطنية والشعبية السليبتين، وفتح آفاق التقدم والنمو والازدهار... وإن شهدت المسيرة الحزبية مراحل من الجزر، أو تأخرت زمنياً عن أهدافها، وعرفت عدداً من المنعرجات والتعقيدات، فهذا لا ينقص من قيمتها، بل يضعها في مصاف الحركات التاريخية التقدمية الأصيلة المتأصلة، التي لا يمكن أن تسير وفق خط مستقيم. فمسيرة الاتحاد مسيرة حزبية عميقة غنية عالية القيمة، بما تحمله من دروس وإفادات ودلالات وتجارب نوعية ومكاسب وعطاءات وتضحيات واجتهادات ونضالات وطنية وتقدمية وثورية، وذلك بشكل قل نظيره...

وتلك هي الخلاصة الأساسية التي نؤكد عليها في نهاية هذا الجزء الأول من المسيرة الحزبية التاريخية، والتي سنعتمدها ونستعين بها، هي وباقي الخلاصات الأخرى المذكورة، في مقاربتنا للجزء الثاني من تلك المسيرة.

(انتهى الجزء الأول: «من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية».
الجزء الثاني: «من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي»).